



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات

بغنوان:

دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

من إعداد المترشح: قارح أمين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/10/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | | |
|--------------|---------------------------------|-----------------------|
| رئيسا | (أستاذ - جامعة ورقلة) | أ.د. علاوي محمد لحسن |
| مشرفا ومقررا | (أستاذ - جامعة ورقلة) | أ.د. شربي محمد الأمين |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) | د. موساوي عمر |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) | د. فروحات حدة |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة باتنة) | د. أشرف سليمان الصوفي |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة الأغواط) | د. مدوخ ماجدة |

السنة الجامعية: 2020/2019



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات

بغنوان:

دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

من إعداد المترشح: قارح أمين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/10/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | | |
|--------------|---------------------------------|-----------------------|
| رئيسا | (أستاذ - جامعة ورقلة) | أ.د. علاوي محمد لحسن |
| مشرفا ومقررا | (أستاذ - جامعة ورقلة) | أ.د. شربي محمد الأمين |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) | د. موساوي عمر |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) | د. فروحات حدة |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة باتنة) | د. أشرف سليمان الصوفي |
| مناقشا | (أستاذ محاضر أ - جامعة الأغواط) | د. مدوخ ماجدة |

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

إلى أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله

إلى أبي ... حفظه الله

إلى أخي زكرياء ... وفقه الله وسدد خطاه

إلى أخواتي فطيمة الزهرة، أسماء وأماني ... رعاهن الله

إلى روحها الطاهرة ... أختي سمية رحمها الله

..... أهدي هذا العمل.

فارح أمين

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

الشكر الخالص للأستاذ شربي محمد الأمين على إشرافه على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة لإتمام البحث

والشكر الموصول للأستاذ شعوبي محمود فوزي على مساهمته في اتمام هذا العمل وعلى نصائحه القيمة ووقته الثمين

أشكر زميلتي الأستاذة جوادي سميرة على تعاونها الكبير ودعمها لإتمام هذا العمل

أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

فارج أمين

نهدف من خلال هذه الأطروحة إلى دراسة دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر مقارنة بتونس خلال الفترة 1998-2016 بالنسبة لحالة الجزائر والفترة 2010-2017 بالنسبة لحالة تونس، حيث قمنا بالمقارنة بين الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (CAGEX) والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) حسب نوعية المنتجات المقدمة، هيكل رقم الأعمال وحجم وطبيعة الأقساط، ثم قمنا بإجراء مقارنة بين أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه كل شركة على الصادرات غير النفطية في كل دولة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار السببية، وتشير النتائج إلى أن تأمين قروض التصدير الذي تمنحه كل من الشركتين له أثر إيجابي ضعيف على الصادرات غير النفطية في كل دولة.

الكلمات المفتاحية: تأمين قروض التصدير، شركات تأمين قروض التصدير، الصادرات غير النفطية، CAGEX، COTUNACE

Abstract

This thesis aims to study the role of export credit insurance companies in promoting non-oil exports in Algeria compared to Tunisia during the period 1998-2016 for the case of Algeria and the period 2010-2017 for the case of Tunisia, where we compared between the Algerian Export Insurance and Guarantee Company (CAGEX) and the Tunisian credit insurance company (COTUNACE), according to the type of products provided, the structure of the turnover and the size and nature of the premiums, then we compared the impact of export credit insurance provided by each company on non-oil exports in each country using a simple linear regression model and causality test. The results indicate that the export credit insurance granted by both companies has a weak positive impact on non-oil exports in each country.

KEYWORDS : Export credit insurance, Export credit agencies, Non-oil exports, CAGEX, COTUNACE

قائمة المحتويات

| | |
|------|---|
| V | الإهداء..... |
| IV | شكر وتقدير..... |
| V | الملخص..... |
| VI | قائمة المحتويات..... |
| VIII | قائمة الجداول..... |
| IX | قائمة الأشكال البيانية..... |
| X | قائمة الاختصارات والرموز..... |
| XI | قائمة الملاحق..... |
| أ-ح | مقدمة..... |
| ب | الفصل الأول: الإطار النظري لتأمين قروض التصدير..... |
| 2 | تمهيد..... |
| 3 | المبحث الأول: الأبعاد النظرية لتأمين قروض التصدير..... |
| 3 | المطلب الأول: مفهوم تأمين قروض التصدير..... |
| 3 | الفرع الأول: تعريف تأمين قروض التصدير..... |
| 5 | الفرع الثاني: مصطلحات مرتبطة بتأمين قروض التصدير..... |
| 7 | المطلب الثاني: أسباب تمويل الحكومات للصادرات..... |
| 7 | الفرع الأول: فشل السوق..... |
| 10 | الفرع الثاني: عدم تناسق المعلومات..... |
| 13 | الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لفشل الحكومات في تمويل الصادرات..... |
| 15 | المبحث الثاني: النموذج الدولي لعمل شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 15 | المطلب الأول: ماهية شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 15 | الفرع الأول: مفهوم شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 16 | الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية المنظمة لعمل شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 24 | المطلب الثاني: المخاطر المغطاة ومنتجات شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 24 | الفرع الأول: المخاطر المغطاة..... |
| 31 | الفرع الثاني: منتجات شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 36 | المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن أعمال شركات تأمين قروض التصدير..... |
| 36 | المطلب الأول: الآثار الإيجابية..... |

| | |
|----|--|
| 36 | الفرع الأول: المنافسة الدولية..... |
| 41 | الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية..... |
| 42 | المطلب الثاني: الآثار السلبية |
| 42 | الفرع الأول: التدخل على الساحة الدولية |
| 44 | الفرع الثاني: آثار سلبية محلية |
| 45 | خلاصة |
| 46 | الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية. |
| 47 | تمهيد |
| 48 | المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة..... |
| 48 | المطلب الأول: دراسات حول دول المتقدمة..... |
| 55 | المطلب الثاني: دراسات حول الدول النامية..... |
| 57 | المطلب الثالث: دراسات لمجموعة من الدول |
| 61 | المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية..... |
| 61 | المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة |
| 68 | المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية |
| 70 | خلاصة |
| 71 | الفصل الثالث: تحليل أثر شركات تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية..... |
| 72 | تمهيد |
| 73 | المبحث الأول: الخطوات الأولية للدراسة |
| 73 | المطلب الأول: منهجية الدراسة وقاعدة البيانات..... |
| 73 | الفرع الأول: منهجية الدراسة..... |
| 74 | الفرع الثاني: تحديد متغيرات وأدوات الدراسة |
| 79 | الفرع الثالث: مصادر البيانات وإجراءات الدراسة |
| 80 | المطلب الثاني: التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة |
| 80 | الفرع الأول: التحليل الاحصائي للبيانات المتعلقة بالجزائر |
| 83 | الفرع الثاني: التحليل الاحصائي لبيانات المتعلقة بتونس |
| 85 | المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين شركتي تأمين قروض التصدير الجزائرية والتونسية |
| 86 | المطلب الأول: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)..... |
| 87 | الفرع الأول: المخاطر المغطاة ونوعية المنتجات المقدمة |
| 89 | الفرع الثاني: هيكل رقم الأعمال |

| | |
|-----|--|
| 90 | الفرع الثالث: أفساط تأمين قروض التصدير |
| 91 | المطلب الثاني: الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) |
| 92 | الفرع الأول: المخاطر المغطاة ونوعية المنتجات المقدمة |
| 94 | الفرع الثاني: هيكل رقم الأعمال |
| 95 | الفرع الثالث: أفساط تأمين قروض التصدير |
| 96 | المطلب الثالث: مقارنة بين الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE) |
| 96 | الفرع الأول: نوعية المنتجات |
| 99 | الفرع الثاني: هيكل رقم الأعمال |
| 100 | الفرع الثالث: حجم وطبيعة الأقساط |
| 102 | المبحث الثالث: أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية |
| 102 | المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة |
| 102 | الفرع الأول: عرض النتائج المتعلقة بالجزائر |
| 104 | الفرع الثاني: عرض النتائج المتعلقة بتونس |
| 107 | الفرع الثالث: اختبار العلاقة السببية والاتجاه العام للمتغيرات: |
| 110 | المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج |
| 111 | الفرع الأول: مناقشة نتائج الارتباط والانحدار الخطي البسيط: |
| 112 | الفرع الثاني: مناقشة نتائج اختبار السببية والاتجاه العام للمتغيرات |
| 116 | خلاصة |
| 117 | خاتمة |
| 125 | قائمة المصادر والمراجع |
| 133 | الملاحق |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 1-2 | الدراسات السابقة حسب متغيرات الدراسة | 61 |
| 2-2 | الدراسات السابقة حسب منهجية الدراسة | 62 |
| 1-3 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حالة الجزائر (1998-2016) | 81 |
| 2-3 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حالة تونس (2010-2017) | 83 |
| 3-3 | المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات | 86 |
| 4-3 | نسبة التغطية ومدة التعويض بالنسبة لمنتجات شركة (CAGEX) | 89 |
| 5-3 | هيكل رقم الأعمال شركة CAGEX خلال الفترة 2011-2016 | 90 |
| 6-3 | حجم الأقساط المقدمة خلال الفترة 2010-2016 (الجزائر) | 91 |
| 7-3 | هيكل رقم الأعمال الشركة COUTUNACE خلال الفترة 2011-2016. | 94 |
| 8-3 | حجم الأقساط المقدمة خلال الفترة 2010-2016 (تونس) | 95 |
| 9-3 | مقارنة بين المنتجات المقدمة من طرف (COTUNACE) و (CAGEX) | 96 |
| 10-3 | الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة حالة الجزائر | 102 |
| 11-3 | معامل التحديد حالة الجزائر | 103 |
| 12-3 | جدول تحليل التباين حالة الجزائر | 103 |
| 13-3 | معاملات دالة الانحدار حالة الجزائر | 104 |
| 14-3 | الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة حالة تونس | 105 |
| 15-3 | معامل التحديد حالة تونس | 105 |
| 16-3 | جدول تحليل التباين حالة تونس | 106 |
| 17-3 | معاملات دالة الانحدار حالة تونس | 106 |
| 18-3 | نتائج اختبار السببية (Garnger Causality) | 107 |
| 19-3 | إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات غير النفطية (الجزائر) | 108 |
| 20-3 | إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات المؤمنة (الجزائر) | 109 |
| 21-3 | إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات غير النفطية (تونس) | 109 |
| 22-3 | إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات المؤمنة (تونس) | 110 |

قائمة الأشكال البيانية

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|-----------|--|--------|
| 1-1 | أنواع وتمركز المخاطر | 29 |
| 1-3 | تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 1998-2016 | 82 |
| 2-3 | تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية المؤمنة خلال الفترة 1998-2016 | 83 |
| 3-3 | تطور الصادرات التونسية غير النفطية خلال الفترة 2010-2017 | 84 |
| 4-3 | تطور الصادرات التونسية غير النفطية المؤمنة خلال الفترة 2010-2017 | 85 |
| 5-3 | مقارنة هيكل رقم الاعمال (CAGEX) و(COTUNACE) | 99 |
| 6-3 | مقارنة طبيعة الأقساط المقدمة بين (CAGEX) و(COTUNACE) | 100 |
| 7-3 | توزيع الصادرات غير النفطية الجزائرية والتونسية حسب المنطقة الجغرافية | 101 |

قائمة الاختصارات والرموز

| باللغة الأجنبية | الاختصار أو الرمز | باللغة العربية |
|---|-------------------|--|
| Compagnie Algerienne D'assurance Et De Garantie Des Exportations | CAGEX | الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات |
| Compagnie Tunisienne D'assurance De Commerce Extérieur | COTUNACE | الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية |
| Organisation Economic Cooperation And Development | OECD | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| Export Credits Guarantee Department | EGCD | إدارة ضمان قروض التصدير |
| United States Export-Import Bank | US Exim Bank | بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي |
| Fonds Spécial Pour La Promotion Des Exportations | FSPE | الصندوق الخاص بترقية الصادرات |
| Export Credit Agencies | ECA | وكالات ائتمان الصادرات |
| Compagnie Française D'assurance Spécialisée Dans L'assurance-Crédit A L'exportation | Coface | الشركة الفرنسية للتأمين المتخصصة في تأمين قروض التصدير |
| Dutch Export Credit Insurance Facility | ECIF | تسهيلات تأمين قروض التصدير الهولندية |
| Exportkreditnämnden | EKN | شركة السويدية لتأمين قروض التصدير |
| Banco Nacional do Desenvolvimento Econômico Social | BNDES Exim | البنك الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| Programa de Financiamento as Exportacoes | Proex | برنامج تمويل التصدير البرازيلي |
| Czech Export Bank | CEB | بنك التصدير التشيكي |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | الرقم |
|--------|---|-------|
| 134 | تطور الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة في الجزائر وتونس | 01 |
| 135 | توزيع البواقي (الجزائر) | 02 |
| 135 | شكل انتشار البواقي (الجزائر) | 03 |
| 136 | توزيع البواقي (تونس) | 04 |
| 136 | شكل انتشار البواقي (تونس) | 05 |
| 137 | الارتباط الذاتي للسلسلة EXP H H | 06 |
| 137 | نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة EXP H H | 07 |
| 138 | اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بوجود اتجاه عام وحد ثابت | 08 |
| 139 | اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت بدون اتجاه عام | 09 |
| 140 | اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بدون حد ثابت واتجاه عام | 10 |
| 141 | اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه عام | 11 |
| 142 | اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت بدون اتجاه عام | 12 |
| 143 | اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند الفرق الأول بدون حد ثابت واتجاه عام | 13 |
| 144 | الارتباط الذاتي للسلسلة CAP.sous | 14 |
| 144 | نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة CAP.sous | 15 |
| 145 | اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بوجود اتجاه عام وحد ثابت | 16 |
| 146 | اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت بدون اتجاه عام | 17 |
| 147 | اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بدون حد ثابت واتجاه عام | 18 |
| 148 | اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه عام | 19 |
| 149 | اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت بدون اتجاه عام | 20 |
| 150 | اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند الفرق الأول بدون حد ثابت واتجاه عام | 21 |
| 151 | درجة التأخير | 22 |

مقدمة

أ. تمهيد

تحتل الصادرات مكانة هامة في الفكر الاقتصادي المتعلق بالتنمية الاقتصادية، إذ تعتبر أداة مهمة لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي وهو ما جعل ترقية الصادرات ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يولي كل من الباحثين والمسؤولين وصناع القرار من مختلف الحكومات أهمية كبيرة لتشجيع الصادرات سواء من ناحية اختيار الأسواق، التسويق أو التمويل، إضافة إلى مختلف الأبعاد المتعلقة بها، والتي تهدف إلى رفع الأداء التصديري وزيادة ربحيته سواء على مستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويتم ذلك من خلال العديد من الإجراءات التي تتخذها الحكومات في هذا المجال أهمها الحوافز التصديرية التي تخص الإطار المؤسسي والتشريعي، المجالات الضريبية، سعر الصرف وسعر الفائدة إضافة إلى برامج تأمين و ضمان الصادرات التي تؤدي دورا مهما ضمن الاستراتيجية الكلية لترقية الصادرات، وذلك من خلال الحماية الخاصة التي توفرها للمؤسسات المصدرة والتي لا توفرها نظم التأمين الأخرى نظرا لطبيعة المخاطر التي تميز نشاط التصدير خاصة في ظل المنافسة القوية بين المصدرين من مختلف الدول من أجل التوسع والاستحواذ على الأسواق الجديدة، إذ أصبحت هذه المنافسة لا تقتصر فقط على جودة وأسعار السلع المصدرة بل امتدت إلى شروط الدفع طويلة الأجل والمعاملات على أساس الحساب المفتوح، خاصة في ظل الدعم الكبير المقدم للصادرات من طرف الحكومات والذي يأخذ العديد من أشكال القروض والضمانات التي تمنحها شركات تأمين قروض التصدير.

وعليه فإن الغرض الرئيسي من إنشاء شركات تأمين قروض التصدير هو دعم الصادرات الوطنية، من خلال تغطية مخاطر قروض التصدير كالمخاطر التجارية التي تنشأ عن تحقق أحداث تجارية كالمشاكل المالية أو الفنية التي يمكن أن تحدث بين فترات الطلب، التسليم والدفع المتعلقة بالخدمة أو البضاعة، إضافة إلى العميل الأجنبي الذي لا يحترم آجال الدفع... الخ، ويتم تغطية هذا النوع من المخاطر بشكل عام بواسطة أدوات مالية (قروض أو ضمانات) قصيرة الأجل.

كما تقوم شركات تأمين قروض التصدير بتغطية المخاطر السياسية التي تنشأ عن تحقق أحداث سياسية كتأثير القرارات التي تتخذها حكومة أجنبية، تأثير الوضع السياسي لبلد ما على عقد

تجاري، تعليق قابلية تحويل عملة، سحب ترخيص تجاري، التأمين أو حرب أهلية... الخ، ويتم تغطية هذا النوع من المخاطر باستخدام أدوات مالية متوسطة أو طويلة الأجل.

وتعتبر المخاطر السياسية التي تميز نشاط التصدير أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور تأمين قروض التصدير، حيث يعود أصلها إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام 1919 حيث أنشأت الحكومة البريطانية إدارة ضمان قروض التصدير (EGCD) * لتنشيط الصادرات إلى روسيا التي انهارت خلال الحرب العالمية الأولى، كما قامت وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية المتمثلة في بنك الاستيراد والتصدير (US Exim Bank) الذي تأسس عام 1934، بتقديم المساعدة إلى المؤسسات المصدرة الأمريكية التي كانت مترددة في التصدير إلى مناطق ذات وضع سياسي غير مستقر (دول أمريكا اللاتينية في الأربعينيات، وبعض الدول الأوروبية في الخمسينيات، ومؤخرا البلدان الناشئة)، وقبل نهاية الستينيات تأسست شركات تأمين قروض التصدير في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

كما زادت أهمية توفير تأمين قروض التصدير أو ما يسمى بتغطية شركات تأمين قروض التصدير بسبب العولمة الاقتصادية والأزمات الاقتصادية العالمية التي يسعى فيها الدائنون إلى الحماية التي تقدمها الدولة ضد مخاطر القروض في معاملاتهم التصديرية، وتجدر الإشارة إلى أن شركات تأمين قروض التصدير لعبت دوراً مهماً خلال الأزمة المالية سنة **2008، حيث قامت شركات تأمين قروض التصدير بناءً على طلب الحكومات في معظم الدول المتضررة من الأزمة بالاستحواذ على شركات التأمين الخاصة التي لم توافق على تغطية المعاملات التصديرية إلا بأسعار مرتفعة، وفي الاتحاد الأوروبي قامت الحكومات بتغيير النظام الأساسي لهذه الشركات للسماح لها بالتدخل في السوق على المدى القصير، وفي عام 2010 قدمت شركات تأمين قروض التصدير ما يقارب 30% من القروض قصيرة الأجل مقارنة مع 15% خلال الأزمة، وأشار الاتحاد العالمي لائتمان الصادرات وصناعة التأمين على الاستثمار المعروف باتحاد بيرن (Berne Union) الكائن

* إدارة ضمان قروض التصدير (ECGD) Export Credits Guarantee Department وهي شركة تأمين قروض التصدير الرسمية في بريطانيا، ذات ملكية حكومية مستقلة.

** والتي شكلت تهديد كبير للتجارة الدولية، إذ تعتمد من 80 إلى 90% من عمليات الاستيراد والتصدير على الخدمات المالية المتمثلة في التأمين والائتمان.

مقره بمدينة بيرن في سويسرا، في تقريره السنوي سنة 2018 أن شركات تأمين قروض التصدير التابعة له قدمت خلال سنة 2017 ما يقارب 2300 مليار دولار كضمانات ومنتجات مالية أي ما يعادل 14٪ من حجم المعاملات الدولية في السلع والخدمات، وتبرز هذه الأرقام المكانة الكبيرة لشركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات.

ومن جهة أخرى أدت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية خاصة المرتبطة بأسعار النفط بالحكومات في الدول النامية إلى ضرورة تبني أنظمة لتأمين وضمان قروض التصدير، حيث أنشأت معظم هذه الدول (خاصة المصدرة للنفط) شركات تأمين قروض التصدير رغبة منها في ترقية الصادرات غير النفطية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من هيمنة القطاع النفطي وما يصاحبه من أزمات جراء التقلبات الكبيرة في أسعار النفط.

وفي الجزائر تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) سنة 1996 في إطار الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية والوصول إلى التنويع الاقتصادي إلا أن الدراسات التي حاولت تحليل دور هذه الشركة في التأثير على الصادرات غير النفطية قليلة في ظل بقاء الصادرات الجزائرية غير النفطية على حالها منذ تأسيس الشركة، إذ لاتزال تمثل نسب هامشية من إجمالي الصادرات، في حين تواصل الشركة نشاطها باستمرار منذ تأسيسها مع تحقيقها لمعدلات ملاءة مرتفعة حيث بلغ هذا المعدل سنة 2016 ما يقارب 21 ضعف الحد الأدنى المطلوب.

أما في تونس تأسست الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) سنة 1984 وتعتبر شركة رائدة في مجال تأمين القرض عند التصدير، حيث ورغم اعتماد الدولة التونسية على السياحة كمصدر أساسي للدخل فإن الصادرات غير النفطية التونسية تمثل حوالي 10 أضعاف الصادرات غير النفطية في الجزائر، كما تم تنويع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية سنة 2017 كأفضل شركة لتأمين القروض التجارية في تونس من قبل مجلة Global Banking And Finance Review البريطانية*.

*مجلة مالية مقرها في المملكة المتحدة تم تأسيسها في عام 2010، تركز على الاتجاهات والتطورات المالية العالمية، حيث تنشر محتوى عن الخدمات المصرفية والسمسة والصرف الأجنبي والتمويل الإسلامي وحوكمة الشركات وإدارة الثروات والضرائب والمحاسبة وعمليات الدمج والاستحواذ والاستثمار الداخلي وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المختلفة. وتم إطلاق برنامج الجوائز التي تمنحها المجلة Global Banking And Finance Awards في عام 2011، من أجل التعرف على التغييرات الملهمة التي تحدث في مجتمع التمويل العالمي وتكريمها. وتعكس الابتكارات، الإنجازات، الاستراتيجيات والتغيرات التقدمية والملهمة التي تحدث داخل القطاع المالي.

ب- إشكالية الدراسة:

وفي ظل ما سبق تتجلى معالم إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

ما هو الدور الذي تلعبه كل من الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) في ترقية الصادرات غير النفطية؟

من خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هو دور الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية؟
- 2- ما هو دور الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) في ترقية الصادرات التونسية غير النفطية؟
- 3- ماهي أهم الفروقات بين الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية؟

ج- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- 1- تسهم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات من خلال تأمين قروض التصدير الذي تمنحه في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية بشكل ضعيف.
- 2- تسهم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية من خلال تأمين قروض التصدير الذي تمنحه في ترقية الصادرات التونسية غير النفطية بشكل قوي.
- 3- تتمثل أهم الفروقات بين الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية في طبيعة المنتجات المقدمة ورقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين قروض التصدير.

د- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع تأمين قروض التصدير في حد ذاته، خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر التي يعتبر توفير وشراء التأمين ضد مخاطر التصدير فيها منخفضا نظرا لغياب الثقافة التصديرية لدى المصدرين وعدم إلمامهم به كأداة مهمة للتخفيف من مخاطر التصدير لتحقيق الاستمرارية وتعظيم الأرباح وبالتالي ترقية الصادرات غير النفطية، حيث تلعب شركات تأمين قروض التصدير دورا مهما في توفير هذا النوع من التأمين الذي يمكن أن يؤثر على قرارات المصدرين في التصدير نحو وجهات تتميز بدرجة مخاطر مرتفعة كما يمكن أن يحفز أيضا الحكومة على محاولة تطوير هذا النوع من التأمين وترقية الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات وكل هذا يندرج ضمن الجهود الرامية إلى ترقية الصادرات غير النفطية منها في الجزائر التي تسعى الحكومة جاهدة لترقيتها من أجل الخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.

ه- أهداف الدراسة

في هذه الدراسة نهدف إلى تحديد وتوضيح طبيعة الدور الذي تؤديه كل من الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (CAGEX) في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) في ترقية الصادرات التونسية غير النفطية، وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين تأمين قروض التصدير الذي تقدمه كل من الشركتين والصادرات غير النفطية لكل دولة، وكذا تحديد أثر توفير هذا النوع من التأمين للمصدرين على حجم الصادرات غير النفطية سواء في الجزائر أو تونس، وذلك من أجل تعزيز وتطوير هذا النوع من التأمين لترقية الصادرات غير النفطية.

و- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

- ندرة الأبحاث العلمية في هذا الموضوع - على حد علمنا - سواء في الجزائر أو في الدول النامية بصفة عامة؛
- وجود اهتمام شخصي بالموضوع بحكم التخصص (بنوك وتأمينات)، إضافة إلى اعتباره امتداد لأبحاث سابقة للباحث حول موضوع التأمين.

ز- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باستخدام المنهج الوصفي، وهذا من خلال استخلاص الجانب النظري لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، كما استخدمنا المنهج الاستنباطي من أجل دراسة وتحليل الدراسات السابقة في الموضوع والوقوف على أهم الإسهامات والنتائج التي توصلت إليها والاستفادة منها للوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة.

أما في الجانب التطبيقي قمنا باستخدام أسلوب المقارنة بين الجزائر وتونس حيث قمنا بإجراء مقارنة بين الشركتين (CAGEX) و (COTUNACE) حسب طبيعة المنتجات، رقم الأعمال، حجم وطبيعة الأقساط، وكذا مقارنة بين أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه كل شركة على الصادرات غير النفطية لكل دولة باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية كنموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار السببية، وذلك بالاعتماد على بعض البرامج الإحصائية مثل SPSS 22، Eviews 9 و Excel10.

ح- حدود الدراسة:

من أجل تحقيق إلى الأهداف المرجوة تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على المواضيع المتعلقة بتأمين قروض التصدير وأهميته في ترقية الصادرات.
- **الحدود المكانية:** تتمثل في شركتي تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية في كل من الجزائر وتونس.
- **الحدود الزمانية:** استندت الدراسة على البيانات المتعلقة بالصادرات والتقارير السنوية لتأمين قروض التصدير للفترة 1998-2016 بالنسبة للجزائر والفترة 2010-2017 بالنسبة لتونس.

ط- هيكل الدراسة:

بغرض إنجاز الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول، يتطرق الفصل الأول الإطار النظري لتأمين قروض التصدير، ويتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وتقييمها وما يميز الدراسة الحالية عنها، أما الفصل التطبيقي يتضمن مقارنة بين شركتي تأمين قروض التصدير

(CAGEX) الجزائرية و(COTUNACE) التونسية، وكذا مقارنة بين أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه كل شركة على حجم الصادرات غير النفطية في كل دولة.

تسبق هذه الفصول مقدمة تشتمل على مختلف الجوانب الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن نتائج البحث، اختبار الفرضيات وجملة من الاقتراحات وآفاق البحث.

ي- صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز البحث مايلي:

- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بتأمين قروض التصدير للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية خلال الفترة التي تسبق سنة 2010، إضافة إلى عدم توفرها على مستوى الموقع الإلكتروني للشركة؛
- صعوبة الحصول على بيانات مفصلة لنوع تأمين قروض التصدير الممنوح وكذا حجم التأمين الممنوح حسب الوجهة وحسب القطاع، بسبب عدم التصريح بها في التقارير السنوية للشركتين وعدم تمكننا من الحصول عليها مباشرة من الشركة.

الفصل الأول

الإطار النظري لتأمين قروض التصدير

تمهيد

تم تأسيس شركات تأمين قروض التصدير والتي يطلق عليها أيضا وكالات ائتمان الصادرات (ECA) Export Credit Agencies بأشكال مختلفة، بهدف تقديم التمويل والتأمين اللازمين لترقية الصادرات وتعزيز تنافسية المصدريين على المستوى الدولي، وذلك بسبب الأهمية الكبيرة للصادرات على اقتصاد الدولة إضافة إلى ظهور إخفاقات وعيوب أو فشل في سوق التمويل الخاص في تمويل عملية التصدير لاحتوائها على مخاطر كبيرة نظرا للمنافسة القوية التي أصبحت لا تقتصر فقط على مستوى السعر وجودة السلع، بل امتدت إلى الشروط الائتمانية المواتية المقدمة للمشتريين الأجانب والعمليات على الحساب المفتوح.

ومن جانب آخر فإن لهذه الوكالات ممارسات وأعمال أخرى قد تسبب آثار سلبية على المستوى الدولي والاقتصاد الوطني، مما استلزم وضع ترتيبات ولوائح قانونية تنظم عملية التأمين والتمويل الممنوحة من طرف الدولة من أجل تقييد الدعم الرسمي للصادرات للحفاظ على منافسة عادلة بين جميع الأطراف.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى الأبعاد النظرية لتأمين قروض التصدير، من خلال الإشارة إلى مفهوم تأمين قروض التصدير وأهم المصطلحات المرتبطة به، إضافة إلى الأسباب النظرية لتمويل الحكومات للصادرات وبعض الانتقادات الموجهة لها في هذا المجال، وفي المبحث الثاني نحاول فهم طبيعة وطرق عمل شركات تأمين قروض التصدير من خلال إعطاء مفهوم لهذه الشركات وأنواعها إضافة إلى الترتيبات واللوائح المنظمة لأعمالها على المستوى الدولي، أما في المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة مختلف الآثار الاقتصادية المترتبة عن أعمال شركات تأمين قروض التصدير سواء الإيجابية منها أم السلبية.

المبحث الأول: الأبعاد النظرية لتأمين قروض التصدير

في هذا المبحث سنحاول عرض مفهوم تأمين قروض التصدير وأهم المصطلحات المرتبطة به، إضافة إلى مبررات لجوء الحكومات إلى هذا النوع من التأمين من أجل تمويل الصادرات، كما سيتم عرض أهم الانتقادات الموجهة للحكومات في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم تأمين قروض التصدير

يعرف تأمين قروض التصدير أيضا بالعديد من التسميات منها تأمين القرض، التأمين التجاري على القرض، تأمين قروض الأعمال، إعانات أو دعم الصادرات، تغطية وكالة ائتمان الصادرات، ضمان الصادرات، وتجدر الإشارة أنه لا يمكن الخلط بين هذه المصطلحات إذ رغم تشابه المعنى إلا أنه توجد بعض الفروق التي يجب التمييز بينها.

الفرع الأول: تعريف تأمين قروض التصدير

وردت عدة تعاريف لتأمين قروض التصدير وأشهر هذه التعاريف ما قدمه كل من " Henri Loubergé" و "Pierre Maurer" حيث عرفا تأمين قروض التصدير على أنه عقد يوافق بموجبه المؤمن (شركة التأمين) للحصول على علاوة (قسط)، على تعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعاني منها نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث واكتشاف الأسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية¹.

والملاحظ من خلال هذا التعريف أن الباحثان قد وضحا بأنه يتم عقد تأمين قروض التصدير من أجل تغطية خطر أساسي يتمثل في عدم تحصيل المصدر لمستحقته وبعض التكاليف التي يمكن أن يتحملها خلال عملية التصدير، بسبب تحقق أخطار اقتصادية قد تكون جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية.

¹ Loubergé, H. and P. Maurer (1985). Financement et assurance des crédits à l'exportation: aspects théoriques et pratiques en vigueur dans les pays européens, Librairie Droz. P 219.

أما "Jean Bastin" فيعرفه على أنه أداة تأمينية تسمح للدائنين (المؤمن لهم) مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن المشتريين العاجزين¹.

حيث قام هذا الباحث إضافة إلى الباحثين السابقين بالإشارة إلى أن هذا النوع من التأمين يستعمل لتغطية خسائر عدم تحصيل المصدر لمستحقاته من عملية التصدير بسبب عجز المشتريين، إلا أنه لم يفصل في الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى عجزهم، أشار أيضا إلى نقطة أخرى تتعلق بطبيعة الملكية لشركة التأمين حيث يمكن أن تكون مملوكة للدولة أو الخواص أو شراكة بينهما.

أما "Peter M.Jones" فقد قدم تعريفا مفصلا لتأمين قروض التصدير حيث عرفه على أنه أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشتريين لتعويض نسبة متفق عليها من فاتورة أو ذمة مدينة (مستحقات) لا يتم دفعها نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملاءة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين قروض التصدير من قبل المؤسسات التجارية (المصدرة) لضمان حساباتها المدينة (المستحقة القبض) من الخسارة بسبب عدم سدادها من قبل المدينين (المستوردين)، ويمكن توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأميم².

وتطرق أيضا في تعريفه إلى التكاليف (الأقساط) التي تدفعها المؤسسات التجارية مقابل حصولها على هذا النوع من التأمين، حيث عادة ما يتم تحميل هذه التكاليف شهريا، ويتم احتسابها كنسبة مئوية من مبيعات ذلك الشهر أو كنسبة مئوية من جميع المبالغ المستحقة القبض، وعادة ما يكون معدل القسط منخفضاً ويعكس متوسط مخاطر القروض لمحفظته المؤمن عليهم من المشتريين، ويتم دفع قسط إضافي إذا تم توسيع الغطاء ليشمل المخاطر السياسية.

وأضاف أن تأمين قروض التصدير يؤمن مخاطر السداد للمؤسسات وليس الأفراد، ويطلب حاملو الوثائق (المؤمن لهم) حداً ائتمانياً لكل من مشتريهم حتى يتم التأمين على المبيعات للمشتري، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتأمين قروض التصدير أيضا أن يغطي معاملات فردية بشروط دفع أطول أو المعاملات مع مشتر واحد فقط (عادة ما تكون معاملات كبيرة).

¹ عبد المجيد، ق. وصاف، س (2002). آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر. مجلة العلون الانسانية. العدد الثاني. جامعة

محمد خيضر بسكرة. ص 4.

² M.Jones, P. (2010). *Trade Credit Insurance*, the world bank. P 03.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الباحث يتفق مع "Henri Loubergé" و "Pierre Maurer" في طبيعة المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى عدم تحصيل المصدر لمستحقاته من عملية التصدير، حيث أشار إلى بعض المخاطر ذات الطبيعة الاقتصادية الجزئية أي المتعلقة بالمؤسسة المستوردة (المشتري) إضافة إلى مخاطر سياسية، وتطرق الباحث إلى مجموعة من النقاط أيضا حيث وضح أن العلاوة التي تحصل عليها شركة التأمين مقابل تغطيتها المقدمة تمثل نسبة من قيمة عملية التصدير، إضافة إلى نقطة مهمة أيضا تتمثل في أن الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصدر هي عدم دفعه للقروض التي تحصل عليها من أجل القيام بعملية التصدير، وأشار أيضا إلى نوع التغطية التي يمكن أن تمنحها شركة التأمين لعملائها (المصدرين) حيث تغطي عادة مجموعة من المشتريين في آن واحد، ويمكن أن أيضا أن تغطي مشتر واحد فقط.

ومن خلال ما سبق نستخلص بأن تأمين قروض التصدير هو أداة من أدوات إدارة المخاطر التي يلجأ إليها المصدرون لتغطية مخاطر عدم الدفع التي يمكن أن تسبب خسائر لهم أو للمؤسسات المالية التي تم الاقتراض منها لتمويل عملية التصدير، ويمكن أن تتحقق مخاطر عدم الدفع بسبب تحقق أسباب تجارية تتعلق بالمشتري أو أسباب سياسية تتعلق بالدولة، ويمكن للمصدر تأمين مجموعة من العمليات مع عدة مشتريين في آن واحد أو تأمين عملياته مع مشتر واحد فقط، ويتحمل تكاليف تمثل نسبة من عملياته المؤمنة، يدفعها كعلاوة أو قسط لشركة تأمين قروض التصدير، ويمكن أن تكون ملكية هذه الأخيرة إما حكومية، خاصة أو مختلطة.

الفرع الثاني: مصطلحات مرتبطة بتأمين قروض التصدير

يرتبط مصطلح تأمين قروض التصدير بمجموعة من المصطلحات، أهمها ما يلي:

أولاً: قروض التصدير

ويمكن التمييز بين نوعين من قروض التصدير¹:

- عندما يكون شراء السلع أو الخدمات المقدمة بشروط قرض من بلد غير بلد المورد، يسمى هذا القرض بقرض التصدير، وفي سياق شركة تأمين قروض التصدير فإن قرض التصدير المنفق عليه في عقد تجاري يسمى قرض المورد.

¹ Salcic, Z. (2014). *Export Credit Insurance and Guarantees: A Practitioner's Guide*, Springer. P 05.

- عندما يقدم البنك قرضا لمشتري أجنبي من أجل شراء سلع أو خدمات من بلد التصدير في سياق شركة تأمين قروض التصدير، يُسمى قرض التصدير المنفق عليه في اتفاقية القرض بقرض المشتري.

ثانياً: عمليات الحساب المفتوح

تنشأ الحاجة إلى تأمين قروض التصدير من الممارسة الشائعة المتمثلة في البيع بالائتمان والطلب من جانب المشتريين على التداول في حساب مفتوح، وهي عملية بيع يتم فيها شحن البضائع وتسليمها قبل استحقاق الدفع، والتي عادة ما تكون في 30 أو 60 أو 90 يوماً¹، ويتم ذلك دون الحصول على أي شكل من أشكال الضمان المتمثلة في سداد كامل أو جزئي، أو ضمان مصرفي أو خطاب اعتماد².

ثالثاً: التغطية، التأمين و ضمان قروض التصدير

عادة ما تقتزن التغطيات التأمينية باستخدام مصطلح "الضمان" وبالرغم من المعنى الدقيق لهذا الأخير فهو لا يخرج أبداً من نطاق "التأمين"، ويرجع السبب في هذا إلى التساهل في استخدام أي منهما محل الآخر، وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف المعاملة كتأمين قرض تصدير أو ضمان قرض تصدير يعتمد على القانون المنظم للمعاملة، حيث أن شروط هذه المعاملات متشابهة وتحقق نفس الأثر الاقتصادي، إذ يمكن تصنيف عقد تأمين قرض التصدير في بلد ما كعقد ضمان في بلد آخر والعكس صحيح³.

ويستخدم مصطلح الضمان في العادة لوصف نوع خاص من التغطيات التأمينية، حيث تضمن فيه وثيقة التأمين الخسائر الناتجة عن إخلال أحد أطراف العقد بأداء التزاماته التعاقدية أو قد يؤديها على نحو خاطئ، وعليه تتضمن وثائق ضمان قروض التصدير ثلاث أطراف وهم:

- 1- المؤمن: ويتمثل في الهيئات أو المؤسسات الكافلة أو الضامنة؛
- 2- المؤمن له: ويتمثل في المستفيد من هذا الضمان كالمصدر مثلاً؛
- 3- المؤمن عليه: ويتمثل في الشخص أو الطرف المكفول أو المضمون كالبنك مثلاً.

أما في وثائق تأمين قروض التصدير العادية فهناك طرفان فقط وهما:

¹ Open account. https://2016.export.gov/tradefinanceguide/eg_main_043247.asp. Consulted on 12/12/2017.

² M.Jones, P. (2010). Op cit. P 09.

³ Salcic, Z. (2014). Op cit. P 05.

1- المؤمن: ويتمثل في شركات تأمين قروض التصدير.

2- المؤمن له: ويتمثل في المستفيد من هذا التأمين¹.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البنك أو المصدر قد تحصل على تغطية شركة تأمين قروض التصدير، وفي المقابل فإن شركة تأمين قروض التصدير قد منحت التغطية للبنك أو للمصدر.

رابعاً: الدعم الرسمي للصادرات

تقدم الحكومات قروض تصدير مدعومة رسمياً من خلال شركات تأمين قروض التصدير لدعم المصدرين الوطنيين الذين يتنافسون على المبيعات الخارجية، ويمكن أن يتخذ هذا الدعم شكل "دعم تمويل رسمي" مثل القروض المباشرة للمشتريين الأجانب أو التمويل وإعادة التمويل أو دعم معدل الفائدة، ويمكن أن يتخذ شكل "دعم تغطية نقيه" مثل تأمين أو ضمان قروض التصدير أو تغطية ضمان القروض المقدمة من المؤسسات المالية الخاصة².

المطلب الثاني: أسباب تمويل الحكومات للصادرات

تتمثل الأسباب الرئيسية للنظرية الاقتصادية المتعلقة بدور الحكومات في تمويل الصادرات في فشل أو إخفاقات السوق ونظريات عدم تناسق المعلومات مع تقسيماتها الفرعية مثل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية.

الفرع الأول: فشل السوق

يعتبر فشل السوق أو وجود إخفاقات في سوق تمويل الصادرات السبب الرئيسي لدور الحكومات في تمويل الصادرات عن طريق تأمين قروض التصدير³، حيث تتطلب نقطة الانطلاق في دراسة الحاجة إلى مؤسسة متخصصة لتمويل الصادرات تحليلاً شاملاً للظروف والاتجاهات الحالية في القطاع المالي

¹ - شربي محمد لمين. (2010-2011). أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقيّة الصادرات غير النفطية، دراسة حالة "FSPE" و" CAGEX" خلال الفترة (1998-2009). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 130.

² Directorate, O. T. (2019). Arrangement On Officially Supported Export Credits. TD/PG (2019). P 10.

³ Evans, P. C. and K. A. Oye (2001). International competition: Conflict and cooperation in government export financing. The Ex-Im bank in the 21st century: A new approach: 113-158. P 114.

للاقتصاد المحلي، كما يجب أن يهدف تحليل النظام المالي إلى الكشف عن أي فشل أو عيوب قد تكون موجودة في السوق وتؤثر سلبًا على حجم الصادرات¹.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأنواع أو الأسباب المعروفة لفشل السوق، بما في ذلك عدم تناسق المعلومات، سوق غير تنافسية، وجود سلع الاستهلاك الجماعي (العامة) وبعض العوامل الخارجية السلبية، ومع ذلك فإن السمة المشتركة لجميع إخفاقات السوق هي أنها تتسبب في عدم فعالية توزيع البضائع عبر السوق²، أما في سوق تأمين قروض التصدير فيمكن أن يحدث فشل السوق في العمليات بشروط تمويل طويل الأجل، العمليات ذات الحجم الكبير، عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي أزمات السيولة³.

1- العمليات ذات الحجم الكبير

تتطلب هذه العمليات عادة شروط تمويل طويل الأجل، وتكون أكثر خطورة بسبب طول فترات السداد والاحتمالية العالية الحقيقية للتخلف عن السداد⁴، ويعود السبب في إطالة فترات السداد إلى الضغط المتزايد بسبب المنافسة بين المصدرين من أجل التوسع واقتحام أسواق جديدة، وهي حالة تسبب عدم الارتياح للحكومات المطالبة بتغطية هذا النوع من المعاملات⁵.

2- عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أشارت العديد من وكالات ائتمان الصادرات إلى أن تمويل هذه المؤسسات تأثر بشدة خلال الأزمة المالية لسنة 2008، ويرجع السبب من جهة إلى زيادة التأخير في سداد المستحقات إضافة إلى زيادة المخزونات التي تؤدي إلى نقص في رأس المال العامل وانخفاض السيولة، ومن جهة أخرى إلى زيادة في حالات العجز عن السداد المبلغ عنها، والإعسار المالي

¹ Chauffour, J.-P., C. Saborowski, et al. (2010). Trade finance in crisis: Should developing countries establish export credit agencies?, The World Bank. P 12.

² Witesman, E. and A. Heiss (2017). "Nonprofit collaboration and the resurrection of market failure: How a resource-sharing environment can suppress social objectives." *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 28(4): 1500-1528.P 1503.

³ LAUX, G. (2018) UMA COMPARAÇÃO INTERNACIONAL DO SEGURO DE CRÉDITO À EXPORTAÇÃO. Dissertação (mestrado) – Instituto de Pesquisa Econômica Aplicada, Programa de Pós-Graduação em Políticas Públicas e Desenvolvimento, Brasília. P 23.

⁴ Ibid. P23.

⁵ Livingstone, J. M. (1976). International marketing management, Springer. P123 .

وحالات الإفلاس¹، حيث تم تخفيض مبالغ التمويل في هذا القطاع مما جعل البنوك أقل جاذبية والمعلومات المحاسبية أقل موثوقية إضافة إلى انخفاض في حجم العمليات، هذه العوامل تتسبب في العزوف عن سوق التمويل الخاص الذي لا يلبي حجم الطلب حيث يصل إلى مستوى من التوازن أقل من المستوى المرغوب فيه اجتماعياً².

3- أزمات السيولة

كان تأثير انعدام السيولة واضحاً بشكل كبير خلال الأزمة المالية لسنة 2008، مما دفع العديد من الحكومات في الدول النامية إلى ضخ السيولة بشكل استباقي في النظام المالي لتشجيع تخفيف الضغط المالي ودعم الإقراض المرتبط بالتجارة، حيث نفذت مجموعة من التدابير لخفض معدلات الإقراض وتمديد آجال الاستحقاق للمقترضين لتوفير خطوط ائتمان جديدة لمعاملات ما قبل وما بعد الشحن لضمان تلبية احتياجات التمويل التجاري ورأس المال العامل، ولتوسيع ضمان الصادرات وبرامج التأمين لتخفيف المخاطر³.

كما لعبت شركات تأمين قروض التصدير دوراً فعالاً لتوجيه تمويل التجارة الخارجية، حيث استهدفت بعض إجراءات الحكومات بشكل مباشر النقص في التمويل التجاري المتاح للشركات، وفي حين حاولت بعض الحكومات تحقيق هذا الهدف من خلال منح تسهيلات لإعادة الخصم وإعادة التمويل لزيادة السيولة للقروض التجارية وقروض التصدير، فإن الكثير منها قد نفذت تدابير مباشرة من خلال شركات تأمين قروض التصدير التي تعمل عادة كقنوات للحكومة لإصدار قروض تجارية و ضمانات وتأمين للقطاع الخاص، وفي العديد من الدول عملت شركات تأمين قروض التصدير كـ "ملاذ أخير" للتمويل التجاري، حيث تم استخدامها من قبل الحكومات لتوجيه خطوط ائتمانية وقروض تجارية جديدة⁴.

وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2014 تم تقديم تقرير من لجنة دراسات من بنك التسويات الدولية أنشأتها لجنة النظام المالي العالمي، تم الإشارة فيه إلى أهمية الدعم المستهدف على المدى القصير مثل

¹ OECD (2009). The impact of the global crisis on SME and entrepreneurship financing and policy responses, OECD Paris. P 06.

² LAUX, G. (2018). Op cit. P23.

³ Malouche, M. (2009). Trade and trade finance developments in 14 developing countries post September 2008- A World Bank Survey, The World Bank. P26.

⁴ Ibid. P 26.

التغطيات المقدمة من شركات تأمين قروض التصدير والتي من الممكن أن تلعب دوراً مكملاً في تخفيف التوترات في حالة حدوث اضطرابات جوهرية خاصة بالتمويل التجاري¹.

الفرع الثاني: عدم تناسق المعلومات

تفترض نظرية عدم تناسق المعلومات أن طرفاً واحداً على الأقل في المعاملات لديه معلومات ذات صلة لا تملكها الأطراف الأخرى²، مثل المشتريين والبائعين أو شركات التأمين وحاملي الوثائق، حيث يرتبط عدم تناسق المعلومات ارتباطاً جوهرياً بسوق التأمين.

وفي سوق مماثل لسوق ترقية الصادرات، لا يعتمد نجاح صناعة التأمين على العوامل الموضوعية فحسب بل يعتمد على رعاية المؤمن له فيما يتعلق بموضوع التأمين، إذ أن المعلومات المفقودة أو غير الصحيحة لا تؤثر فقط على العلاقات بين المشتريين والبائعين الخاصين، ولكن على السياسات الاجتماعية أيضاً³.

وفي قطاع التأمين تواجه شركات التأمين عند تقديم عقود التأمين للعملاء المحتملين مشكلتين تقليديتين تتمثلان في الخطر الأخلاقي والاختيار السلبي، حيث يتمثل الخطر الأخلاقي في أن شراء التأمين يقلل من حافز العميل لممارسة أنشطة تقلل من احتمال حدوث الخسارة، أما بالنسبة للاختيار السلبي يتمثل في أن احتمال حدوث الخسارة يختلف بين العملاء⁴، وعلى الرغم من أنهما لا يمثلان بالضرورة إخفاقات في السوق، إلا أنهما سمة متأصلة للمخاطر قد ترفع من العلاوة على العتبة التي يكون المصدرون على استعداد لشراء التأمين عليها⁵.

¹ Settlements, B. f. I. (2014). "Trade finance: Developments and issues." CGFS Papers, No. 50. P 02.

² Martínez- Ferrero, J., D. Ruiz- Cano, et al. (2016). "The causal link between sustainable disclosure and information asymmetry: The moderating role of the stakeholder protection context." Corporate Social Responsibility and Environmental Management 23(5): 319-332. P 320.

³ LAUX, G. (2018). Op cit. P 25.

⁴ Stewart, J. (1994). "The welfare implications of moral hazard and adverse selection in competitive insurance markets." Economic inquiry 32(2): 193-208. P 193.

⁵ Ascari, R. (2007). "Is Export Credit Agency a misnomer? The ECA response to a changing world." SACE Working Paper No. 2. SACE, Italy. P 03.

1- الخطر الأخلاقي

بالنسبة للخطر الأخلاقي فإنه قد ينشأ عندما ينخرط الأفراد في تقاسم المخاطر في ظل ظروف معينة كأن تؤثر تصرفاتهم على توزيع احتمال النتيجة أي التأثير على نتائج الآخرين، وهذا الموقف شائع في التأمين وفي التعاقد على العمل، وتفويض مسؤولية اتخاذ القرارات¹.

وفي سوق تأمين قروض التصدير يحدث خطر أخلاقي إذا كان لدى المصدر المؤمن له حافز لتغيير سلوكه بمجرد حصوله على التأمين، ولتوضيح ذلك لنفترض أن شركات التأمين توفر التأمين بأقساط بناءً على الخسائر المتوقعة للمصدرين، وبالتالي يتيح توفر التأمين للمصدرين تغيير سلوكهم والبيع للعملاء ذوي المخاطر ونقل مخاطر أكبر مما قد يتحملونه إذا لم يتمكنوا من الحصول على التأمين، وبمرور الوقت ما لم تتمكن شركات التأمين من التنبؤ بدقة بهذا السلوك وتحديد أقساط التأمين وفقاً لذلك فإنها ستعاني من خسائر أكبر من المتوقع، وبالتالي سترتفع أقساط التأمين وقد تنسحب بعض شركات التأمين والمصدرين من السوق².

وتشكل المخاطر الأخلاقية مصدر قلق كبير في سياسات التأمين، لكنها لا تمثل بالضرورة مبرراً للتدخل الحكومي، حيث قد تشكل سياسات التأمين الحكومية مخاطر أخلاقية مثل سياسات التأمين الخاصة، والسبب المنطقي لتورط الحكومة في البضائع المعرضة لخطر أخلاقي هو أنها أكثر قدرة على مراقبة أو معاقبة الأخطار الأخلاقية من القطاع الخاص³.

2- الاختيار السلبي

تعود بداية الدراسة الاقتصادية المتعمقة حول الاختيار السلبي إلى الباحث George Akerlof عن عمله في السيارات المستعملة، حيث أشار إلى أن هناك العديد من الأسواق التي يستخدم فيها المشتريين بعض إحصائيات السوق للحكم على جودة المشتريات المحتملة وفي هذه الحالة يوجد حافز للبائعين لتسويق البضائع ذات النوعية الرديئة، نظراً لأن عائدات البضاعة الجيدة تعتبر حافزاً وتؤثر أساساً على المجموعة بأكملها بدلاً من البائع الفردي، ونتيجة لذلك يحدث انخفاض في متوسط جودة البضائع وأيضاً

¹ Holmstrom, B. (1979). "Moral hazard and observability." Bell journal of Economics 10(1): 74-91.P 74.

² Fitzgerald, B. and T. Monson (1989). "Preferential credit and insurance as means to promote exports." The World Bank Research Observer 4(1): 89-114. P 94.

³ Cutler, D. M. and R. J. Zeckhauser (2000). The anatomy of health insurance. Handbook of health economics, Elsevier. 1: 563-643.P 588.

في حجم السوق، ويجب أيضا إدراك أن العوائد الاجتماعية والخاصة تختلف في هذه الأسواق، وبالتالي قد يؤدي التدخل الحكومي إلى زيادة رفاهية جميع الأطراف¹.

وتجدر الإشارة إلى أن المعاملات الدولية تختلف حسب درجة المخاطر، ويمكن للمصدر عموماً التمييز بين المعاملات ذات المخاطر العالية (على سبيل المثال الشحنات لأول مرة) من المعاملات الأقل خطورة (على سبيل المثال الشحنات إلى العملاء السابقين)، وإذا لم يكن بمقدور شركات التأمين التمييز بين المخاطر بدقة مثل عملاتها، فيجب عليها أن تحدد الأقساط على متوسطات واسعة من المطالبات، وبالتالي يكون لدى المصدرين حافز لتأمين مبيعات عالية المخاطر (لأن العلاوة أقل من خسائرهم المتوقعة من هذه المبيعات)، في حين أنهم سيخسرون من خلال تأمين مبيعات منخفضة المخاطر، ومع مرور الوقت سيكون على شركات التأمين رفع أقساط التأمين بعد مراجعة تقديرات المخاطر الخاصة بهم لاستعادة الخسائر السابقة أو لمنع الخسائر المستقبلية، وتزيد الأقساط المرتفعة من عتبة المخاطرة التي يشتري بها المصدرون التأمين وبالتالي سيتم تأمين عدد قليل فقط من الصادرات عالية المخاطر في الوقت المناسب.

ومن هنا يمكن ملاحظة أن الاختيار السلبي لا يؤثر على سلوك المصدرين بالطريقة التي يؤثر بها الخطر الأخلاقي، حيث أنه مع المخاطر الأخلاقية يقوم المصدرون المؤمنون بالبيع للعملاء الأكثر خطورة، ومع الاختيار السلبي يقوم المصدرون بالبيع لنفس العملاء لكنهم يتحملون المزيد من المخاطرة مع ارتفاع الأقساط بمرور الوقت²، وعلى الرغم من أن كل من الاختيار السلبي والخطر الأخلاقي ينبعان من اختلاف المعلومات المتاحة للعملاء إلا أن هناك فرقا أساسياً بينهما حيث أن الاختيار السلبي يحدث قبل توقيع العقد بين الطرفين في حين أن الخطر المعنوي يحدث بعد توقيع العقد³.

¹ Akerlof, G. A. (1970). "The market for lemons: Quality and the market mechanism. Quarterly." Journal Economics **84**: 488-500.P 489.

² Fitzgerald, B. and T. Monson (1989). Op cit. P 94.

³ LAUX, G. (2018). Op cit. P 26.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لفشل الحكومات في تمويل الصادرات

تعتبر أولى الانتقادات الموجهة إلى وكالات ائتمان التصدير هي أن الحكومات لا تستطيع معرفة أكثر من الأطراف الأخرى لذلك فإن السوق يعمل بشكل مثالي، وفي ضوء ذلك يعمل السوق الخاص دون إخفاق ولديه المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وإذا كان السوق الخاص لا يمول تصديراً معيناً إلا بدعم من الدولة فلا ينبغي أن تحدث هذه العملية¹، إذ أن حقيقة أن القروض الخاصة غير المتوفرة في بعض الأحيان بشروط يفضلها المشتري الأجنبي والمصدر المحتمل، ليست دليلاً كافياً على فشل السوق، لأن الشروط التي يتم بها توفير القرض من طرف المقرض الخاص تعكس التكاليف والضرائب واللوائح التي يخضع لها هذا المقرض إضافة إلى تقييمها للمخاطر التجارية والسياسية لقرض معين والعائد المتوقع على القروض البديلة، وفي سوق ائتمانية تنافسية بين المقرضين الذين يواجهون نفس التكاليف والبدائل، سيتم تقديم أفضل الشروط من قبل المقرض المحتمل الأكثر تفاؤلاً بشأن المخاطر التجارية والسياسية لقرض معين، أي أن عدم وجود قرض خاص بشروط مقبولة للمقرض الأجنبي ليس مثلاً على فشل السوق ولكنه إشارة مهمة لمخاطر الإقراض لهذا المقرض².

وتشير وجهة نظر أخرى إلى أنه حتى إذا كانت هناك إخفاقات في السوق، فإن تدخل الحكومة قد يكون غير مناسب أو غير فعال في التعامل مع هذه الإخفاقات وتسمى "إخفاقات الحكومة"، حيث يثبت وضع الحكومة أنها غير قادرة أو غير كفؤة من الناحية التشغيلية على معالجة مشكلة معينة في السوق بالنظر إلى السمات المحددة لتلك المشكلة وما الذي سيتطلب للتغلب عليها³.

بالإضافة إلى عدم الكفاءة المحتملة فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة لعلاج موقف غير مرغوب فيه يمكن أن تكون له نتائج أسوأ من وجودها أصلاً، إذ قد يقدم الحل الحكومي للمشكلة حالات معينة، لكن تكاليف الحل في المجتمع أعلى من فوائدها، وتكون النتيجة الصافية سلبية إذا تم حساب جميع الآثار⁴، وغالباً ما ينتج عن فشل سياسة الحكومة مواقف يتم تأكيدها على أنها فشل في سوق رأس المال⁵.

¹ LAUX, G. (2018). Op cit. P 27.

² Niskanen, W. A. (2001). "Should Ex-Im Bank be Retired?" The Ex-Im Bank in the 21st Century: A New Approach. Washington: Institute for International Economics. P192.

³ Howlett, M. and M. Ramesh (2014). "The two orders of governance failure: Design mismatches and policy capacity issues in modern governance." Policy and Society 33(4): 317-327. P322.

⁴ LAUX, G. (2018). Op cit. P 27.

⁵ Ascari, R. (2007). Op cit. P 03.

ومن الانتقادات المتكررة لشركات تأمين قروض التصدير هي التكاليف غير المباشرة أي تلك التي لا ترد في ميزانياتها، حيث قد تقوم شركات تأمين قروض التصدير بإعادة تخصيص رأس المال من أجل معالجة فشل السوق وإذا ما لم يعالج إعادة تخصيص رأس المال فشل السوق فقد تضيع الكفاءة الاقتصادية. ومن خلال أخذ الموارد من الاستخدامات الاقتصادية العامة ووضعها في استخدامات أقل كفاءة، تخلق شركة تأمين قروض التصدير تشوهات في الاقتصاد وتفرض تكاليف الفرصة البديلة التي ربما تكون أعلى من القيمة المضافة الناتجة عن تدخل شركة تأمين قروض التصدير¹.

وهناك انتقاد آخر شائع لشركات تأمين قروض التصدير هو أن معظم الموارد تذهب إلى الشركات الكبيرة²، حيث عادة ما تقوم شركات تأمين قروض التصدير بتقديم الدعم للشركات الأكبر حجماً التي تبرم عقود تصدير متوسطة وطويلة الأجل مع مستوردين في عدد قليل نسبياً من البلدان ذات المخاطر الأعلى³، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات قد تقدم سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية، إلا أنها قد لا تكون المكونات الرئيسية لهيكل الصادرات للدول خاصة في الدول الناشئة⁴.

¹ Agarwal, N. and Z. Wang (2018). "Does the US EXIM Bank really promote US exports?" The World Economy 41(5): 1378-1414. P 06.

² LAUX, G. (2018). Op cit. P 28.

³ Abraham, F. and G. Dewit (2000). "Export promotion via official export insurance." Open economies review 11(1): 5-26. P 08.

⁴ LAUX, G. (2018). Op cit. P 28.

المبحث الثاني: النموذج الدولي لعمل شركات تأمين قروض التصدير

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وطبيعة شركات تأمين قروض التصدير، والإطار القانوني الدولي الذي ينظم أعمالها، إضافة إلى المخاطر التي تغطيها هذه الشركات والمنتجات التي تقدمها لعملائها.

المطلب الأول: ماهية شركات تأمين قروض التصدير

في هذا المطلب سيتم تعريف شركات تأمين قروض التصدير، والتطرق إلى أشكالها والإطار القانوني الدولي المنظم لأعمالها.

الفرع الأول: مفهوم شركات تأمين قروض التصدير

1- تعريف شركات تأمين قروض التصدير

عرفها Zlatko Salcic على أنها مؤسسة متخصصة توفر تغطية للمصدرين والبنوك، تعمل بالنيابة عن الدول ودعمها المالي من خلال توفير تأمين لقروض التصدير، لذلك تقوم الدولة بتعويض الخسائر التي تتكبدها هذه الشركة خلال نشاطها في تأمين قروض التصدير¹.

وعرفها Delio E. Gianturco على أنها بنك متخصص بدرجة عالية، شركة تأمين، أو شركة تمويل، أو تبعية للحكومة، يقدم قروضاً و/أو ضمانات، التأمين، المساعدة الفنية... إلخ، وتدعم المصدرين بتغطية كل من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بمبيعات التصدير، مع دعم أو موافقة الحكومة الوطنية، وهذه الشركات مكرسة لدعم صادرات البلاد وعادة ما تكون ملكيتها إما حكومية أو مختلطة².

2- أشكال شركات تأمين قروض التصدير

يختلف تنظيم وشكل شركات تأمين قروض التصدير من بلد إلى آخر ويمكن تنظيمها كبنك متخصص* أو شركة مالية أو شركة تأمين** تعمل نيابة عن دولة أو وكالة تابعة للدولة، حيث أن شركات تأمين قروض التصدير التي يتم تنظيمها كبنوك أو شركات مالية تكون مملوكة بالكامل للدولة أو جزئياً، بينما تكون شركات التأمين مملوكة ملكية خاصة في العادة، ولكن لديها تفويض رسمي من الدولة

¹ Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 07.

² Gianturco, D. E. (2001). Export credit agencies: the unsung giants of international trade and finance, Greenwood Publishing Group. P 02.

* عند تأسيسها كبنك، يتم تنظيمها وفقاً لنموذج بنك التصدير والاستيراد (Exim Bank).

** شركة تأمين قروض التصدير Export Credit Insurance Company.

للتصرف بصفقتها شركة تأمين قروض التصدير¹، وبناءً على وضعها القانوني يمكن تصنيف شركات تأمين قروض التصدير إلى ثلاث مجموعات²:

- تشمل المجموعة الأولى على الشركات التي تم تأسيسها كبنوك أو شركات مالية مملوكة بالكامل أو جزئياً للدولة؛
 - المجموعة الثانية هي الشركات المنشأة كشركات تأمين خاصة تعمل نيابة عن الدولة، تدين بواجباتها تجاه وزارة المالية أو الوزارات الأخرى التي تقدم الدعم الرسمي للتصدير الوطني، ويتم فصل التغطية المقدمة من شركة تأمين قروض التصدير هذه عن أعمال التأمين المعتادة "ضمانات وإئتمانات التصدير" التي تقوم بها دون دعم رسمي.
 - المجموعة الثالثة هي شركات تأمين قروض التصدير التي تتمتع بصفة الهيئات الحكومية، وتعمل بصفقتها الدولة عند توفير التغطية؛
- ومن الخصائص الشائعة لجميع الأنواع الموضحة أعلاه أنها قد تتلقى الدعم المالي من حكومتها عند الضرورة.

وفي بعض الدول توفر شركة تأمين قروض التصدير واحدة كلاً من التغطية والقروض المباشرة وتسمى بوكالة ائتمان الصادرات (ECA) Export Credit Agencies، بينما يتم فصل هاتين الوظيفتين في دول أخرى حيث يتم إصدار التغطية من طرف شركة تأمين قروض التصدير في حين توفر قروض التصدير وكالة القروض المباشرة.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية المنظمة لعمل شركات تأمين قروض التصدير

على الرغم من الاختلافات في وضعهم القانوني وأشكالهم التنظيمية، فإن وكالات ائتمان التصدير أو شركات تأمين قروض التصدير تدير أعمالها بطريقة مشابهة للغاية، ويرجع هذا نتيجة لعقود تجارية وقروض مماثلة تغطيها شركات تأمين قروض التصدير، ولوائح دولية شاملة تطبق في أعمالها وتشابه الشروط التي تحكم سياساتها أو منتجاتها المقدمة للمصدرين والبنوك، كترتيبات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ولوائح الاتحاد الأوروبي، واتحاد بيرن (Berne Union).

¹ Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 07.

² Ibid. P 09.

أولاً: ترتيب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

الغرض من هذا الترتيب هو توفير ساحة لعب متكافئة - كما تم الإشارة إليه في الترتيب - أي تحقيق منافسة عادلة، حيث يتنافس المصدرون من الدول المشاركة في هذا الترتيب على أساس جودة وسعر البضائع أو الخدمات المصدرة، وليس على الدعم الرسمي الذي تتلقاه من الدولة، ويهدف هذا الترتيب أيضًا إلى منع تشويه التجارة الناتج عن الدعم المقدم في شكل مساعدات مقيدة وأسعار أقساط غير واقعية لتوفير تغطية شركة تأمين قروض التصدير¹.

وينطبق هذا الترتيب على كل الدعم الرسمي المقدم من الحكومة أو نيابة عنها لتصدير البضائع و/أو الخدمات والتي لها فترة سداد مدتها سنتان أو أكثر بما في ذلك الإيجارات المالية، ويُستبعد عقد الإيجار التشغيلي من الترتيب لأنه في هذا النوع من العقود ينقل المؤجر حق استخدام العقار المؤجر إلى المستأجر مقابل مدفوعات منتظمة، حيث لا يُنظر إلى المدفوعات التي قام بها المستأجر على أنها دفع ثمن شراء بشروط ائتمانية لأن المستأجر ملزم بإعادة الممتلكات المؤجرة إلى المؤجر في نهاية فترة التأجير، ومن ناحية أخرى يتم تطبيق الترتيب عندما تكون المعاملة التجارية الأساسية عبارة عن عقد إيجار تمويلي لأن المستأجر في هذا النوع من عقود الإيجار يستخدم العقار المؤجر خلال معظم حياته الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك عادة ما يقوم المستأجر بشراء العقار المؤجر عن طريق دفع سعر منخفض له في نهاية فترة الإيجار².

ولا تطبق شركات تأمين قروض التصدير من الدول غير المشاركة هذا الترتيب ويمكنها توفير التغطية وفقًا لشروط مواتية أكثر من تلك الموجودة في الترتيب، ومن أجل تحييد هذا التأثير يحتوي الترتيب على حكم بشأن المطابقة والذي يسمح لشركات تأمين قروض التصدير من الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطابقة شروط التغطية التي تقدمها شركات تأمين قروض التصدير سواء من الدول المشاركة أو غير المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفيما يلي سيتم توضيح بعض الأحكام الواردة في الترتيب:

¹ Directorate, O. T. (2019). Op cit. P 10.

² Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 198.

1- أحكام خاصة ببعض المتطلبات الأساسية للحصول على التغطية

ينص الترتيب على ضرورة تلبية بعض المتطلبات الأساسية عندما يرغب المصدرون أو البنوك في الحصول على تغطية شركة تأمين قروض التصدير لمخاطر القروض في عقودهم التجارية أو عقود القروض، وتتعلق هذه المتطلبات بالدفعة المقدمة (الأولى) وقيمة عقد التصدير والتكاليف المحلية ونقطة البداية الائتمانية*، وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه المتطلبات:

1-1 الدفعة المقدمة (الأولى)

الدفعة الأولى هي جزء من السعر التعاقدي الإجمالي الذي يدفعه المشتري إلى البائع مقدماً لإثبات التزام المشتري بالعقد، حيث يتمثل الشرط الأساسي للترتيب فيما يتعلق بدفع السعر التعاقدي في أنه يتعين على المشتري الأجنبي تقديم دفعة مقدمة لا تقل عن 15% من قيمة عقد التصدير للمصدر عند أو قبل نقطة بداية الائتمان، ويتم استبعاد الدفعة المقدمة من بقية قيمة عقد التصدير التي يدفعها المشتري الأجنبي بشروط ائتمان نظراً لأن شركات تأمين قروض التصدير لا تغطي سوى جزء من قيمة عقد التصدير المستحق ولا تستطيع تغطية مبلغ الدفعة المقدمة.

2-1 قيمة عقد التصدير

يجب تحديد قيمة عقد التصدير قبل حساب مبلغ الدفعة المقدمة لأن قيمة عقد التصدير لا تتطابق دائماً مع السعر التعاقدي، وينص الترتيب على أن قيمة عقد التصدير هي المبلغ الإجمالي الذي يجب أن يدفعه المشتري الأجنبي باستثناء التكاليف المحلية، وعندما لا يحتوي عقد ائتمان التصدير على أي تكاليف محلية، تكون قيمة عقد التصدير مماثلة للسعر التعاقدي في العقد.

3-1 التكاليف المحلية

التكاليف المحلية هي نفقات السلع والخدمات في بلد المشتري الأجنبي والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ عقد المصدر أو لاستكمال مشروع أكبر يشكل عقد المصدر جزءاً منه، ولا يشمل ذلك العمولة المستحقة لوكيل المصدر في بلد الشراء¹.

* يحدد الترتيب نقطة البداية للقروض لأنواع مختلفة من السلع والخدمات تتمثل في البضائع الوسيطة، السلع شبه الرأسمالية مثل الآلات أو المعدات، السلع الرأسمالية وخدمات المشروعات - الآلات أو المعدات عالية القيمة المعدة للاستخدام في عملية صناعية أو للاستخدام الإنتاجي أو التجاري، المصانع والمصانع الكاملة أو الوحدات الإنتاجية الكاملة ذات القيمة العالية دون مسؤولية المصدر عن التشغيل.

¹ Directorate, O. T. (2019). Op cit. P 144.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد استبعاد التكاليف المحلية ستكون قيمة عقد التصدير أقل من السعر التعاقدى وبالتالي سيكون مبلغ الدفعة الأولى أقل في معاملة بتكاليف محلية منها في معاملة بدون مثل هذه التكاليف، ويمكن إدراج التكاليف المحلية في تغطية شركة تأمين قروض التصدير بنسبة تصل إلى 30 في المائة من قيمة عقد التصدير¹.

2- شروط الحد الأقصى لدفع قروض التصدير

يحتوي الترتيب على أحكام تنظم الحد الأقصى لمدة الاعتمادات التي تغطيها شركات تأمين قروض التصدير، حيث توفر هذه الأحكام بديلين يتم تطبيقهما اعتماداً على تصنيف بلد المشتري في الفئة الأولى أو الفئة الثانية.* فإذا تم تصنيف بلد المشتري الأجنبي في الفئة الأولى فإن الحد الأقصى لفترة السداد للقرض الذي تغطيه شركة تأمين قروض التصدير هو ثماني سنوات ونصف، وإذا تم تصنيف بلد المشتري الأجنبي في الفئة الثانية، فإن الحد الأقصى لفترة السداد للائتمان التي تغطيها شركة تأمين قروض التصدير هي عشر سنوات².

3- دفع مبلغ القرض والفائدة

يوضح الترتيب الشروط الأساسية للدفع حيث أن مبلغ القرض الذي تغطيه شركة تأمين قروض التصدير يجب أن يدفع على أقساط متساوية، ويمكن دفع مبلغ القرض والفائدة على أقساط لا تقل عن كل ستة أشهر، ويجب دفع القسط الأول في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد نقطة البداية للقرض³.

ويمكن أن تتجاهل شركات تأمين قروض التصدير أحكام الترتيبات الخاصة بدفع رأس المال والفائدة عند اتخاذ إجراء لتقليل الخسارة في المعاملة التي صدرت بشأنها التغطية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما يكون المشتري الأجنبي معسراً وتحتاج إلى إعادة جدولة قروض أو إعادة هيكلته لتجنب أو تقليل الخسارة إلى شركة تأمين قروض التصدير المعنية⁴.

¹ Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 199.

* بلدان الفئة الأولى هي تلك المدرجة في قائمة التخرج التابعة للبنك الدولي المتاحة على موقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بينما توجد جميع البلدان الأخرى في الفئة الثانية. يتم تحديد هذا التصنيف حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب حساب البنك الدولي لتصنيف البلدان المقترضة. لا ينبغي الخلط بين تصنيف البلدان في الفئتين الأولى والثانية مع تصنيف آخر للبلدان التي تستخدمها وكالات ائتمان التصدير لحساب الحد الأدنى لمعدلات الأقساط.

² Directorate, O. T. (2019). Op cit. P 14.

³ Ibid. P 15.

⁴ Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 204.

ثانياً: لوائح الاتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي عدة مستندات تنظم التغطية التي تقدمها شركات تأمين قروض التصدير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأهم هذه الوثائق ما يلي:

- 1- إشعار المفوضية الأوروبية بتعديل فترة تطبيق بلاغ المفوضية على الدول الأعضاء عملاً بالمادة 93 (1) من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تطبق المادتين 92 و 93 من المعاهدة على تأمين قروض التصدير قصير الأجل¹ (C 329/06/2010):

في هذا الإشعار الذي عدل الإشعارات السابقة بشأن نفس القضية في عامي 1997 و 2005، قام الاتحاد الأوروبي بتنظيم توفير تغطية شركات تأمين قروض التصدير للمخاطر القابلة للتسويق*، حيث ينص بلاغ عام 1997 على أن هذه المخاطر لا يمكن تغطيتها بواسطة تأمين قروض التصدير بدعم من الدول الأعضاء، مع ذلك فإن البلاغ أتاح - في ظل ظروف معينة - إمكانية أخذ تلك المخاطر مؤقتاً في حساب شركة تأمين قروض التصدير العامة أو المدعومة من طرف الدولة، إلا أنه في ديسمبر 2008 -نتيجة للأزمة المالية- تم إدخال تبسيط إجرائي مؤقت يتعلق بإثبات عدم توفر تغطية تأمين قروض التصدير قصير الأجل.

ووفقاً لهذا الإشعار يتم تقييد شركات تأمين قروض التصدير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تغطية المخاطر القابلة للتسويق، حيث كان الغرض من فرض هذا التقييد هو إزالة التشوهات في هذا النوع من التغطية عندما كانت شركات تأمين قروض التصدير الخاصة تتنافس مع شركات تأمين قروض التصدير الخاصة التي تدعمها دولها، ولا يتم تصنيف مخاطر قروض التصدير المتوسطة إلى الطويلة الأجل على أنها قابلة للتسويق، إضافة إلى أن لشركات تأمين قروض التصدير حرية تغطية هذه المخاطر عندما يكون المشتري الأجنبي من دولة في الاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية².

¹ Commission, E. (2010). "Communication of the Commission amending the period of application of Communication of the Commission to the Member States pursuant to Article 93(1) of the EC Treaty applying Articles 92 and 93 of the Treaty to short-term export-credit insurance (Text with EEA relevance)." Official Journal of the European Union 329/06.

* المخاطر القابلة للتسويق هي مخاطر ائتمان الصادرات قصيرة الأجل مع مدة ائتمان أقل من عامين. يتم الاتفاق على مخاطر ائتمان الصادرات قصيرة الأجل في عقد تجاري أو عقد قرض مبرم بين طرفين في الاتحاد الأوروبي، أو بين مصدر أو بنك من الاتحاد الأوروبي ومشتري أجنبي من بلد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

² Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 204.

2- وثيقة الاتحاد الأوروبي الثانية هي: توجيه المجلس بشأن تنسيق الأحكام الرئيسية المتعلقة بتأمين

قروض التصدير للمعاملات ذات التغطية المتوسطة إلى الطويلة الأجل¹ (98/29/EC):

يحتوي هذا التوجيه على أحكام خاصة بخصائص المورد والغطاء الائتماني للمشتري وتعريفات المخاطر التجارية والسياسية، كما أنه يحتوي على تعريفات لمخاطر القروض ومخاطر التصنيع، والأحكام المتعلقة بنطاق تغطية شركات تأمين قروض التصدير، وتعويض المطالبات... إلخ.

3- الوثيقة الثالثة ذات الأهمية لتوفير تغطية شركات تأمين قروض التصدير داخل الاتحاد الأوروبي

هي إشعار المفوضية بشأن تطبيق المادتين 87 و 88 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على مساعدة

الدولة في شكل ضمانات (2008/02/155 C)²:

ينطبق هذا الإشعار على مجموعة معينة من المنتجات التأمينية التي توفرها شركات تأمين قروض التصدير ويتعلق الأمر بتغطية سندات العقد والضمانات والسندات والضمانات المترابطة، تغطية التعويض المضاد المقدم للمصدرين، تغطية ما قبل الشحن المقدم للبنوك، تغطية خطاب الاعتماد المؤكد وتغطية المدفوعات بموجب عقد الإيجار التشغيلي، ويُسمح لشركات تأمين قروض التصدير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوفير تغطية لا تزيد عن 80 في المائة من أكبر قدر من المخاطر في هذه المعاملات³.

وإضافة إلى المستندات السابقة صدرت العديد من اللوائح عن الاتحاد الأوروبي التي تعدل وتلغي

بعضها فيما يتعلق بقروض ودعم التصدير، تتمثل أهم هذه اللوائح في:

- اللائحة الأولى: هي اللائحة رقم 2011/1233 للبرلمان الأوروبي والمجلس المؤرخ 2011/11/16 بشأن

تطبيق بعض المبادئ التوجيهية في مجال قروض التصدير المدعومة رسمياً وإلغاء قرارات المجلس

¹ Directive, C. (1998). "98/29/EC of 7 May 1998 on harmonisation of the main provisions concerning export credit insurance for transactions with medium and long-term cover." Official Journal of the European Communities **148**.

² Commission, E. (2008). "Commission Notice on the application of Articles 87 and 88 of the EC Treaty to State aid in the form of guarantees." Official Journal of the European Union **155**.

³ Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 204.

(EC/76/2001) و¹(EC/77/2001) المتضمنان لكل من القواعد الخاصة بتمويل المشروعات وقواعد قروض التصدير للسفن.

تنص هذه اللائحة على أن المبادئ التوجيهية الواردة في ترتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بشأن قروض التصدير المدعومة رسمياً تطبق في الاتحاد الأوروبي، كما تنص أيضاً على إلغاء قرار المجلس المؤرخ 2000/12/22 البديل للقرار الصادر في 1978/4/4 بشأن تطبيق بعض الإرشادات في مجال قروض التصدير المدعومة رسمياً².

- اللائحة الثانية: هي اللائحة التنظيمية المفوضة رقم 179/2018 المؤرخة في 2017/9/25 المعدلة لللائحة رقم 2011/1233 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن تطبيق بعض الإرشادات في مجال قروض التصدير المدعومة رسمياً³، التي تم إصدارها بعدما نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسخة منقحة من الترتيبات التي تأخذ بعين الاعتبار جميع التعديلات التي اقترحها الاتحاد الأوروبي ووافق عليها جميع المشاركين في الترتيب.

ثالثاً: المبادئ التوجيهية لاتحاد بيرن (Berne Union)

اتحاد بيرن والمعروف أيضاً باسم الاتحاد الدولي لشركات تأمين الائتمان والاستثمار تأسس سنة 1934 كأول مؤسسة دولية تهدف إلى وضع قواعد ومبادئ لتأمين قروض التصدير وكذلك للسماح بمناقشة المعلومات وتيسيرها بين أعضائها.

وهو عبارة عن جمعية تجارية دولية لا تهدف للربح وتمثل صناعة قروض التصدير العالمية والتأمين على الاستثمار، مهمتها هي تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال دعم القبول الدولي للمبادئ السليمة لقروض التصدير والاستثمار الأجنبي، ويمثل أعضائها وكالات ائتمان الصادرات المدعومة من الحكومة والشركات الخاصة لتأمين القروض والمخاطر السياسية والمؤسسات متعددة الأطراف من جميع

¹ European Parliament, C. o. t. E. U. (2011). "Regulation (EU) No 1233/2011 of the European Parliament and of the Council of 16 November 2011 on the application of certain guidelines in the field of officially supported export credits and repealing Council Decisions 2001/76/EC and 2001/77/EC." Official Journal of the European Union L 326.

² Union, C. o. t. E. (2001). "Council Decision of 22 December 2000 replacing the Decision of 4 April 1978 on the application of certain guidelines in the field of officially supported export credits - Arrangement on guidelines for officially supported export credits." Official Journal of the European Communities 032.

³ European Commission, D.-G. f. T. (2018). "Commission Delegated Regulation (EU) 2018/179 of 25 September 2017 amending Regulation (EU) No 1233/2011 of the European Parliament and of the Council on the application of certain guidelines in the field of officially supported export credits." Official Journal of the European Union L 37.

أنحاء العالم التي توفر منتجات التأمين والضمانات، وفي بعض الحالات أنواع التمويل المباشر لدعم التجارة عبر الحدود مما يوفر رابطاً حيويًا في تدفق السلع والخدمات ورأس المال الاستثماري في جميع أنحاء العالم¹.

لدى أعضاء اتحاد برن عشرة "مبادئ توجيهية" رسمية وتتمثل الفائدة الرئيسية لأعضاء اتحاد برن في الوصول إلى المعلومات حول أنشطة الأعمال والتمويل للأعضاء الآخرين، حيث يتبادل الأعضاء المعلومات حول أنشطتهم خلال الاجتماعين السنويين وفي ورشات العمل والندوات المختلفة، حيث يوفر الاتحاد أيضًا خدمة "Internet Berne Union" التي تزود أعضائها وموظفيها بالبيانات وغيرها من المعلومات حول التمويل الدولي، في حين أن العديد من أعضاء اتحاد برن هم أيضًا أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الكثير منهم ليسوا كذلك، ولديها قواعد تنظيمية صارمة لتزويد أعضائها بتسهيلات منح قروض التصدير².

وتتمثل المبادئ التوجيهية لاتحاد برن فيما يلي³:

1. إدارة الأعمال بطريقة تسهم في استقرار وتوسيع التجارة والاستثمار العالميين على أساس سليم، بما يتوافق مع القوانين المعمول بها والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛
2. مراجعة وإدارة المخاطر بعناية؛
3. تشجيع شروط منح قروض التصدير وشروط تأمين الاستثمار التي تعكس الممارسات التجارية السليمة؛
4. السعي لتوليد إيرادات كافية للحفاظ على العمليات طويلة الأجل التي تعكس المخاطر التي يتم التعرض لها؛
5. إدارة المطالبات والمبالغ المستردة بطريقة مهنية، والاعتراف في جميع الأوقات بحقوق المؤمن عليهم وحقوق الملتزمين؛
6. حساسية اتجاه القضايا البيئية وأخذها في الاعتبار عند تسيير الأعمال؛
7. دعم الجهود الدولية لمكافحة الفساد وغسل الأموال؛

¹ Berne Union. <https://www.berneunion.org/Stub/Display/8>. Consulted on 13/01/2018.

² Blackmon, P. (2017). The Political Economy of Trade Finance: Export Credit Agencies, the Paris Club and the IMF, Routledge. P 17.

³ Union, B. (2006). "Berne Union Guiding Principles." Annual General Meeting. <https://www.berneunion.org/Stub/Display/8> Consulted on 24/03/2018.

8. تشجيع أفضل الممارسات من خلال تبادل المعلومات حول الأنشطة والسياسات والإجراءات، ومن خلال تطوير الاتفاقيات والمعايير ذات الصلة، حيث تعتبر هذه ضرورية للتحكم في توفير قروض التصدير وتأمين الاستثمار؛
9. الالتزام بتعزيز الشفافية بين الأعضاء والإبلاغ عن أنشطة الأعمال الشاملة التي تعكس الممارسات الدولية وتحترم سرية معلومات الطرف الثالث؛
10. تشجع التعاون والشراكة مع المنظمات التجارية والثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات العاملة في التصدير والاستثمار.

المطلب الثاني: المخاطر المغطاة ومنتجات شركات تأمين قروض التصدير

تغطي شركات تأمين قروض التصدير مجموعة من المخاطر وتقدم مجموعة من المنتجات لعملائها من المصدرين والبنوك، والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: المخاطر المغطاة

توجد ثلاث مجموعات رئيسية للمخاطر تغطيها شركات تأمين قروض التصدير تتمثل في مخاطر القروض، المخاطر الناشئة عن الالتزامات التعاقدية (أي غير المستمدة من التمويل) ومخاطر الاستثمار الأجنبي.

1- مخاطر القروض: هذه المخاطر مستمدة من تمويل الصادرات الذي قد يتم عبر مؤسسة مالية أو يتم

منحه من قبل وكالة ائتمان الصادرات مباشرة إلى المصدرين، وتتمثل المخاطر الرئيسية للقروض في المخاطر التجارية والسياسية وغير العادية (الاستثنائية)¹.

وتجدر الإشارة إلى أن عادةً ما يتم تعريف المخاطر التي تغطيها شركات تأمين قروض التصدير في القوانين الأساسية لهذه الشركات، باعتبارها مخاطر سياسية وتجارية، لكن في الواقع فإنها تغطي مخاطر عدم سداد القروض الناجم عن الأحداث السياسية والتجارية².

ولتفسير مصطلح "المخاطر التجارية" يمكن افتراض أن أحد المشتريين الأجانب أصبح مفلساً، فإن الإفلاس هو مجرد حدث وقد لا تكون العواقب واضحة، إذ يمكن أن يكون الإفلاس أو الاعسار ذا طابع مؤقت ولا يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على دفع القروض، لكن عندما يكون إعسار المشتري الأجنبي

¹ LAUX, G. (2018). Op cit. P 66.

² Salcic, Z. (2014). Op.cit. p16.

ذا طابع دائم مما يتسبب في عدم سداد القروض وخسارة للمصدر أو البنك، فإن مثل هذه الخسارة تغطيتها شركات تأمين قروض التصدير ولا تغطي الإفلاس الذي لا يؤدي إلى خسارة المصدر أو البنك.

أما بالنسبة للحدث السياسي الذي قد يتسبب في عدم دفع القروض فإن اندلاع الحرب في بلد المشتري الأجنبي قد تؤثر على عمله من خلال تدمير مرافقه وجعل مواصلة عملية التصنيع أمراً مستحيلًا، وهو ما يؤدي إلى خسارة إيراداته وبالتالي عدم سداد القروض للمصدر أو البنك، وما تغطيه شركات تأمين قروض التصدير في هذه الحالة هو الخسارة التي تكبدها المصدر أو المصرف نتيجة عدم استلام دفع القرض وليس اندلاع الحرب في حد ذاتها.

وقد لا يتسبب وقوع حدث سياسي تغطيه شركة تأمين قروض التصدير دائمًا في عدم دفع القروض من قبل مشترٍ أجنبي، إذ يمكن ألا تتأثر أعمال هذا المشتري بالحرب مما يعني أنه يستطيع مواصلة عملية التصنيع وبيع منتجاته وتلقي المدفوعات من عملائه وبالتالي تسديد دفعات القروض بشكل منتظم للمصدر أو البنك عند استحقاقها، وعليه لا يمكن المطالبة بتعويض شركة تأمين قروض التصدير على أساس وقوع الحرب فقط، وبعبارة أخرى فإن شركة تأمين قروض التصدير قد غطت خطر عدم سداد القرض وليس مخاطر الحرب كحدث خاصة إذا لم تتأثر قدرة المشتري على الدفع.

وعلى الرغم من أن شركة تأمين قروض التصدير تغطي الخسائر التي تسببها الأحداث السياسية والتجارية، إلا أن التعبير عنها أنها تغطي المخاطر السياسية والتجارية لا يزال يستخدم على نطاق واسع، وتمثل المخاطر التجارية والسياسية فيما يلي:

أ- المخاطر التجارية:

تتضمن هذه المخاطر بشكل عام ما يلي¹:

- 1- الإعسار المالي لدى المشتري؛
- 2- التقصير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان أو بعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها؛
- 3- عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري* عندما تكون هذه البضائع مطابقة للعقود القائمة.

¹ Branch, A. E. (2006). *Export practice and management*, Cengage Learning EMEA. P 200.

*يتمثل قبول البضائع أو الخدمات في رسالة من المشتري الأجنبي للمصدر تفيد بأن البضائع أو الخدمات قد تم قبولها، ولكن قد يرفضها المشتري الأجنبي ويبقى محتفظًا بها لفترة معينة دون إبلاغ المصدر بأنه قد تم رفضها.

ب-المخاطر السياسية:

إن نطاق الخسائر الناشئة عن مخاطر ذات طبيعة سياسية أوسع من المخاطر المتعلقة بالمخاطر التجارية وعادة ما تشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية بما في ذلك الحالات التالية¹:

- 1- إلغاء أو عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد إبرام العقد؛
- 2- الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد؛
- 3- مخاطر تحويل العملات الأجنبية، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري بما في ذلك الخسائر الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد؛
- 4- مخاطر التحويل (تسمى أيضاً "مخاطر التحويل من بلد ثالث") حيث يمكن لدولة واحدة أن تقوم بتجميد الأصول والحسابات البنكية لدولة أخرى محتفظ بها محلياً؛
- 5- أي إجراء من جانب حكومة أجنبية يعيق بطريقة ما إبرام العقد، بما في ذلك قيود الاستيراد/التصدير، مصادرة البضائع وتأميم الشركات؛
- 6- المعاملات بين المصدرين الخواص والمشتريين العموميين، أي التخلف عن السداد من جانب المشتري العام.

وبالإضافة إلى ما سبق تغطي شركة تأمين قروض التصدير المخاطر الاستثنائية المرتبطة بالأحداث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير.

كما يمكن أن تحدث مخاطر القروض المرتبطة بتحقيق أحداث سياسية أو تجارية في مرحلتين متميزتين من التمويل الرسمي للتصدير، وهما تمويل ما قبل الشحن -المعروف أيضاً بتمويل رأس المال العامل أو تمويل الانتاج والذي يكون قبل عملية التصدير- وتمويل ما بعد الشحن أي بعد التصدير.

1-1- تمويل ما قبل الشحن: في هذا الوضع تتلقى الشركات أموالاً من بنك أو مؤسسة مالية لإنتاج سلعة أو خدمة والتي سيتم تصديرها لاحقاً، وتتمثل المخاطر التي تغطيها شركات تأمين قروض التصدير في أن المصدر لن يدفع القرض المتعاقد عليه مع بنك الإقراض²، وتقدم هذه التغطية ضمانات قروض رأس المال العامل قبل التصدير للبنوك التجارية، مما يوفر السيولة للمصدر لدعم معاملات

¹ Branch, A. E. (2006). Op cit.P 200.

² Gianturco, D. E. (2001). Op cit. P 29.

التصدير الجديدة¹، وفي هذه الحالة تحدث عملية تحصيل الدين في حالة التخلف عن السداد في السوق المحلية، ونظرًا لأن مصدر المخاطرة هو المصدر فإنه من الأسهل بالنسبة للبنوك إجراء تحليل مخاطر العملية لأن الشركة الممولة عادة ما تكون عميلًا للبنك وتتوفر المعلومات لإجراء تحليل ائتماني مناسب².

1-2- تمويل ما بعد الشحن: في هذه الحالة تظهر مخاطر القروض بعد شحن البضائع أو بعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية للمصدر³، وعادة ما تكون البضائع المرسلّة أو التي يتم تسليمها خارجة عن السيطرة الفعلية للبائع الذي يصبح في حالة انتظار دفع فواتيره عند استحقاقها⁴، حيث غالبًا ما يتم منح شروط دفع مؤجلة للمستورد وهو ما يعرض البائع لمخاطر ما بعد الشحن إذ يمكن أن تتحقق بعض أو أحد الأحداث السياسية أو التجارية التي تؤدي إلى خطر عدم الدفع من طرف المستورد. ومن أجل إجراء تحليل هذا العميل من الضروري تلقي المعلومات من المستوردين أنفسهم أو الحصول على معلومات من وكالات تحليل ائتمان دولية، حيث أن البنوك عمومًا لا تملك معلومات عن الشركات في البلدان الأخرى إضافة إلى أنه في حالة عدم الدفع يتم تحصيل الدين في السوق الدولية وهو ما يصعب هذه العملية.

ومن ناحية أخرى قد تتحقق بعض الأحداث الأخرى في فترة الائتمان بعد شحن السلع أو قبولها، كإكتشاف عيوب في السلعة، تغير أسعار السوق أو رفع قيمة عملة العقد، مما قد يؤدي إلى رفض السلعة أو التأثير على استعداد المشتري وقدرته على دفع ثمن السلع بموجب شروط وأحكام العقد الأصلية⁵.

وبالنظر إلى الصعوبة الكبيرة في الحصول على معلومات ما بعد الشحن، من الشائع بالنسبة للبنوك الخاصة وخاصة البنوك المحلية أن تعمل فقط في مرحلة ما قبل الشحن، أما في مرحلة ما بعد الشحن فعادة ما تطلب البنوك ما يسمى "حق العودة" ضد المصدر أي إذا لم يحترم المستورد الدفع يصبح المصدر مسؤولاً قانونياً عن سداده وبالتالي يتحمل مخاطر العملية.

¹ Grath, A. (2011). The handbook of international trade and finance: the complete guide to risk management, international payments and currency management, bonds and guarantees, credit insurance and trade finance. Kogan Page Publishers. P 121.

² LAUX, G. (2018). Op cit. P 67.

³ Gomes, F. (2004). "Export credit insurance." Comparing the Brazilian and American Models. Institute of Brazilian Issues. The Minerva Program. P 19.

⁴ Jus, M. (2013). Credit insurance, Academic Press. P 74.

⁵ Ibid. P 73.

2- مخاطر الالتزامات التعاقدية: هذه المخاطر ليست مستمدة من التخلف عن سداد القرض وإنما من التزامات تعاقدية بين المصدر والمستورد كمخاطر الأداء والتمويل المسبق، مخاطر التصنيع ومخاطر العروض¹.

2-1- مخاطر الأداء: بالنسبة لهذه المخاطر لا توفر تغطية تأمين قروض التصدير الحماية للبائعين بسبب مخاطر الأداء الخاصة بهم ولا تغطي خسائرهم بسبب عدم سداد المشتري خاصة إذا كان لدى هؤلاء المشتري سبب مقنع لعدم الدفع²، وترتبط تغطية مخاطر الأداء بشكل عام بالتمويل المسبق للمصدر على الرغم من أن هذا الشرط غير مطلوب، وفي كلتا الحالتين فإن المخاطر التي يتم تغطيتها هي عدم قيام المصدر بالتصدير.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر التسبيقات الناشئة عن التزام تعاقدي رغم المصطلحات المماثلة، لا يجب الخلط بينها وبين تسبيق الموارد في حالة مخاطر القروض، ففي مخاطر التسبيقات المرتبطة بالالتزامات التعاقدية فإن المخاطر التي يتم تغطيتها هي أن المصدر يتخلف عن الوفاء بالتزاماته أي عدم التصدير، أما في مخاطر القروض فإن التسبيق على القرض يعتبر جزء لا يتجزأ من القرض الموجه للمصدر وتتمثل مخاطره في عدم قيام المستورد بالدفع، وفي كلتا الحالتين يتم استخدام التمويل المسبق في العمليات الفردية حيث لا يتم إنتاج السلعة المصدرة وفقا للمقاييس الدولية بل يتم انتاجها وفقا لخصائص ومقاييس معينة بناء على طلب المستورد مما يجعل من الصعب بيعها إلى مستورد آخر³.

2-2- مخاطر التصنيع: تغطي شركة تأمين قروض التصدير هذا النوع من المخاطر للمصدرين عن الخسارة التي قد يتعرضون لها بين تاريخ توقيع العقد التجاري وتاريخ تسليم البضائع أو الخدمات إلى المشتري الأجنبي، حيث أن الأحداث السياسية أو التجارية المختلفة قد تقطع أو توقف عمل المصدر خلال فترة التصنيع، وعادة لا تغطي شركات تأمين قروض التصدير خسارة التصنيع عند مقاطعة العقد التجاري أو تعليقه بسبب خرق المصدر للعقد⁴، وتتعلق التغطية المقدمة خلال هذه الفترة بالتكاليف التي يتحملها المصدر إلى غاية إلغاء العقد⁵، وعادة ما يتم تصميم هذه التغطية لتعويض المصدر عن تكاليف

¹ LAUX, G. (2018). Op cit. P 69.

² Jus, M. (2013). Op cit. P 86.

³ LAUX, G. (2018). Op cit. P 69.

⁴ Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 89.

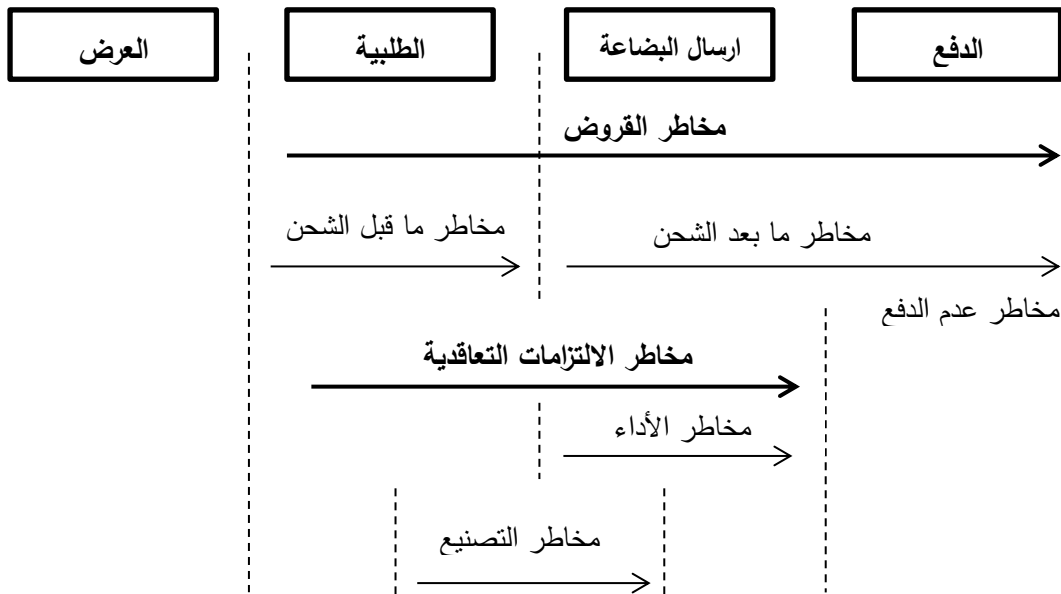
⁵ Gomes, F. (2004). Op cit. P 19.

تصميم وتصنيع وتوريد السلع التي لا يمكن تسليمها، مع استثناء أي مدفوعات مستلمة وعائدات إعادة بيعها (قيمة التحقيق)¹.

ونظرًا لأن شركات تأمين قروض التصدير التي تتبع إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تتطلب عمومًا دفعًا نقديًا بنسبة 15% من المبلغ الممول يصبح المصدرون في وضع أفضل حيث يتم تخفيف مخاطر الخسارة التي يتعرض لها المصدر نظرًا لأن المستورد قد دفع بالفعل 15% من قيمة العقد².

ولتوضيح كل من مخاطر القروض ومخاطر الالتزامات التعاقدية ارتأينا تقديم الشكل رقم 1-1 الذي يوضح بعض أنواع هذه المخاطر وتمركزها.

الشكل رقم 1-1 : أنواع وتمركز المخاطر



المصدر: إعداد الباحث

2-3- مخاطر العروض: هذا النوع من المخاطر شائع في عمليات تقديم العروض الدولية لأعمال البنية التحتية، وتتمثل المخاطر في عدم توقيع العقد من طرف الشركة التي قدمت العرض وبالتالي تتحمل الدولة تكاليف إعادة العملية، إضافة إلى الآثار السلبية لتأخر الأعمال³.

¹ Jus, M. (2013). Op cit. P 74.

² Salcic, Z. (2014). Op.cit. P 89.

³ LAUX, G. (2018). Op cit. P 70.

3- مخاطر الاستثمار

بالإضافة إلى مخاطر القروض ومخاطر الالتزامات التعاقدية، تقدم شركات تأمين قروض التصدير بشكل عام أيضاً تأميناً لتأميناً للاستثمار المحلي في الخارج يرتبط بأصول الشركات وليس بالقروض، ويتم من خلال هذه التغطية تشجيع تدويل الشركات الوطنية، وتسعى الشركة إلى تغطية أصولها في الخارج ضد مخاطر سياسية مثل المصادرة أو استحالة تحويل العملات الأجنبية حيث توجد علاقة مباشرة بين تأمين الاستثمار والمخاطر السياسية ففي حين أن أساس تغطية مخاطر القروض هو التمويل فإن أساس تغطية مخاطر الاستثمار هو حقوق الملكية المستثمرة في الخارج وكذلك نتائجها مثل التحويلات¹.

ومن بين الاستثمارات الأجنبية المؤهلة للحصول على تغطية شركة تأمين قروض التصدير نذكر ما يلي²:

3-1- الاستثمارات في الأسهم: يمكن أن يكون الاستثمار في حقوق الملكية - بمعنى آخر في رأس المال - نقدًا أو عينياً في شكل معدات أو آلات أو خدمات،... الخ، وعند الاستثمار في حقوق الملكية يتلقى المستثمرون الأجانب حصصاً في شركة أو مؤسسة تساهم في كفاءة المشروع الاستثماري؛

3-2- القروض الاستثمارية: وهي قروض يقدمها مستثمر أجنبي لمشروع استثماري، ولا يرتبط الغرض من هذه القروض بالضرورة بتصدير السلع أو الخدمات من بلد شركة تأمين قروض التصدير ولا يؤدي إلى مساهمة في المشروع الاستثماري، ويمكن تقديم قرض استثماري لمشروع استثماري عن طريق مساهم أو مستثمر غير مساهم وكلاهما مؤهل للحصول على تغطية تأمين قروض التصدير، وبالإضافة إلى ذلك قد تغطي شركات تأمين قروض التصدير الخسارة الناجمة عن إجراء الدفع بموجب ضمان المساهمين الصادر عن مستثمر أجنبي بصفته مساهماً في مشروع استثماري، حيث يتم إصدار هذا الضمان للالتزام بدفع المشروع الاستثماري؛

3-3- وقد تشمل تغطية شركة تأمين قروض التصدير أيضاً أنواعاً أخرى من الاستثمارات مثل المساعدة الفنية وعقود الإدارة، إصدار سندات سوق رأس المال، التأجير، الخدمات واتفاقيات منح التراخيص وحقوق الامتياز؛

¹ LAUX, G. (2018). Op cit. P 71.

² Salcic, Z. (2014). Op.cit. p 101.

3-4- ويمكن للمستثمر القيام باستثمارات أجنبية في عدة دول في نفس الوقت كجزء من صفقة استثمار أكبر عبر الحدود، وهذا النوع من الاستثمار أيضا قد يكون مؤهلاً للحصول على تغطية تأمين قروض التصدير؛

3-5- كما يمكن القيام باستثمار أجنبي في شكل مشروع استثماري جديد أو في شكل توسيع أو تحديث أو تحسين مشروع استثماري قائم، وقد يتم أيضا تغطية عمليات الاستحواذ على الشركات الأجنبية، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة بواسطة بعض عقود تأمين قروض التصدير.

الفرع الثاني: منتجات شركات تأمين قروض التصدير

يمكن تقديم الدعم الحكومي في شكل تأمين للمؤسسات المالية أو مباشرة للمصدرين، حيث تقدم شركة تأمين قروض التصدير المملوكة للدولة دعماً حكومياً للمصدرين عبر البنوك عن طريق ضمانها اتفاقية تمويل بين مؤسسة مالية ومستورد للسلعة أو الخدمة المحلية، وتسمى هذه الاتفاقية بقرض المشتري وهو قرض يمنحه بنك أو مقرض آخر لمشتري أجنبي لشراء سلع أو خدمات من مصدر¹.

كما تعمل شركات تأمين قروض التصدير بطريقة أخرى أيضا عن طريق تغطية مخاطر عدم سداد المستورد مباشرة للمصدر، وتسمى العمليات التي يكون فيها الضامن هو المصدر بقرض المورد وهو اتفاق في عقد تجاري يقوم بموجبه المصدر بتوريد سلع أو خدمات إلى مشتر أجنبي بشروط قرض².

وهناك طرق مختلفة لتصنيف منتجات أو سياسات تأمين قروض التصدير* التي تقدمها شركات تأمين قروض التصدير وتتمثل فيما يلي:

1- مستوى الاختيار

تعد إحدى طرق تصنيف منتجات تأمين قروض التصدير وفقاً لمستوى اختيار المخاطر الذي يسمح به تأمين قروض التصدير، أي إلى أي مدى وتحت أي ظرف تكون أنواع المنتجات المتاحة فعلياً بشكل عام أو في حالة معينة تعتمد على استراتيجية العرض الخاصة بشركة تأمين قروض التصدير؟ وبشكل عام كلما كان انتشار المخاطرة أفضل واحتمالية عدم الاختيار أقل كلما زاد احتمال قبول شركة

¹ Salcic, Z. (2014). Op.cit.P 77.

² Ibid.P 49.

* تسمى أيضا بـ: "بوالص التأمين".

تأمين قروض التصدير وانخفضت التكاليف النسبية (قسط التأمين) للمؤمن له¹، ويمكن تصنيف منتجات شركات تأمين قروض التصدير حسب مستوى الاختيار إلى أربعة أصناف:

1-1- دوران كامل: يعتبر هذا الشكل الأكثر تقليدية للمنتج الذي يغطي كامل معدل دوران الأعمال التجارية للشركة المؤمنة، أي جميع معاملات الأعمال التجارية مع جميع المشتريين (المشتريين الحاليين والمشتريين المستقبليين)²، ومن وجهة نظر شركة تأمين قروض التصدير فإن هذا يضمن أقصى انتشار للمخاطر على المشتريين والدول المستوردة ويسعر أقل من المعاملات المحددة بسبب انتشار المخاطر³.

1-2- جزء محدد من دوران: عادة ما تكون شركات تأمين قروض التصدير مستعدة لتغطية جزء محدد من دوران المؤمن عليه، على سبيل المثال: المبيعات المحلية للشركة فقط، أو أعمال التصدير الخاصة بها فقط أو خط إنتاج معين⁴.

1-3- اختيار المشتريين: يمكن أيضًا أن يكون الغطاء مقصورًا على حجم الأعمال المكون من عدد من المشتريين المختارين، وقد يكون هذا الاختيار وفقًا لمعايير موضوعية إلى حد ما مثل التغطية فقط للمشتريين الذين يتجاوز المبلغ المستحق عليهم المستوى المتفق عليه مسبقًا (خط البيانات) أو تغطية فقط لكبار المشتريين ("الحساب الرئيسي" أو المشتري المفتاح)، وقد يكون هذا الاختيار أيضًا وفقًا لمعايير أقل موضوعية حيث يغطي عددًا من المشتريين الذين تم اختيارهم مباشرة من قبل المؤمن له⁵.

1-4- المشتري واحد: في هذه الحالة يغطي التأمين جميع معاملات البيع مع مشتر واحد محدد فقط، والمستوى الآخر من الاختيار هو تغطية العقد الفردي حيث يغطي المنتج معاملة واحدة فقط مع مشتر واحد⁶.

2- نوع العميل أو قناة التوزيع

هناك طريقة أخرى لتصنيف مختلف منتجات تأمين قروض التصدير وهي حسب نوع العميل الذي تم تطوير المنتج من أجله، حيث وإضافة إلى منتجاتها التقليدية الخاصة بقطاع السوق المتوسطة، يوجد لدى معظم شركات تأمين قروض التصدير الكبيرة الحجم* منتجات مصممة خصيصًا لقطاع

¹ Insurance, T. I. C. and S. Association (2015). *A Guide to Trade Credit Insurance*, Anthem Press. P 15.

² Ibid. P 15.

³ Gianturco, D. E. (2001). Op cit. P 29.

⁴ Insurance, T. I. C. and S. Association (2015) Op cit. P 15.

⁵ Ibid. P 15.

⁶ Ibid. P 15.

* تمثل كل من EULER HERMS الألمانية و ATRADIUS الهولندية و COFACE الفرنسية أكبر شركات تأمين قروض التصدير في العالم حيث تمثل ما نسبته 80% من السوق العالمية. (أنظر <http://www.assurance-credit-entreprise.fr/compagnies/>)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات متعددة الجنسيات، قد تحتوي سياسات مستوى الدخل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شروط وأحكام مبسطة، والحد الأدنى من العبء الإداري ودعم الخدمات الأساسي من شركة تأمين الائتمان التجاري، وعادة ما تكون المنتجات المخصصة للشركات متعددة الجنسيات مصممة وفقاً للهيكل التنظيمي ومتطلبات الشركات وتخدمها فرق حسابات خاصة؛

ويمكن لشركات تأمين قروض التصدير أيضاً تكيف منتجاتها لجعلها أكثر ملاءمة أو جاذبية للعملاء (المحتملين) في قطاعات تجارية محددة، ومن الأمثلة على ذلك سياسة تأمين قرض تجاري لقطاع البناء أو قطاع التوظيف، حيث يتم إضافة ميزات إضافية إلى السياسة التي تجسد بشكل أفضل الخصائص التجارية النموذجية أو الفريدة للقطاع؛

وقد يكون لشركات تأمين قروض التصدير منتجات تأمين قروض تجارية تتكيف مع قنوات التوزيع التي تستخدمها، حيث يمكن أن ينتج عن ذلك المزيد من المنتجات المبسطة أو المعيارية التي يسهل بيعها بواسطة الوسطاء أو الوكلاء أو موظفي المبيعات المصرفية غير المتخصصين، أو يتم تكيف السياسات لتتوافق مع أنواع أخرى من التأمين التجاري؛

وقد لا تكون الشركات الكبيرة التي تمتلك إدارة قروض راسخة مهتمة بسياسة دوران كاملة تقليدية، ولكنها قد تبحث فقط عن دعم إدارة القروض الخاصة بها مع تأمين للحالة التي تتجاوز فيها خسائرها مستوى التكرار أو الخطورة التي يمكنهم التعامل معها بأنفسهم، وتوفر منتجات تغطية فائض الخسارة أو الكوارث مثل هذا الغطاء ولا تدفع سوى تعويضاً يتجاوز مبلغ الخسارة الأول الكبير الذي يتعين على الشركة تحمله، ومثل هذه المنتجات عادة ما تعطي أيضاً درجة عالية من الاستقلالية للشركة في وضع حدود للمشتريين وهذا هو السبب في أن هذا النوع من المنتجات مناسب فقط للمؤمن عليهم الذين يمتلكون إدارة قروض تلي المتطلبات الصارمة لشركات تأمين القروض ولهذا يكون إجراء إدارة القروض المكتوب للشركة عادة جزءاً لا يتجزأ من هذه السياسة، وأي خرق لإجراءات إدارة القرض المتفق عليها يمكن أن يكلف المؤمن له غطاء التأمين¹.

¹ Insurance, T. I. C. and S. Association (2015) Op cit. P 15.

3- أساس التأمين

يمكن التمييز بين نوعين من منتجات تأمين قروض التصدير حسب أساس تغطية التأمين كالتالي¹:

1-3- **سياسة إرفاق المخاطر:** في وثيقة سياسة إرفاق المخاطر يتم إرفاق العقود التي تحدث فيها تواريخ شحن البضائع أو أداء الخدمات خلال فترة التأمين، وهذا يعني أن بدء التغطية يتم تحديده من خلال النقطة التي تبدأ عندها المخاطر نفسها خلال فترة السياسة (البوليصة)، وتستمر التغطية بعد انتهاء مدة صلاحية البوليصة، أي حتى إذا حدثت الخسارة الفعلية بعد فترة التأمين، فإن شركة التأمين لا تزال مسؤولة؛

2-3- **سياسة حدوث الخسائر:** في سياسة الحدوث التي تحدث فيها الخسائر، يتم تحديد التزام شركة التأمين بحلول تاريخ سبب الخسارة خلال فترة التأمين، وإذا لم يكن تاريخ الخسارة ضمن فترة التأمين فلن تتم تغطية الخسارة.

ولتوضيح الفرق بين هذين النوعين من التأمين يمكن الاعتماد على المثال التالي:

- تاريخ بدء السياسة هو 1 جانفي 2017 وتاريخ انتهاء السياسة هو 31 ديسمبر 2017؛
- لم يتم تجديد السياسة؛
- خلال فترة التأمين هذه، يشحن العميل البضائع كالتالي:

- 1) الشحنة الأولى بتاريخ 10 سبتمبر 2017 (تاريخ استحقاق الفاتورة 10 ديسمبر 2017)؛
 - 2) الشحنة الثانية 15 أكتوبر 2017 (تاريخ استحقاق الفاتورة 15 جانفي 2018)؛
 - 3) الشحنة الثالثة 20 جانفي 2018 (تاريخ استحقاق الفاتورة 20 مارس 2018).
- يصبح المشتري معسرا في 28 فيفري 2018.

حسب معطيات المثال فإنه في سياسة إرفاق المخاطر يكون المؤمن مسؤولاً عن الخسائر المتعلقة بالشحنتين الأولى والثانية فقط والتي تم تنفيذها خلال فترة التأمين، ولكن ليس للشحنة الثالثة التي لم يتم شحنها خلال عقد السياسة (البوليصة)، وفي سياسة حدوث الخسائر لا يتحمل مؤمن القرض مسؤولية

¹ Insurance, T. I. C. and S. Association (2015) Op cit. P 18.

الخسارة فيما يتعلق بأي من هذه الشحنات، لأن تاريخ الإعسار (سبب الخسارة) لا يحدث خلال فترة التأمين.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع منتجات تأمين قروض التصدير تنتمي تقريباً إلى أي من هذين النوعين، وسواء كانت شركة تأمين قروض التصدير معينة تقدم سياسات إرفاق بالمخاطر أو سياسات حدوث خسائر عادة ما تعتمد على ما هو معتاد أو نموذجي لسوقها المحلية، وعادة ما تقدم شركات تأمين قروض التصدير الكبيرة كلا النوعين.

وإضافة إلى ما سبق تقدم شركات تأمين قروض التصدير مجموعة من المنتجات للمقرضين يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- **سياسة الاعتماد المستندي للبنك:** تحمي هذه السياسة البنوك من الخسائر الناتجة عن الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء، عندما لا تكون مستعدة لتأكيد خطاب الاعتماد بدون مثل هذا الغطاء، وذلك بسبب عدم اليقين في الجدارة الائتمانية للبنك المصدر؛
- **سياسة تأمين السندات:** يحمي المصدر من خطر "الدعوة غير العادلة" بموجب ضمان العقد الصادر لصالح المشتري، أي عندما لا يتم استرداد الخسارة في غضون ثلاثة أشهر من الدعوة لدفع مبلغ الضمان؛
- **ضمان المشروع والتمويل المنظم:** قد يتم تقديم مجموعة واسعة من حلول الضمان لموردي المشروع وعملائهم الدوليين، حيث تغطي هذه السياسة الإقراض المحدود للتمويل والتمويل المنظم؛
- **سياسة تأمين على العملات الأجنبية:** غالباً ما تكون التغطية متاحة للمعاملات بالعملات الأجنبية بموجب معظم السياسات الموضحة أعلاه، ومع ذلك يقتصر هذا عادة على نسبة مئوية ثابتة أو الحد الأقصى لسعر الصرف، وقد يكون الغطاء متاحاً أيضاً خلال فترة المزايدة أو العروض.

¹ Grath, A. (2011). Op cit. P 121.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن أعمال شركات تأمين قروض التصدير

يمكن أن تسبب شركات تأمين قروض التصدير مجموعة من الآثار سواء كانت إيجابية تيرر فعالية هذه الشركات خاصة في ترقية الصادرات أو آثار سلبية تعود على الصادرات وقد تقوض أو تثبط من عمل بعض القطاعات خاصة سوق التمويل الخاص.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

تتمثل أهم الآثار الإيجابية لشركات تأمين قروض التصدير من جهة في تعزيز تنافسية المصدرين على المستوى الدولي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

الفرع الأول: المنافسة الدولية

تجدر الإشارة إلى أن كل من القروض المقدمة للمشتريين، شروط الائتمان المواتية والمبيعات على أساس الحساب المفتوح تتميز بنفس القدر من الأهمية في البيئة التنافسية مثل العناصر الأخرى للمنافسة، أي سعر المنتج ونوعيته، وشروط التسليم، وضمانات المنتج أو المورد¹.

ويمكن أن تلعب شركات تأمين قروض التصدير دوراً أساسياً في الاقتصاد من خلال تحقيق منافسة عادلة تقوم على أساس سعر وجودة السلعة أو الخدمة وتلغي التمويل كعامل تفاضلي في المنافسة كما تم الإشارة إليه في ترتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويقوم هذا الدور على موازنة الجهود الترويجية الأجنبية غير العادلة لأنظمة تأمين قروض التصدير والدعم الرسمي للتصدير، على سبيل المثال قامت الحكومات بمضاهاة الشروط والأحكام التي يقدمها المنافسون الأجانب وتجاوزها من أجل تهيئة المجال أمام المصدرين الوطنيين لتنشيط ممارسات تمويل الصادرات غير العادلة من قبل المنافسين، ودعم القواعد المتعددة الأطراف التي تقيد الممارسات غير العادلة (OECD وغيرها)².

ويكتسب عمل الدولة في تمويل وتأمين الصادرات أهمية كبيرة فمن جهة بدون الحكومات يلجأ المصدرون إلى حلول السوق الخاصة للتمويل والتي تختلف عبر الدول، حيث يميل الفرق في التكاليف بين الأطراف الفاعلة في السوق إلى الإضرار بالبلدان النامية التي سيكون مصدرها في وضع غير ملائم في المنافسة الدولية، ومن جهة أخرى فإن تغطية شركة تأمين قروض التصدير المدعومة من طرف

¹ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

² Evans, P. C. and K. A. Oye (2001). "International competition: Conflict and cooperation in government export financing." *The Ex-Im bank in the 21st century: A new approach*. Institute For International Economics. 113-158. P 114.

الدولة مطلوب بشكل متزايد من قبل المؤسسات المالية التي ترغب في الحماية ضد المخاطر الناشئة عن تمويل الصادرات¹.

وتتاح للمصدر فرصة المنافسة مع المصدريين على الساحة الدولية من خلال تحويل مخاطر السداد إلى شركات تأمين قروض التصدير التي يمكنها تحمل هذه المخاطر من خلال خبرتها الائتمانية وتنوع المخاطر إضافة إلى قوتها المالية، إذ تجدر الإشارة إلى أن أهم مؤشرين للنجاح التشغيلي لشركات تأمين قروض التصدير هما حجم الصادرات التي تدعمها ونتائجها المالية التي تحدد قدرتها على الاستمرار في تمويل حجم كبير من الصادرات².

ومما سبق سنقوم بعرض الفوائد التي تعود على المصدر من خلال تغطية عملياته باستخدام تأمين قروض التصدير والتي تتيح له فرصة المنافسة مع المصدرين الدوليين:

1- **التأكد من الدفع:** تجدر الإشارة إلى أن المستحقات التجارية يمكن أن تمثل 30% إلى 40% من ميزانية المصدر³، ولذلك يواجه المصدرون مخاطر كبيرة من الصعوبات المالية بسبب تأخير أو عدم السداد، ويضمن تأمين قروض التصدير سداد ما يصل إلى 90% من الخسائر الناشئة عن الديون المعدومة، حيث يمكن توفير التغطية لأي نوع من أنواع الأعمال تقريباً بدءاً من كامل دورة الشركة إلى العقود للمشتري الواحد⁴، وبالتالي فهي تزود المصدرين بكل من الثقة بالتصدير والحماية من الخسائر المحتملة، حيث تستطيع شركة تأمين قروض التصدير مساعدة المصدر من خلال التخفيف أو إزالة بعض أهم المخاطر مثل المخاطر السياسية والتجارية⁵.

2- **التكلفة المنخفضة:** عادة ما تشكل تكلفة التأمين جزءاً بنسبة 1% من حجم التداول، وهو مبلغ أقل من المبلغ الطبيعي المحتفظ به كاحتياطي لتغطية الديون المعدومة⁶، حيث أن احتياطات الشركات ورؤوس أموالها محدودة ولا يمكنهم تحمل شطب الديون بشكل مبالغ فيه أو بكميات كبيرة لأن متوسط معدل الربح المطلوب في المنافسة القاسية لا يسمح بمثل هذه التنازلات، وفي بعض الأحيان لا يكون من المبرر اقتصادياً السماح للحسابات المستحقة القبض أن تتجاوز مستوى معين يخفض معدل العائد

¹ LAUX, G. (2018). Op cit. P 29.

² Gianturco, D. E. (2001). Op cit. P 121.

³ M.Jones, P. (2010). Op cit. P 09.

⁴ Hogan, J. (1990). The european marketplace, Springer. P 180.

⁵ Stephens, M. and D. Smallridge (2002). A study on the activities of IFIs in the area of export credit insurance and export finance. (Occasional Paper ITD= Documento de Divulgación ITD; 16), BID-INTAL. P 07.

⁶ Hogan, J. (1990). Op cit. P 180.

وأصول الشركة¹، وفي ضوء ذلك فإن تكلفة تأمين قروض التصدير لحماية الأرباح وتجنب الكوارث تمثل قيمة حقيقية مقابل المال إضافة إلى تخفيض درجة عدم اليقين، وهو ما يزيد من قدرة المصدر على المنافسة في الساحة الدولية.

3- **فحوصات الائتمانية دقيقة:** تساعد شركات تأمين قروض التصدير أيضاً في الجوانب الأخرى لإدارة الائتمان (القروض)، حيث توفر للمصدرين المؤتمنين إمكانية الوصول إلى الخبرة المهنية في مجال مخاطر القروض والنصائح ذات الصلة²، خاصة بالنسبة للشركات التي تصدر للمرة الأولى والتي ستجد صعوبة أكبر في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء الأجانب بسبب الحواجز اللغوية أو بعد المسافات، أو بسبب الممارسات التجارية المختلفة وظروف التداول؛

ويمكن أن تعمل شركة تأمين قروض التصدير كمهمة واحدة للحصول على معلومات عن المشترين والبلدان في الخارج، علاوة على ذلك تمتلك شركات تأمين قروض التصدير (أو تكتسب) خبرة في الجوانب الفنية لتمويل التجارة الدولية، كما يمكنها المساعدة في تدريب المصدرين والبنوك في هذه المجالات³.

4- **التخطيط طويل الأجل:** هناك فائدة هامة على المدى البعيد لحاملي الوثائق وهي زيادة الثقة للتخطيط للمستقبل والتوسع، حيث قد يكشف بحث المكتب (شركة التأمين) أيضاً عن حقائق إيجابية عن عميل (مستورد) بحيث تكون قوته المالية أكبر من المصدر وبالتالي يمكن توسيع نطاق القرض ليشمل طلبيات أكبر⁴، وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن التعويض عن الخسائر هو ما يعترف به معظم المصدرين كسبب رئيسي لشراء تأمين قروض التصدير فإن السبب الأكثر شيوعاً للاستثمار في سياسة تأمين قرض التصدير هو أنه يساعد المصدر على زيادة مبيعاته وأرباحه⁵، وذلك من خلال القيمة المضافة لخدمات تأمين القروض حيث يمنح للمصدرين فرصة فهم فرص السوق من خلال زيادة أرقام المبيعات مع العملاء الحاليين والجدد⁶.

¹ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

² M.Jones, P. (2010). Op cit. P 09.

³ Stephens, M. and D. Smallridge (2002). Op cit. P 07.

⁴ Hogan, J. (1990). Op cit. P 180.

⁵ M.Jones, P. (2010). Op cit. P 09

⁶ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

5- تداول أكثر أماناً في الحساب المفتوح: تعتبر القدرة على تقديم المبيعات بشروط ائتمان مواتية أهم عامل في الفوز بأعمال جديدة¹، حيث يُمكن تأمين قروض التصدير المصدرين المؤمنين من تقديم القروض للعملاء بدلاً من طلب الدفع مقدماً أو عند التسليم، أو طلب ضمان مثل خطاب اعتماد، مما يسمح للمصدر بالتنافس بفعالية في السوق الدولية أين يتعامل العديد من المشترين على الائتمان فقط².

ويعتبر مستوى المنافسة سبباً يجعل المصدرين الأجانب يتجنبون فرض أعباء إضافية على العملاء مثل خطابات الاعتماد المستندي، خاصة عند منافسة المصدرين المحليين الذين يتداولون بشكل دائم على أساس حساب مفتوح، ويكمن الخوف في أنه إذا أُجبر المصدرون العملاء على فتح خطاب الاعتماد على شحناتهم أو الدفع نقداً مقدماً فمن المرجح أن يخسر هؤلاء المصدرين أمام المصدرين الآخرين الأكثر قدرة على المنافسة، إذ تفشل إجراءات العديد من صفقات الأعمال التجارية فقط بسبب شروط وأحكام السداد المقدمة غير المواتية والمرقفة بالضمانات وغيرها من الأوراق المالية المطلوبة³.

وقد يرى مديرو الشركة أن هذه المخاوف مبالغ فيها خاصة إذا كان المنتج المعني يتمتع بمصدقية قوية في السوق، ولكن في الواقع فإن العملاء المنتظمين يتوقعون تحسن المعاملة والعلاقات مع تحسن الإجراءات والأعباء وإيجاد جو من الثقة، وقد يؤدي الإصرار على استخدام خطابات الاعتماد إلى تقويض العلاقة القائمة على الثقة.

كما ينتج عن تطبيق أساليب التصنيع في الوقت المناسب عدد كبير من الشحنات الصغيرة إلى العملاء، و قد يستغرق فتح خطابات الاعتماد لكل شحنة وقتاً طويلاً بالنسبة للمصدر وعادة ما يكون من الأسهل تحرير الفاتورة بشكل عادي إلا أنه يؤدي إلى تحمل المخاطر⁴، ويمثل تأمين قروض التصدير طريقة غير مكلفة للتحايل على هذه المشاكل وتجنب الخسائر في حالات الحساب المفتوح حيث لا يوجد يقين تام إضافة إلى أنه يجب الحفاظ على عنصر الثقة في العلاقة، فعلى الرغم من أن التعاون في مجال الأعمال بين الشركات عادة ما يعمل بسلاسة أو على الأقل دون أي مشاكل كبيرة، إلا أنه يوجد دائماً مستوى معين من المخاطر حيث يمكن أن يقع الحدث الذي يسبب الخسارة بصفة مفاجئة⁵.

¹ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

² M.Jones, P. (2010). Op cit. P 09.

³ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

⁴ Hogan, J. (1990). Op cit. P 180.

⁵ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

6- المصادقية مع البنك: يعتبر تأمين قروض التصدير جزءاً مهماً ومكملاً لعملية تمويل الصادرات¹، حيث توفر سياسات تأمين قروض التصدير ضمانات للبنوك تمكنها من توفير التمويل للمصدرين، وخاصة لرأس المال العامل بالإضافة إلى إمكانية إصدار السياسات مباشرة إلى بنك التمويل²، حيث تلعب البنوك دوراً رئيسياً في دفع الأموال مما يمكن المصدرين من الوفاء بالتكلفة الأولية لتنفيذ الطلبات الخارجية أو سد فجوة التدفق النقدي التي قد تكون موجودة حتى تاريخ استلام الدفعة.

وتتطلب معظم مخططات التمويل المصرفي من المصدرين أن يأخذوا سياسات تأمين قروض التصدير كضمان للبنك وكذلك المصدر قبل تقديم التمويل، وذلك لتسهيل وصول المصدرين المؤمنين إلى التمويل بشروط الائتمان المواتية³، التي تمنح ميزة تنافسية للمصدر تجاه مصدرين آخرين للسلع والخدمات، وبفضل تغطية تأمين قروض التصدير قد يكون المؤمن له في وضع يسمح له بتقديم ائتمان المورد في حين قد لا يكون لدى منافسيه مثل هذا الاحتمال⁴.

وقد لا تكون العلاقات مع البنوك في أفضل حالاتها دائماً خاصة عندما يكون المناخ الاقتصادي قاسياً، فإضافة إلى أن سوق التمويل الخاص في هذه الحالة يتقاضى أسعاراً فائدة مرتفعة يمكن أن تقوض الثقة في الاستثمار أو التوسع أو التحديث، وفي المقابل تميل البنوك في مثل هذه الأوقات إلى أن تكون أكثر حذراً بشأن الإقراض خاصة عند التعامل مع عملاء خارجيين لا تتوفر معلومات كافية عنهم، وفي هذه الحالة تلعب شركات تأمين قروض التصدير دوراً أكثر فائدة في تعزيز وضع المقترض مع البنك مما يساعد على الحفاظ على تدفق النشاط التجاري في الأوقات الصعبة⁵.

¹ شربي محمد أمين. (2010-2011). مرجع سابق، ص 132.

² Stephens, M. and D. Smallridge (2002). Op cit. P 07.

³ M.Jones, P. (2010). Op cit. P 09.

⁴ Jus, M. (2013). Op cit. P 14.

⁵ Hogan, J. (1990). Op cit. P 180.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

قبل الحديث عن دور شركات تأمين قروض التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية تجدر الإشارة إلى مزايا وفوائد التصدير إذ تعتبر المؤسسات المصدرة أكثر قدرة على المنافسة وذلك عن طريق الاتصال مع التكنولوجيات الحديثة والحاجة إلى التحسين بسبب زيادة المنافسة¹، كما تعتبر العنصر الأكثر ديناميكية في اقتصاد الدولة حيث²:

- تميل إلى دفع أجور أعلى من المؤسسات الأخرى وتدعم نمو العمالة بمعدل أعلى من المؤسسات المنتجة فقط للسوق المحلية؛
- عادة ما تكون المؤسسات المصدرة أكثر كفاءة في دولة ما بسبب حاجتها للتنافس مع أفضل الشركات في السوق الدولية؛
- تعتبر ناقلا جيدا للتكنولوجيا الحديثة وتقنيات الإدارة المحسنة؛
- تعتبر إسهامات ضرائب المؤسسات المصدرة مهمة في كل دولة؛
- كما أن روابطها الخلفية مع الموردين المحليين للسلع والخدمات (التي يتم دمجها في منتجات التصدير) هي من العوامل الهامة المساهمة في النمو المحلي؛
- تميل المؤسسات المصدرة إلى أن تكون أقل اعتمادًا على السوق المحلية مع تقلبات أقل في إنتاجها في أوقات الأزمات المحلية، وبالنسبة للدول المصدرة تساعد التجارة الخارجية بشكل مباشر في جذب العملات الأجنبية.

وتعتمد فعالية تأمين قروض التصدير كبرنامج محفز للتصدير على درجة نفور المؤسسة المصدرة عن المخاطرة، فإذا كانت المؤسسة شديدة النفور من المخاطر فإن إدخال التأمين سيزيد من مستوى الصادرات إلى حد كبير، ومن ناحية أخرى إذا كانت المؤسسة مخاطرة فإن وجود التأمين لا يؤثر على مستوى الصادرات على الإطلاق طالما أن سعر الأقساط محدد بسعر عادل، أما المؤسسات المحايدة للمخاطر فلا تقوم بشراء التأمين إلا إذا كان معدل الأقساط أكثر من عادل، ولذلك فإن نجاح تأمين قروض التصدير يتوقف على وجود عدد كبير نسبيا من المؤسسات المصدرة غير المخاطرة³.

¹ LAUX, G. (2018). Op cit. P 32.

² Gianturco, D. E. (2001). Op cit. P 03.

³ Funatsu, H. (1986). *Export credit insurance*. Journal of Risk and Insurance: 679-692.P 686.

وتساهم شركات تأمين قروض التصدير في إنشاء الأسواق خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد ندرة التمويل في هذا القطاع مصدر قلق لعدة هيئات ومنظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية التي تشير إلى أن صعوبة تمويل هذا القطاع تحدث حتى في البلدان المتقدمة إلا أن تأثيرها أكبر في الدول النامية، وتختلف طريقة عمل شركات تأمين قروض التصدير في هذا القطاع عن التغطية على المدى المتوسط إلى الطويل، حيث لا يوجد تنظيم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العمليات بشروط سداد تقل عن عامين¹. وتجدر الإشارة إلى أن المديرية العامة للمؤسسات التابعة للمفوضية الأوروبية وضعت دليلاً لتأمين قروض التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، يهدف إلى زيادة الوعي بمخاطر قيود السيولة الناجمة عن فشل الزبائن، ويؤكد هذا الدليل على أهمية تأمين قروض التصدير في الترويج للتصدير في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك تحديد مزايا ضمانات ائتمان الصادرات².

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن لشركات تأمين قروض التصدير آثار أخرى على الساحة الدولية، ففي حين أن أهداف شركات تأمين قروض التصدير تعتبر أكثر أنانية وتركز على تلبية طلب شركاتها فقط من أجل تعزيز تنافسيتها في السوق الدولية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أن دورها في التنمية الدولية له أهمية أيضاً وذلك من خلال الترويج لأعمالها حيث تساعد شركات تأمين قروض التصدير في تطوير البنية التحتية في البلدان الناشئة، كالمساهمة في توفير الكهرباء أو مياه الشرب في هذه البلدان³.

المطلب الثاني: الآثار السلبية

فيما يلي سيتم التطرق إلى بعض الآثار السلبية لأعمال شركات تأمين قروض التصدير على المستوى الدولي والمحلي.

الفرع الأول: التدخل على الساحة الدولية

تعتمد شركات تأمين قروض التصدير على تأثيرها على المنافسة الدولية للمؤسسات المصدرة مع منافسيها في الخارج ومباشرة في البلدان الأخرى، حيث توفر الظروف الملائمة للمستورد لاستيراد السلعة

¹ Directorate, O. T. (2019). Op cit. P 10.

² Anderson, E. and O. Bogdanova (2014). Export credit guarantees in developing business environment of the European Economic Area. Procedia-Social and Behavioral Sciences **156**: 322-328. P 323.

³ LAUX, G. (2018). Op cit. P 30.

أو الخدمة، وهناك نوعان من الآثار السلبية المحتملة للتدخل المباشر لشركات تأمين قروض التصدير في البلدان الأخرى:

1- ينشأ التأثير السلبي الأول عن التباين المحتمل في المعاملة بين الشركات المحلية ومنافسيها الدوليين، حيث يمكن للشركات الأجنبية الحصول على حزمة تمويل أكثر فائدة من الشركات المحلية¹، وبالتالي يمكن للمصدرين المنافسين في الدول التي تحصلت على التمويل الاستفادة من هذه التسهيلات لتمويل رأس المال العامل وتمويل الاستثمار، وعليه فإن هذه التسهيلات يمكن أن تكون مصادر تمويل مهمة للمؤسسات المصدرة خاصة بالنسبة لمصدري السلع المصنعة، فقد تعمل نفس المؤسسات ضد مصلحة شركات التصدير في البلد إذا دعت المنافسة في أسواق التصدير².

كما يمكن أن يضر تمويل المؤسسات الأجنبية بالاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، إذ أن المستفيد من دعم أسعار الفائدة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل هو المشتري في الخارج وليس المصدر (أو البنك)، على سبيل المثال من خلال تمويل بناء مصانع الصلب أو مصنع للسلع الرأسمالية لن تقوم الدولة المستوردة بعد الآن بشراء الصلب أو السلع الرأسمالية والتي سيتم إنتاجها في البلد المستورد³، وهو ما أدى إلى إلغاء دعم أسعار الفائدة الذي كان مسموحاً به في الأصل بموجب ترتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن قروض التصدير المدعومة رسمياً⁴.

2- التأثير السلبي الآخر لشركات تأمين قروض التصدير على البيئة الدولية هي مساهمتها في الرفع من مديونية البلدان الفقيرة، حيث أن القروض التي تقوم بمنحها مدفوعة بمصالح المصدرين ودولهم بدلاً من الاهتمام بما إذا كانت القروض مفيدة لدولة المستورد، إذ يمكن أن تساهم في الرفع من مديونية هذه الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن الشبكة الأوروبية للديون والتنمية* (Eurodad) قامت بتقييم الديون المستحقة على الدول النامية لأربع دول أوروبية وأظهر التقييم أن حوالي 80 بالمائة من ديون الدول الفقيرة إلى الحكومات الأخرى تنشأ من قروض التصدير وليس قروض التنمية⁵.

¹ Ikenson, D. J. (2014). "The Export-Import Bank and Its Victims: Which Industries and States Bear the Brunt?" Cato Institute Policy Analysis(756). P 17.

² Chauffour, J.-P., C. Saborowski, et al. (2010). Op cit. P 13.

³ LAUX, G. (2018). Op cit. P 36.

⁴ Stephens, M. and D. Smallridge (2002). Op cit. P 07.

* منظمة غير ربحية تأسست سنة 1990 ببروكسل بلجيكا، وهي شبكة تضم 50 منظمة غير حكومية من 20 دولة أوروبية، تبحث هذه الشبكة وتعمل على القضايا المتعلقة بالديون وتمويل التنمية والحد من الفقر.

⁵ Brynildsen, Ø. S. (2011). "Exporting goods or exporting debts?" Export Credit Agencies and the roots of developing country debt. Eurodad. P 03.

الفرع الثاني: آثار سلبية محلية

في حالة وكالة ائتمان التصدير أي التي تقدم تمويلا مدعوما للمصدرين، فإن الآثار السلبية التي يمكن أن تتحقق في الاقتصاد الذي تعمل فيه هو تفويض تطور القطاع المالي، حيث أن وجود مثل هذه الشركات قد يثبط البنوك الخاصة عن تطوير منتجات مالية متعلقة بالتصدير، كما يمكن لمؤسسات تمويل الصادرات المدعومة من القطاع العام أيضاً فصل أنواع معينة من الأنشطة و/أو المقترضين من النظام المصرفي إذا أصبح تأثيرها كبيراً، وسيجد ذلك من فهم النظام المصرفي ومعلوماته عن الأنشطة والمقترضين المشاركين في قطاع التصدير، ونتيجة لذلك لن يقلل النظام المصرفي من تعرضه لهذه الأنشطة فحسب بل سيكون أيضاً متردداً في المشاركة في أعمال إضافية مع نفس المقترضين لأن النظام قد لا يكون قادراً على تقييم المخاطر الأساسية بشكل صحيح¹.

كما يمكن أن ينشأ تأثير سلبي آخر عن التباين المحتمل في المعاملة بين المؤسسات المحلية فيما بينها حيث تقدم وكالة ائتمان الصادرات المساعدة للمؤسسات المصدرة التي يتم دعم أسعار صادراتها عن طريق التمويل بسعر أقل من سعر السوق².

وفي حالة نموذج العمل كشركة تأمين قروض التصدير تقدم التغطية وبنوك خاصة تقدم القروض، يتم تقليل التدخل في أداء سوق التمويل الخاص إلا أنها تقوم بتشجيع الصادرات على مخاطر القروض السيئة، حيث لا يمكن أن يستفيد المصدرون أو البنوك من شركة تأمين قروض التصدير تشجع الصادرات إلى البلدان أو المشترين الذين ليس لديهم أي نية أو القدرة على دفع ثمنها، ولا ينبغي لوكالات ائتمان التصدير تقديم شروط مواتية على ائتمائها لأن سعر هذه السياسة يكون مرتفعاً، وفي النهاية تؤثر سلباً على نفسها لأن وكالات ائتمان التصدير الأخرى يمكنها تقديم شروط ائتمان أكثر ملائمة³.

وفي الأخير يعتبر نموذج شركات تأمين قروض التصدير المدعومة من الدولة هو الأسوأ، لأنه يعني المخاطرة دون الاستفادة من تقاسم الأرباح، وككيان حكومي يحتمل أن تضطر إلى تحصيل الديون من المؤسسات المحلية وربما دفعها إلى الإفلاس⁴.

¹ Chauffour, J.-P., C. Saborowski, et al. (2010). Op cit. P 12.

² Ikenson, D. J. (2014). Op cit. P 17.

³ Stephens, M. and D. Smallridge (2002). Op cit. P 07.

⁴ Ibid. P 07.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأبعاد النظرية لتأمين قروض التصدير، الذي يعتبر أداة من أدوات إدارة المخاطر التي تحمي المصدرين أو البنوك من مخاطر عدم تحصيل مستحقاتهم من عملية التصدير جراء تحقق أحداث سياسية أو تجارية تتعلق بالمشتري أو دولته، ويعتبر فشل سوق التمويل الخاص وعدم تناسق المعلومات إحدى أهم مبررات الحكومات لتمويل وتأمين التجارة الخارجية، إلا أنها تواجه مجموعة من الانتقادات أهمها عدم كفاءتها في معالجة فشل السوق، والتكاليف غير المباشرة التي قد تتحملها جراء إعادة تخصيصها لرأس المال من أجل معالجة الفشل في السوق.

ويمكن أن تكون شركات تأمين قروض التصدير في شكل بنك أو مؤسسة مالية تقدم تمويلاً للصادرات، أو شركة تأمين تقدم تغطية تأمينية للمصدرين أو البنوك على القروض التي يتم منحها خلال معاملاتهم التصديرية، ويمكن أن تكون في شكل وكالة تقدم كلا من التمويل والتأمين اللازمين للتصدير، وعلى الرغم من الاختلافات في وضعهم القانوني وأشكالهم التنظيمية، فإنها تدير أعمالها بطريقة مشابهة للغاية نتيجة للوائح دولية شاملة تطبق في أعمالها وتشابه القوانين الأساسية التي تحكم سياسات أو منتجات وكالة ائتمان الصادرات للمصدرين والبنوك، كترتيبات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ولوائح الاتحاد الأوروبي، والمبادئ التوجيهية لإتحاد بيرن (Berne Union)، إضافة لتشابه المخاطر التي تغطيها كمخاطر القروض ومخاطر الالتزامات التعاقدية ومخاطر الاستثمار، التي تنشأ عن عقود تجارية وقروض مماثلة تغطيها شركات تأمين قروض التصدير بإصدار سياسات يمكن تصنيفها حسب مستوى الاختيار أو حسب نوع العميل أو قناة التوزيع أو على أساس تغطية التأمين.

ويمكن أن ينتج عن أنشطة شركات تأمين قروض التصدير مجموعة من الآثار الإيجابية التي تبرر فعالية هذه الشركات خاصة في ترقية الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق تحقيق أو زيادة تنافسية المصدرين، كما قد تتسبب هذه الشركات في تحقق آثار سلبية تعود على الصادرات وقد تقوض أو تثبط من عمل بعض القطاعات خاصة سوق التمويل الخاص.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة حول أثر تأمين

قروض التصدير على الصادرات غير

النفطية

تمهيد

تعددت الدراسات السابقة حول موضوع دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية وتعزيز الصادرات خاصة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ويرجع السبب في تناول الموضوع بكثرة في الدول المتقدمة لحساسيته بسبب الانفتاح التجاري الذي تتميز به هذه الدول، والتخوف من التشوهات التي قد تحدث في التجارة الخارجية بسبب المنافسة غير العادلة نتيجة للدعم الذي تمنحه حكومات الدول للمصدرين من أجل تعزيز تنافسيتهم وتحقيق صادرات أعلى، عكس الدول النامية التي تتميز معظمها بعدم الانفتاح التجاري من جهة إضافة إلى اعتمادها على الثروات الباطنية كالنفط كمصدر أساسي للدخل، ورغم انشاء وكالات تأمين وائتمان الصادرات في معظم الدول النامية إلا أن هذه الدول لا تولي أهمية كبيرة لموضوع تأمين قروض التصدير.

وسيتم عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات التي حاولت تحليل وقياس أثر تأمين قروض التصدير تجريبيا على حجم الصادرات، باعتبارها أكثر ارتباطا بموضوع دراستنا، وبالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة سيتم التطرق إلى جديد هذه الدراسة وما يميزها عن الدراسات السابقة، وعليه سيتم عرض الدراسات السابقة في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سيتم مناقشتها وتحديد ما يميز الدراسة الحالية.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

من خلال البحث في معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ترقية وتعزيز الصادرات من خلال تأمين قروض التصدير تبين لنا أن الدراسات تتنوع حسب الدول وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول تم عرض دراسات حول الدول المتقدمة، وفي المطلب الثاني يتم عرض دراسات حول الدول النامية أما في المطلب الثالث فيتم عرض دراسات لمجموعة من الدول.

المطلب الأول: دراسات حول الدول المتقدمة

تعددت الدراسات التي حاولت دراسة أثر ودور تأمين قروض التصدير على الصادرات في الدول المتقدمة، ويمكن عرضها كما يلي:

1- دراسة Abraham, F. and G. Dewit (2000)¹:

قام الباحثان بتقييم الأهداف متعددة الأبعاد (تغطية المخاطر، تعزيز تنافسية الصادرات وتحقيق المصالح السياسية) لشركة تأمين الصادرات البلجيكية خلال الفترة 1987-1993، من خلال تقديم تحليل نظري، مؤسسي و تجريبي (باستخدام نموذج الانحدار)، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن تأمين الصادرات يضمن تعزيز التجارة من ناحية ومن ناحية أخرى أظهرت نتائج النموذج النظري أن الهدف المتمثل في الحد من المخاطر يمكن تحقيقه بدون دعم من خلال فرض أقساط عادلة، كما أظهرت نتائج الانحدار أن شركة تأمين الصادرات البلجيكية تميل إلى تأمين نسبة أكبر من إجمالي الصادرات في الأسواق التي تتمتع بحصة سوقية بلجيكية أعلى، كما قامت بمنح تغطية تأمينية موجهة إلى البلدان التي تلقت في الوقت نفسه مساعدات إنمائية بلجيكية رسمية مما يعكس المزيد من التدخل السياسي.

¹ Abraham, F. and G. Dewit (2000). "Export promotion via official export insurance." Open economies review 11(1): 5-26.

2- دراسة Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey (2002):¹

حاول الباحثان دراسة أثر الجدارة الائتمانية لدولة مستوردة على مستوى الصادرات نحوها، حيث قاما بتطوير نموذج نظري يوضح كيف يمكن لتخفيف المخاطر من خلال تأمين قروض التصدير أن يزيد الصادرات إلى البلدان المستوردة عالية المخاطر، وتم تقييم النتيجة الرئيسية للنموذج النظري باستخدام بيانات حول الصادرات الكندية من السلع المصنعة والسلع الزراعية، وللتحقق من النتائج من النموذج الكندي قام الباحثان بفحص تجريبي أيضًا لبيانات صادرات من كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1998 باستخدام نموذج الانحدار، وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات سوف تزداد مع انخفاض احتمالية التخلف عن السداد أو زيادة في التغطية أو الضمان أو انخفاض أو دعم معدل القسط وانخفاض معدل كره المخاطرة، كما تشير نتائج الانحدار أيضًا أن هناك علاقة بين الصادرات والجدارة الائتمانية للدولة المستوردة، ومن أهم النقائص التي ميزت هذه الدراسة هي قصر الفترة التي اعتمدها الباحثان في الدراسة والتي تمثلت في سنة واحدة.

3- دراسة Jai S. Mah (2003):²

قام الباحث بدراسة فعالية نظام تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات البريطانية خلال الفترة 1980-2000، من خلال دراسة الطبيعة غير الثابتة (عدم التداخل) لمتغيرات الدراسة، وتطبيق اختبار التكامل المشترك Johansen Cointegration Test، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها عدم وجود ارتباط (علاقة) بين المتغيرات المعنية (ترقية الصادرات البريطانية ونظام تأمين قروض التصدير)، أي أن توفير تأمين قروض التصدير من قبل الحكومة غير فعال في ترقية الصادرات البريطانية.

4- دراسة Jai S. Mah (2006):³

قام الباحث بدراسة فعالية نظام تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات اليابانية خلال الفترة 1961-1999، باستخدام نفس المنهجية في دراسته حول الحالة البريطانية إضافة إلى أخذه

¹ Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey (2002). "The relationship between exports, credit risk and credit guarantees." Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d'agroéconomie 50(3): 281-296.

² Mah, J. S. (2003). "The export insurance system and export supply of Britain." Department of Economics Working Paper Series, University of Connecticut.

³ Mah, J. S. (2006). "The effect of export insurance subsidy on export supply: The experience of Japan." Journal of Asian Economics 17(4): 646-652.

بعين الاعتبار ضغوط الطلب المحلي كمحددات لعرض التصدير، من خلال دراسة الطبيعة غير الثابتة (عدم التداخل) لمتغيرات الدراسة، وتطبيق اختبارات التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test و Engle-Granger Test)، إضافة إلى تطبيق نموذج الانحدار على بيانات الدراسة، وتشير نتائج اختبارات التكامل المشترك إلى عدم وجود ارتباط (علاقة) بين المتغيرات المعنية (ترقية الصادرات اليابانية ونظام تأمين قروض التصدير)، وتظهر نتائج الانحدار عدم وجود دليل يدعم فرضية ضغط الطلب المحلي في عرض الصادرات، وتبين نتائج الدراسة أيضاً أن تأمين قروض التصدير الذي توفره الحكومة اليابانية زاد من أرباح المنتجين إلا أنه لم يسهم في ترقية الصادرات.

5- دراسة Egger, P. and T. Url (2006):¹

قام الباحثان بتحليل أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الحكومة النمساوية على حجم الصادرات خلال الفترة 1996-2002 ودورها في تغيير الهيكل (الاقليمي/الصناعي) للتجارة الخارجية باستخدام نموذج الجاذبية، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أنه يوجد تأثير قوي وكبير على المستوى الطويل وتأثير ضعيف على المستوى القصير، وأرجع الباحثان سبب الفرق بين الآثار القصيرة والطويلة الأجل هو الفارق الزمني بين اليوم الذي يقدم فيه الضمان والشحن الفعلي للسلع، وتم التوصل أيضاً إلى أن تأمينات قروض التصدير توسع من الهيكل الاقليمي للتجارة الخارجية نحو الدول التي تمتاز بدرجة مخاطر عالية، في حين يوجد أثر إيجابي ضعيف على الهيكل الصناعي للصادرات النمساوية في التجارة الخارجية.

6- دراسة Kotowski, M (2007):²

قام الباحث بدراسة أثر تأمين قروض التصدير قصير الأجل على الصادرات الكندية حسب وجهة التصدير خلال سنة 2006 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحث إلى وجود ارتباط إيجابي بين تأمين قروض التصدير وحجم الصادرات الكندية، ويرتبط الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة ارتباطاً إيجابياً بحجم الصادرات بينما يؤدي بعد المسافة للدولة المستوردة إلى انخفاض الصادرات الكندية نحوها؛ وتعتبر الفترة القصيرة التي اعتمدها الباحث في دراسته والتي تمثلت في سنة واحدة من أهم النقص التي ميزت هذه الدراسة.

¹ Egger, P. and T. Url (2006). "Public export credit guarantees and foreign trade structure: Evidence from Austria." *World Economy* 29(4): 399-418.

² Kotowski, M. (2007). "Insuring Canada's Exports: The Case for Reform at Export Development Canada." *Commentary-CD Howe Institute*(257): 0_1.

7- دراسة Moser, C., T. Nestmann, et al. (2008):¹

قام الباحثون بدراسة تأثير تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الحكومة الألمانية على حجم الصادرات الألمانية خلال الفترة 1991-2003 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحثون إلى أن تأمين قروض التصدير يسهم في ترقية الصادرات الألمانية، وتشير النتائج أيضا إلى أن الصادرات السابقة تؤثر على الصادرات الحالية مما يدعم الفرضية القائلة بأن التعاملات المتكررة بين الشركاء التجاريين وكذلك التكاليف المتعلقة بالتوزيع وشبكات الخدمة ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في محددات التدفقات التجارية الدولية.

8- دراسة Herger, N. and M. Lobsiger (2010):²

قام الباحثان بتقدير أثر تأمين قروض التصدير الذي توفره الحكومة السويسرية على الصادرات السويسرية حسب القطاع ووجهة التصدير خلال الفترة 2006-2008 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحثان إلى أن التأمين ضد مخاطر التصدير أدى إلى زيادة إجمالية في صادرات قطاع التصنيع تبلغ حوالي 1%، وفيما يتعلق بوجهة التصدير تعتبر الأسواق الناشئة الكبيرة المستفيد الرئيسي من الصادرات السويسرية المؤمنة، أما بالنسبة للقطاعات فقد أسهم التأمين في ترقية الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكيماويات والآلات؛ وتوصل الباحثان أيضا إلى أن تأثير التأمين الصادر حديثا يظهر بشكل تدريجي فقط ويرجع السبب في ذلك حسب الباحثان إلى احتكاكات الدفع المشددة وبالتالي فإن أثر تأمين قروض التصدير ينشأ بشكل رئيسي مع تصدير البضائع ذات رأس المال الكبير التي تستغرق مدة طويلة للإنتاج والتجميع والتسليم.

9- دراسة Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al. (2012):³

قام الباحثون باختبار مدى تأثير تأمين قروض التصدير على إجمالي المبيعات وحجم التوظيف في الشركات الألمانية التي تحصلت على التغطية التي تمنحها الحكومة الألمانية خلال الفترة 2000-2010 باستخدام طرق المطابقة وإجراء تحليل الفرق في الاختلافات Difference-In-Differences Approach، وتوصل الباحثون إلى أن استخدام تأمين قروض التصدير يؤدي إلى زيادة

¹ Moser, C., T. Nestmann, et al. (2008). "Political risk and export promotion: evidence from Germany." World Economy 31(6): 781-803.

² Herger, N. and M. Lobsiger (2010). "How do Export Risk Guarantees affect Exports? The Case of Switzerland." Aussenwirtschaft 65(3): 297-319.

³ Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al. (2012). "Mitigating liquidity constraints: Public export credit guarantees in Germany." CESifo Working Paper No. 3908.

كبيرة في التوظيف وإجمالي مبيعات الشركات، حيث يتراوح نمو المبيعات الإضافية بسبب توفير تأمين قروض التصدير ما بين 4% إلى 4.5% في سنة التأمين ويبلغ نمو التوظيف الإضافي حوالي 2.5% إلى 3%، ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى أن تأثير تأمين قروض التصدير كان أكبر خلال الأزمة المالية، وهذا يدعم الفرضية القائلة بأن تأمين القروض يعمل على تخفيف القيود المالية ومساعدة الشركات على توسيع نطاق النشاط.

10- دراسة Felbermayr, G. J. and E. Yalcin (2013):¹

قام الباحثان بتحليل أثر تأمين قروض التصدير على أداء الصادرات الألمانية حسب القطاع ووجهة التصدير خلال الفترة 2000-2009 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحثان إلى أن التأمين يخفف من الاحتكاكات المالية ويختلف تأثيره حسب القطاعات والبلدان حيث يزيد تأثيره على أداء الصادرات الألمانية مع انخفاض متوسط الدخل في الدول المستوردة أي توجد حاجة ضئيلة للتأمين إذا كانت القيود المالية ضعيفة في الدولة المستوردة، ويضمن تأمين قروض التصدير الألمانية تخفيف الاحتكاكات المالية القطاعية أي أن التأثير يصبح ضعيفا في القطاعات القوية ماليا؛ كما تشير النتائج أيضا إلى أنه يوجد تفاعل بين قيود الائتمان وتأمين قروض التصدير أي أن امتلاك الدولة المستوردة لسوق مالية متطورة يسهم في تعزيز الصادرات الألمانية إليها.

11- دراسة H. Badinger and T. Url (2013):²

حاول الباحثان تحليل أثر استخدام تأمين قروض التصدير على التجارة الخارجية لمجموعة بيانات حول صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النمساوية خلال سنة 2008 باستخدام نموذج الانحدار، وتوصل الباحثان إلى وجود أثر إيجابي لنظام تأمين قروض التصدير النمساوي في ترقية الصادرات، كما تشير النتائج إلى أن نظام تأمين قروض التصدير يمثل أداة فعالة بشكل خاص لتخفيف الركود في التجارة الخارجية النمساوية خلال أوقات عدم اليقين المتزايد وعدم الثقة المتبادل، ومن أهم النقائص التي تميز هذه الدراسة هو قصر الفترة التي اعتمد عليها الباحثان والتي تمثل سنة واحدة فقط.

¹ Felbermayr, G. J. and E. Yalcin (2013). "Export credit guarantees and export performance: An empirical analysis for Germany." *The World Economy* 36(8): 967-999.

² Badinger, H. and T. Url (2013). "Export Credit Guarantees and Export Performance: Evidence from Austrian Firm- level Data." *The World Economy* 36(9): 1115-1130.

12- دراسة Dolgiy, I.¹ (2015) :

قام الباحث بتقييم مدى مساهمة الشركة السويدية لتأمين قروض التصدير (EKN) في التخفيف من الاحتكاكات في التجارة الخارجية من خلال دراسة العلاقة بين تأمين المخاطر السياسية الذي توفره (EKN) والصادرات السويدية خلال الفترة 2008-2014، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين تأمين قروض التصدير وحجم الصادرات السويدية، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة تأمين قروض التصدير بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بنسبة 0.026%، وتشير النتائج أيضا إلى أن أثر تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات يختلف حسب نوعية منتجات تأمين قروض التصدير المقدمة من طرف (EKN)، حيث يعد التأمين قصير الأجل أكثر فاعلية من التأمين طويل الأجل في ترقية الصادرات السويدية، إضافة إلى اختلاف تأثير تغطية (EKN) حسب وجهة التصدير، حيث يقل حجم الأثر مع انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في وجهة التصدير.

13- دراسة Freund, C.² (2016) :

قام الباحث بتحليل العلاقة بين الدعم المقدم من وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية (US EXIM BANK) وحجم الصادرات الأمريكية حسب القطاع ووجهة التصدير خلال الفترة من 2006 إلى الربع الثاني من سنة 2015، باستخدام نموذج الفرق في الاختلافات Difference-In-Differences Approach، وتوصل الباحث إلى أن دعم وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية له تأثير إيجابي على الصادرات حيث يؤدي إلى زيادة بحوالي 3% إلى 6% في صادرات القطاع، وفي المتوسط يؤدي كل 1 دولار تم دعمه من وكالة ائتمان الصادرات إلى زيادة بحوالي 1.35 دولار من الصادرات الإضافية، وبالنسبة لوجهة التصدير تشير النتائج أن أثر الدعم أقوى بشكل كبير للصادرات إلى دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، حيث يؤدي كل 1 دولار تم دعمه من وكالة ائتمان الصادرات إلى زيادة بحوالي 1.80 دولار من الصادرات.

¹ Dolgiy, I. (2015). Export Credit Agencies and Export Performance: Evidence from Sweden, Central European University.

² Freund, C. (2016). The US Export-Import Bank Stimulates Exports, Peterson Institute for International Economics.

14- دراسة Van Den Berg, M., I. Van Beveren, et al. (2017)¹ :

قام الباحثون بتقييم مدى مساهمة شركة تأمين قروض التصدير الهولندية (ECIF) في الناتج المحلي الإجمالي الهولندي وحجم العمالة خلال الفترة 2010-2014 باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات (Input-Output Approach)، وتوصل الباحثون إلى نتيجة إيجابية مفادها أن متوسط مساهمة تأمين قروض التصدير في الناتج المحلي الإجمالي الهولندي تبلغ 0.24%، وتظهر مساهمة شركة تأمين قروض التصدير الهولندية في التوظيف الهولندي بنسبة 0.27 في المئة، حيث تراكمت إلى ما مجموعه 95 ألف وظيفة خلال فترة الدراسة (5 سنوات).

15- دراسة Agarwal, N. and Z. Wang (2018)² :

حاول الباحثان التحقيق فيما إذا كان الدعم المقدم من قبل وكالة ائتمان الصادرات يؤثر على الصادرات الأمريكية حسب القطاعات ووجهة التصدير إضافة إلى حجم المؤسسات الأمريكية المصدرة التي تحصلت على الدعم خلال الفترة 2007-2013 وذلك باستخدام نموذج الجاذبية، وتم التوصل إلى نتائج تتعارض مع نتائج دراسة Freund, C (2016) حيث توصل الباحثان إلى أن الدعم المقدم من وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية لا يؤثر على حجم الصادرات، وفي الواقع له تأثير إيجابي كبير على صادرات قطاع منتجات الطيران والرحلات الفضائية فقط، كما تشير النتائج أيضا إلى أن المؤسسات المصدرة الكبيرة تعتبر صادراتها أكثر احتمالا للاستفادة من الدعم عكس المؤسسات الصغيرة؛ أما بالنسبة للقطاعات تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير للدعم المقدم من وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية على الهيكل القطاعي للصادرات.

¹ van den Berg, M., I. Van Beveren, et al. (2017). "Public export credit insurance in the Netherlands: an input- output approach." The World Economy.

² Agarwal, N. and Z. Wang (2018). "Does the US EXIM Bank really promote US exports?" The World Economy 41(5): 1378-1414.

المطلب الثاني: دراسات حول الدول النامية

من خلال بحثنا في الدراسات السابقة التي حاولت دراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية لاحظنا ندرة كبيرة في هذه الدراسات حول الدول النامية، وفيما يلي سيتم عرض ما تم جمعه من هذه الدراسات.

1- دراسة شربي محمد الأمين (2011):¹

قام الباحث بدراسة مدى مساهمة كل من عمليتي التمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال دراسة حالة الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) خلال الفترة 1997-2009 باستخدام اختبار السببية (Granger Causality)، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها وجود تغذية راجعية (Feedback) أي علاقة سببية بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية في الجزائر، أي أن التغير في الصادرات غير النفطية قد يحدث تغيرا في تأمين قروض التصدير والعكس صحيح، حيث يعتبر الباحث تأمين قروض التصدير عاملا محفزا لتنشيط وترقية الصادرات غير النفطية، بينما لا توجد علاقة بين الصادرات غير النفطية والدعم المقدم للتصدير في شكل تمويل من طرف (FSPE)، حيث أن هذا الدعم يعتبر غير كاف وغير ملائم لترقية الصادرات غير النفطية.

2- دراسة Lobo, C. E. (2012):²

قام الباحث بتحليل تأثير البنك الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (BNDES Exim) على استمرارية المؤسسات البرازيلية في التجارة الدولية، من خلال مقارنة مدة بقاء المؤسسات المصدرة التي تحصلت على دعم BNDES Exim مع المؤسسات التي لم تتلقى هذا الدعم، وذلك خلال الفترة 1997-2007، بتطبيق مطابقة درجة الميل (Propensity Score Matching (PSM) وتوصل الباحث إلى وجود أثر إيجابي لدعم BNDES Exim حيث كان أداة مهمة في تمديد فترة بقاء الشركات المصدرة في السوق الدولية.

¹ شربي، م، ا. (2011). أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة "FSPE" و "CAGEX" خلال الفترة (1998-2009). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. أطروحة دكتوراه.

² Lobo, C. E. (2012). "O impacto do BNDES Exim no tempo de permanência das firmas brasileiras no mercado internacional: uma análise a partir dos microdados." Planejamento e Políticas Públicas(38).

3- دراسة Galetti, J. and C. Hiratuka¹ (2013) :

قام الباحثان بتقييم تأثير أنظمة تمويل الصادرات في البرازيل ويتعلق الأمر بـ BNDES Exim وبرنامج Proex لتمويل الصادرات خلال الفترة 2000-2007 باستخدام مطابقة درجة الميل (Propensity Score Matching) إضافة إلى تحليل لوحة البيانات (Panel Data Analysis)، وتوصل الباحثان إلى أن أنظمة الحكومة البرازيلية لتمويل الصادرات لها تأثير إيجابي على حجم صادرات المؤسسات المصدرة المدعومة، حيث تزيد صادرات المؤسسات التي يدعمها برنامج BNDES Exim في المتوسط بنسبة 14.7% عن صادرات المؤسسات المماثلة الأخرى، وبالنسبة لصادرات مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة أظهر برنامج BNDES Exim أهمية أكبر، حيث تجاوزت صادرات هذه المؤسسات بنسبة 43.3% صادرات المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، ومن جهة أخرى لم تقدم Proex نتيجة ذات دلالة إحصائية في إجمالي المؤسسات المدعومة في تلك الفترة، ومع ذلك كان البرنامج مهما بالنسبة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قامت المؤسسات التي تحصلت على دعم Proex بتصدير 34.1% في المتوسط أكثر من المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

4- دراسة Polat, A. and M. Yesilyaprak² (2017) :

حاول الباحثان دراسة مدى مساهمة تأمين قروض التصدير الصادر عن وكالة ائتمان الصادرات التركية (Turk EXIM Bank) في ترقية الصادرات التركية خلال الفترة 2000-2015 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحثان إلى نتيجة مهمة حيث كشفت التقديرات لمختلف انحدارات الجاذبية أن زيادة التأمين على الصادرات سوف تؤثر بشكل إيجابي على الصادرات التركية حيث تؤدي زيادة تأمين قروض التصدير بنسبة 1% إلى زيادة الصادرات التركية بنسب تتراوح بين 3% و 17%.

¹ Galetti, J. and C. Hiratuka (2013). "Financiamento às exportações: uma avaliação dos impactos dos programas públicos brasileiros." Revista de Economia Contemporânea 17(3): 494-516.

² Polat, A. and M. Yesilyaprak (2017). "Export Credit Insurance and Export Performance: An Empirical Gravity Analysis for Turkey." International Journal of Economics and Finance 9(8): 12-24.

المطلب الثالث: دراسات لمجموعة من الدول

حاول بعض الباحثين دراسة أثر تأمين قروض التصدير على حجم صادرات مجموعة من الدول من خلال الاعتماد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات اتحاد بيرن.

1- دراسة Baltensperger, E. and N. Herger (2009)¹:

قام الباحثان بدراسة مدى مساهمة تأمين قروض التصدير في ترقية التجارة الخارجية لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) خلال الفترة 1999-2005، باستخدام نموذج الجاذبية، وذلك من خلال دراسة تأثير مختلف معايير سياسة التأمين على حجم الصادرات كمخاطر السداد، التغطية التأمينية، معدلات الأقساط والمطالبات المؤكدة، وتم التوصل إلى أن وكالات ائتمان التصدير توسعت في التعاملات مع الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط، عكس الدول منخفضة الدخل، كما توصل الباحثان إلى نتيجة مهمة مفادها أن تشجيع الصادرات يتم من خلال معدلات الدعم وليس سقف التغطية، ومن جهة أخرى دعمت النتائج المتوصل إليها الرأي القائل بأن برامج التأمين على الصادرات كتلك التي تديرها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تستخدم لتعزيز التجارة مع المستعمرات السابقة، حيث حصلت العديد من التعاملات التجارية بين الدول ذات التاريخ الاستعماري المشترك على تغطية شاملة.

2- دراسة Auboin, M. and M. Engemann (2012)² :

حاول الباحثان تحليل تأثير الائتمان التجاري على التجارة الخارجية باستخدام بيانات اتحاد بيرن لتأمين قروض التصدير قصير الأجل خلال الفترة 2005-2011، وذلك بتطبيق نموذج (Instrumentation Strategy) وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية قوية بين تأمين قروض التصدير قصير الأجل والتجارة الخارجية، حيث تؤدي زيادة تأمين قروض التصدير الممنوح إلى دولة واحدة بنسبة 1% إلى زيادة 0.4% في صادراتها ولا يختلف هذا التأثير بين فترات الأزمات والفترات العادية حيث أشار الباحثان إلى أهمية تأمين قروض التصدير كمقياس للائتمان التجاري خلال الفترات العادية رغم الدور الذي لعبه خلال الأزمة المالية لسنة 2008.

¹ Baltensperger, E. and N. Herger (2009). "Exporting against risk? Theory and evidence from public export insurance schemes in OECD countries." *Open economies review* 20(4): 545-563.

² Auboin, M. and M. Engemann (2012). *Testing the trade credit and trade link: Evidence from data on export credit insurance*, WTO Staff Working Paper.

3-دراسة Janda, K., E. Michalikova, et al. (2013):¹

قام الباحثون بالمقارنة بين الانواع الثلاثة لوكالات ائتمان التصدير ودورها في ترقية الصادرات في ثلاثة دول من أوروبا الشرقية تتمثل في جمهورية التشيك، بولندا وسلوفاكيا، خلال الفترة من 2003 إلى 2011 بالنسبة لنموذج البنك الذي تعتمده جمهورية التشيك (CEB)، ومن 2002 إلى 2011 بالنسبة لنموذج شركة التأمين الذي تعتمده بولندا (KUKA)، ومن 2010 إلى 2011 بالنسبة للنموذج المشترك الذي تعتمده سلوفاكيا (Eximbanka SR)، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحثون إلى أن وكالة ائتمان التصدير البولندية في شكل شركة التأمين هي الأكثر فعالية في ترقية الصادرات حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في العروض المقدمة من شركة التأمين إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.05%، وبنسبة 0.01% بالنسبة للعروض المقدمة من طرف البنك، في حين تخفض الصادرات بنسبة 0.005% في حالة قيام المؤسسة بتوفير كل من منتجات التأمين والتمويل؛ ومن جهة أخرى أكدت النتائج التي تم التوصل إليها أن حجم الصادرات يزيد بقصر المسافة بين الدولة المصدرة والمستوردة وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المستوردة. ومن أهم نقائص هذه الدراسة أن تغيير العينة المكانية قد يؤدي إلى تغيير النتائج من جهة ومن جهة أخرى صغر حجم العينة الزمانية بالنسبة للنتائج المتعلقة بالنموذج المشترك الذي تقدمه دولة سلوفاكيا والتي تمثلت في سنتين فقط.

4-دراسة Van der Veer, K. J. (2014):²

قام الباحث بدراسة أثر تأمين قروض التصدير الذي توفره شركات تأمين قروض التصدير ذات الملكية الخاصة (أي تأمين قروض التصدير قصير الأجل) في ترقية التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2006، وذلك بتطبيق نموذج الجاذبية، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنه يوجد أثر إيجابي مستمر لتأمين قروض التصدير قصير الأجل على الصادرات إضافة إلى عدم وجود علاقة سببية بين تأمين قروض التصدير قصير الأجل والصادرات.

¹ Janda, K., E. Michalikova, et al. (2013). The performance of export credit agencies in post-communist Central European countries, IES Working Paper.

² Van der Veer, K. J. (2014). "The private export credit insurance effect on trade." *Journal of Risk and Insurance* 82(3): 601-624.

5- دراسة Brunner, H.-P. and J. Farinha (2015)¹:

حاول الباحثان تحليل أثر تمويل وتأمين الصادرات على نمو التجارة الخارجية في إفريقيا وآسيا، خلال الفترة من 2005 إلى الربع الأول من سنة 2012 حيث قام الباحثان بتوسيع مواصفات بيانات اتحاد برن حول تأمين قروض التصدير التي اعتمدا عليها الباحثان **Auboin, M. and M. Engemann (2012)** إضافة إلى ادراج متغير يمثل وجود مؤسسات التأمين -وكالة ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار (ECIGA)-، وذلك باستخدام نموذج انحدار لوحة البيانات Panel Data Regressions، وتوصل الباحثان إلى تحديد تأثير إيجابي كبير لتمويل وتأمين قروض التصدير على حجم الصادرات، حيث تشهد الدول المتوسطة والعالية الدخل تأثيرا كبيرا على التجارة الخارجية من قبل وكالات ائتمان الصادرات، ومن جهة أخرى أظهرت النتائج أن الوكالة المحلية لائتمان الصادرات وضمان الاستثمار (ECIGA) لها تأثير كبير حيث يؤدي وجودها إلى زيادة 132.7 % في متوسط نمو الصادرات في الدول ذات الدخل المرتفع عكس الدول المنخفضة الدخل حيث يؤدي إلى زيادة ضعيفة تقدر بحوالي 0,1%.

6- دراسة Brandi, C. and B. Schmitz (2015)² :

قام الباحثان بتحليل أثر التمويل التجاري على التدفقات التجارية لمجموعة من الدول المختلفة (الدول ذات الدخل المرتفع، الدول منخفضة الدخل، الدول المتقدمة والنامية) مع التركيز على دور الانفتاح التجاري، خلال الفترة 2005-2013 باستخدام بيانات اتحاد بيرن لتأمين قروض التصدير بتطبيق نموذج Panel Instrumental Variable Approach، وتوصل الباحثان إلى أن زيادة تأمين قروض التصدير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 0.27% إلى 0.54% في حجم الصادرات، كما تشير النتائج إلى أنه كلما كانت الدولة أكثر انفتاحاً للتداول كان تأثير تأمين القروض التصدير على الصادرات أقل أهمية، لأن درجة الثقة تزيد في المبادلات التجارية إضافة إلى عدم اعتماد الشركاء التجاريين بقدر كبير على أدوات التمويل التجاري، وتشير النتائج أيضا إلى أن الصادرات إلى الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والدول ذات الدخل المنخفض

¹ Brunner, H.-P. and J. Farinha (2015). "Testing the Link between Accessible Export Finance and Insurance, and Regional Trade Growth in Africa and Asia: A Role for Regional Export Credit and Investment Guarantee Agency." Asian Development Bank Economics Working Paper Series(433).

² Brandi, C. and B. Schmitz (2015). Trade Flows in Developing Countries: What is the Role of Trade Finance?, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.

والمتوسط والدول النامية مدعومة بشدة بتأمين قروض التصدير، وبصفة خاصة دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية.

7- دراسة Köksal, C. (2018)¹:

حاول الباحث دراسة أثر تأمين قروض التصدير على حجم الصادرات والناج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2016 في بعض البلدان النامية، وتتعلق الدراسة بتركيا واندونيسيا وماليزيا وتايلاند المعروفة أيضاً باسم دول IMT، وذلك باستخدام (VAR) Vector Autoregression Model واختبار السببية Granger Causality وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها وجود علاقة تكامل بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات وتأمين قروض التصدير لدولتي ماليزيا وتايلاند عكس دولتي تركيا واندونيسيا، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي والقيمة التصديرية لتركيا وماليزيا لها علاقة سببية ثنائية الاتجاه، ومع ذلك فإن تأمين قروض التصدير لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ولا على حجم الصادرات؛ ومن جهة أخرى فإن الناتج المحلي الإجمالي لتايلاند له علاقة سببية مع حجم الصادرات وتأمين قروض التصدير من جهة، ومن جهة أخرى تم التوصل إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين حجم الصادرات التايلاندية وتأمين قروض التصدير، وأرجع الباحث ذلك إلى أنه مع زيادة حجم الصادرات يطالب المصدرون بتأمين قروض تصديرية إضافية، ومع زيادة عدد الشركات التي يمكن أن تصل إلى تأمين قروض لتصدير تزيد دولة تايلاند من حجم صادراتها؛ أما بالنسبة لدولة إندونيسيا توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات؛ وتوصل الباحث أيضاً إلى نتيجة مهمة مفادها أن الدولة الوحيدة الذي يكون لتأمين قروض التصدير تأثير كبير على حجم الصادرات هو تايلاند، إلا أن الباحث لم يفسر أسباب التي أدت إلى هذه النتيجة.

¹ Köksal, C. (2018). "Export credit insurances in developing countries: the case of Turkey and IMT countries." International Journal of Commerce and Finance 4(1): 107-120.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة حول موضوع دور تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات، سنحاول في هذا المبحث مناقشة هذه الدراسات وتحديد ما تتميز به دراستنا عن الدراسات السابقة وعليه يتكون هذا المبحث من مطلبين، في المطلب الأول نناقش الدراسات السابقة، وفي المطلب الثاني سيتم تحديد ما تتميز به دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

في هذا المطلب سيتم مناقشة الدراسات السابقة حسب متغيرات الدراسة، المنهجية المعتمدة، فترة الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها.

1- متغيرات الدراسة:

من خلال معاينة مختلف الدراسات السابقة تبين لنا أن معظم الباحثين قد حاولوا دراسة وتحليل الأثر الناتج عن الدعم المقدم لعملية التصدير سواء كان في شكل تأمين أو تمويل (كمتغير مستقل) في ترقية الصادرات (المتغير التابع)، والجدول رقم (1-2) يوضح المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في الدراسات السابقة؛

جدول رقم (1-2): الدراسات السابقة حسب متغيرات الدراسة

| المتغيرات التابعة | المتغيرات المستقلة | الدراسة |
|--|--|--|
| الصادرات | الدعم المقدم لعملية التصدير سواء كان في شكل تأمين أو تمويل | معظم الدراسات ماعدا دراسات كل من van den (Abraham, F. and G. Dewit, 2000) و (Berg, M., I. Van Beveren, et al, 2017) و (Lobo, C. E, 2012) |
| تغطية المخاطر، تعزيز التنافسية وتحقيق مصالح سياسية | | دراسة (Abraham, F. and G. Dewit, 2000) |
| الناتج المحلي الاجمالي وحجم العمالة | | دراسة van den Berg, M., I. Van Beveren, et al, 2017 |
| استمرارية الشركات في التجارة الدولية | | دراسة (Lobo, C. E, 2012) |
| الصادرات وحجم العمالة | | دراسة (Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al, 2012) |

المصدر: إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في الدراسات السابقة الموضحة في الجدول (1-2) حاول بعض الباحثين دراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات حسب فترات الأزمات وعدم اليقين المتزايد إضافة إلى عدم الثقة المتبادل ويتعلق الأمر بكل من (Felbermayr, G. ،Badinger, H. and T. Url, 2013 ،Auboin, M. and M. Engemann, 2012) من (J., I. Heiland, et al, 2012).

وبالنسبة للمتغير المستقل حاول بعض الباحثين دراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات من خلال التفصيل في طبيعة أو نوع التأمين الممنوح سواء قصير أو طويل الأجل من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة ويتعلق الأمر بكل من (Auboin, M. and M. و Dolgiy, I, 2015) و (Van der Veer, K. J, 2014 و Engemann,2012)؛

أما بالنسبة للمتغير التابع والذي يتمثل في حجم الصادرات فقد حاول بعض الباحثين دراسة الأثر على الصادرات بشكل أكثر تفصيلا وذلك حسب الدول (وجهة التصدير) وحسب القطاعات، وأضاف آخرون عنصرا آخر في التحليل يتعلق بحجم الشركات المتحصلة على الدعم.

2- منهجية الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن تلخيص مختلف النماذج والاختبارات الاحصائية التي استخدمها الباحثون لدراسة وتحليل أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات، في الجدول رقم (2-2)؛

جدول رقم (2-2): الدراسات السابقة حسب منهجية الدراسة

| النموذج | الدراسة |
|---|---|
| نموذج الجاذبية المطبق في التجارة الخارجية (Gravity Model) | Kotowski, M (2007) Egger, P. and T. Url (2006) Moser, C., T. Nestmann, et al. (2008) Felbermayr, G. J. and E. Yalcin (2013) Herger, N. and M. Lobsiger (2010) Agarwal, N. and Z. Wang (2018) Dolgiy, I. (2015) Polat, A. and M. Yesilyaprak (2017) Baltensperger, E. and N. Herger (2009) Janda, K., E. Michalikova, et al. (2013) Van der Veer, K. J. (2014) |
| نماذج الانحدار | Abraham, F. and G. Dewit (2000) Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey (2002) Jai S. Mah(2006) Brunner, H.-P. and J. Farinha (2015) |

| | |
|---|--|
| نموذج الفرق في الاختلافات (Difference-In-Differences) | Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al. (2012) Freund, C (2016) |
| مطابقة درجة الميل (Propensity Score Matching) (PSM) | Lobo, C. E. (2012) Galetti, J. and C. Hiratuka (2013) |
| اختبارات السببية والتكامل المشترك | Jai S. Mah(2003) Jai S. Mah(2006) شربي محمد الأمين (2011) Köksal, C. (2018) |
| Vector Autoregression (VAR) Model. | Köksal, C. (2018) |
| (Instrumentation Strategy | Auboin, M. and M. Engemann (2012) |
| نموذج المدخلات والمخرجات (Input-Output Approach) | Van Den Berg, M., I. Van Beveren, et al. (2017) |
| Panel Instrumental Variable Approach | Brandi, C. and B. Schmitz (2015) |

المصدر: إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن الباحثين قد اعتمدوا على اختبارات ونماذج متنوعة من أجل دراسة وتحليل أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات، حيث تم استخدام نموذج الجاذبية المطبق في التجارة الخارجية (Gravity Model) في 11 دراسة، في حين تم استخدام نماذج الانحدار في 4 دراسات، وتم تطبيق مقارنة الفرق في الاختلافات (Difference-In-Differences) في دراستين وطبق نموذج (PSM) في دراستين ولاحظنا انه قد تم تطبيق اختبارات السببية والتكامل المشترك في 4 دراسات.

3- الفترات المعتمدة

عند تفحصنا للفترات التي اعتمد عليها الباحثون نجد أن معظم الباحثين قد اعتمدوا على فترات تتراوح بين 5 إلى 20 سنة، وتعتبر دراسة (Mah, J. S, 2006) الدراسة الوحيدة التي اعتمدت على فترة طويلة في التحليل 38 سنة، في حين اتسمت الفترات في بعض الدراسات بالصغر وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير دقيقة في التحليل، حيث اعتمد كل من (Rienstra- Munnicha, P. and C. G.) Turvey, 2002 و Kotowski, M, 2007 و Badinger, H. and T. Url, 2013 في تحليلهم على البيانات الكندية والنمساوية لسنة واحدة، واعتمد (Janda, K., E. Michalikova, et al, 2013) على

سنتين في دراسته للنموذج المشترك الذي تعتمد سلوفاكيا واعتمد (Herger, N. and M. Lobsiger, 2010) على ثلاث سنوات حول البيانات السويسرية.

4- نتائج الدراسات السابقة:

أ. حسب طبيعة الأثر:

تشير النتائج التي توصل إليها الباحثون بصفة عامة في معظم الدراسات السابقة إلى وجود أثر إيجابي للدعم المقدم للتصدير سواء في شكل تمويل أو تأمين على الصادرات ماعدا بعض الدراسات من الدول المتقدمة والتي لم يتوصل من خلالها الباحثون إلى نتائج إيجابية ويتعلق الأمر بكل من (Mah, J. S, 2003، Mah, J. S, 2006، Agarwal, N. and Z. Wang, 2018) حيث توصل (Mah, J. S, 2006) إلى أن دعم تأمين الصادرات الذي توفره الحكومة اليابانية زاد من أرباح المنتجين إلا أنه لم يسهم في تشجيع التصدير، الأمر الذي يختلف عن نتائج معظم الدراسات السابقة التي تجاهلت الطبيعة غير الثابتة للمتغيرات المعنية (Mah, J. S, 2003)، وفي نظرة أكثر شمولية يرى (Badinger, H. and T. Url, 2013) أن ضمانات ائتمان الصادرات لها تأثير غير مهم على تكامل الاقتصاد العالمي.

ب. تأمين قروض التصدير قصير الأجل:

حاول بعض الباحثين دراسة أثر تأمين قروض التصدير قصير الأجل على الصادرات، وهو النوع غير المدعوم من طرف الدولة وتقدمه شركات التأمين الخاصة ويسمى أيضا بالتأمين الخاص، وتم التوصل إلى أن التأمين يميل إلى الارتباط بشكل إيجابي مع مستويات التصدير ولكن بشكل معتدل فقط (Kotowski, M, 2007)، أما (Van der Veer, K. J, 2014) توصل إلى أثر إيجابي مستمر للتأمين على قروض التصدير على الصادرات، في حين توصل (Auboin, M. and M. Engemann, 2012) إلى تحديد علاقة سببية قوية بين تأمين قروض التصدير قصير الأجل كمقياس للائتمان التجاري، والتجارة الخارجية، ويوافقه في ذلك (Dolgiy, I, 2015) حيث توصل إلى أن تأمين قروض التصدير قصير الأجل أكثر فاعلية في ترقية الصادرات السويدية من التأمين طويل الأجل.

ج. وجهة التصدير:

تشير معظم نتائج الدراسات السابقة التي حاولت تحليل الأثر الإيجابي لتأمين قروض التصدير حسب وجهة التصدير إلى أن تأمين قروض التصدير يوسع من نطاق تغطية الدول التي يمكن أن تستهدفها الصادرات (Egger, P. and T. Url, 2006) ويشجع الصادرات نحو الأسواق الناشئة والدول النامية حيث يزداد أثر التأمين على أداء الصادرات مع انخفاض معدل الدخل (Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013) ويحدث ذلك عن طريق دعم أقساط التأمين أو تقديم معلومات بتكلفة منخفضة (Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey, 2002) وهو ما توصل إليه (Brandi, C. and B. Schmitz, 2015) حيث يرى بأن تدفقات الصادرات إلى الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والدول النامية مدعومة بشدة من خلال تأمين قروض التصدير.

ويرجع سبب زيادة التدفقات التجارية نحو الدول النامية من خلال تأمين قروض التصدير إلى سعي بعض وكالات ائتمان الصادرات المدعومة من طرف الحكومات إلى تحقيق مصالح سياسية (Abraham, F. and G. Dewit, 2000) أو إلى الماضي الاستعماري حيث تستخدم الدول هذا النوع من الدعم لتعزيز التجارة مع مستعمراتها السابقة حيث يرى (Baltensperger, E. and N. Herger, 2009) أن العديد من المعاملات التجارية بين الدول ذات التاريخ الاستعماري المشترك حصلت على تغطية شاملة، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن السبب يرجع إلى رغبة المصدرين خاصة من الدول المتقدمة في التوسع واقتحام أسواق جديدة بعيدا عن المنافسة القاسية خاصة في السوق الأوروبية.

د. الهيكل القطاعي:

فيما يخص أثر الدعم على القطاعات فقد تشابهت النتائج التي توصل إليها الباحثون الذين حاولوا تحليل هذا الجانب حيث توصل كل من (Abraham, F. and G. Dewit, 2000) و Herger, N. و Agarwal, N. and Z. و Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013 و and M. Lobsiger, 2010 إلى أن أثر الدعم في زيادة الصادرات يظهر في قطاعات معينة فقط، مثل قطاع منتجات الطيران و الرحلات الفضائية في الولايات المتحدة الأمريكية (Agarwal, N. and Z. Wang, 2018) ، الصناعات التحويلية وقطاع الكيماويات والآلات في سويسرا (Herger, N. and M. Lobsiger, 2010).

وتوصل الباحث (Agarwal, N. and Z. Wang, 2018) إلى أن مستوى التأثير يعتمد على حجم الشركة حيث أن الشركات المصنفة على أنها كبيرة أكثر احتمالا للاستفادة من هذا الدعم ووافقته في ذلك (Badinger, H. and T. Url, 2013)، وتوصل (Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013) إلى أن كفاءة الدعم في تخفيف الاحتكاكات المالية تختلف حسب القطاعات أي أن التأثير يصبح ضعيفا في القطاعات الضعيفة ماليا ووافقته في ذلك (Herger, N. and M. Lobsiger, 2010) حيث توصل إلى أن أثر تأمين قروض التصدير ينشأ بشكل رئيسي مع تصدير الوحدات الكبيرة من البضائع ذات رأس المال الكثيف والتي تستغرق مدة طويلة للإنتاج والتجميع والتسليم، في حين توصل (Abraham, F. and G. Dewit, 2000) إلى أن الشركات التي تتمتع بحصة سوقية أكبر هي الأكثر استفادة من التأمين، وتوصل (Egger, P. and T. Url, 2006) إلى أن الدعم يترك الهيكل القطاعي في التجارة الخارجية دون تغيير تقريبا.

هـ. حجم الزيادة:

بالنسبة لحجم الزيادة في الصادرات الناتجة عن زيادة تأمين قروض التصدير فقد اختلفت نتائج الباحثين ويرجع هذا إلى الاختلاف والتنوع في البيئة الاقتصادية من دولة إلى أخرى حيث تباينت النتائج بين الدول المتقدمة فيما بينها من جهة وبينها وبين الدول النامية من جهة أخرى، حيث توصل الباحث (Moser, C., T. Nestmann, et al, 2008) إلى مضاعف قدره 1,11 في الصادرات الألمانية، وفي دراسته حول الصادرات الألمانية أيضا قدر الباحث (Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al, 2012) حجم الزيادة من 4% إلى 4,5% في الصادرات الألمانية ويرجع السبب إلى اختلاف الفترة التي تمت فيها الدراسات، وتوصل الباحثان (Herger, N. and M. Lobsiger, 2010) إلى زيادة بحوالي 1% في الصادرات السويسرية، أما (Freund, C, 2016) توصل إلى أن الزيادة في الدعم بدولار واحد تؤدي إلى الزيادة بـ 1,35 دولار في الصادرات الأمريكية وبـ 1,80 دولار في صادراتها نحو دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، وفي السويد توصل الباحث (Dolgiy, I, 2015) إلى نسبة ضئيلة قدرت بـ 0,026%.

أما في الدول النامية فقد توصل الباحثان (Galetti, J. and C. Hiratuka, 2013) إلى أن الشركات البرازيلية المدعومة تزيد صادراتها بحوالي 14,7%، وفي دراسة الباحثين (Brunner, H.-P. and J. Farinha, 2015) حول مجموعة من الدول من أفريقيا وآسيا أظهرت النتائج فرقا كبيرا بين

الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بالدول المرتفعة الدخل حيث تقدر الزيادة بحوالي 0,1% بالنسبة للدول المنخفضة في حين قدرت بحوالي 132% في الدول المرتفعة الدخل، وقدّر الباحثان (Brandi, C. and B. Schmitz, 2015) في دراسته لمجموعة من الدول المتقدمة والنامية اعتماداً على بيانات اتحاد بيرن، الزيادة من 0,27% إلى 0,54% أما (Auboin, M. and M. Engemann, 2012) فقدرا الزيادة بـ 0,4% رغم اعتماده على نفس البيانات لفترة مختلفة.

و. السيولة:

في حين أن النتائج أعلاه تتعلق بحجم الدعم المقدم فإنه توجد زاوية أخرى تتعلق بقضايا السيولة حيث تشير نتائج بعض الباحثين إلى أن مستوى الصادرات يزيد نحو الدول التي تتمتع بجدارة ائتمانية عالية (Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey, 2002) ونواتج محلي إجمالي مرتفع حيث يرى كل من (Kotowski, M, 2007 و Janda, K., E. Michalikova, et al, 2013) أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى الصادرات والنواتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة، ويرى (Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013 و Janda, K., E. Michalikova, et al, 2013) أن تطور السوق المالية في الدولة المستوردة يعزز الصادرات إليها، ويوافقهم في ذلك كل من (Brunner, H.-P. and J. Farinha, 2015 و Baltensperger, E. and N. Herger, 2009) ويرجع السبب إما إلى انخفاض تكلفة التأمين (الأقساط) بسبب انخفاض مخاطر الائتمان في هذه الدول، أو أن التدفقات التجارية السابقة تجعل المصدر على دراية بالجدارة الائتمانية لعملائه المستوردين ما يجعل التعامل على أساس الحساب المفتوح أكثر أماناً وموثوقية خاصة في الدول المنفتحة تجارياً حيث توصل (Brandi, C. and B. Schmitz, 2015) إلى أن الانفتاح التجاري يقلل من أهمية التأمين ويدعم العلاقات الموثوقة بين الشركاء التجاريين التي تقلل من اعتمادهم على أدوات التمويل التجاري، ومن منظور آخر (عكسي) توصل (Moser, C., T. Nestmann, et al, 2008) إلى أن الصادرات السابقة تمارس تأثيراً كبيراً على الصادرات الحالية، مما يدعم الفرضية القائلة بأن المعاملات المتكررة بين الشركاء التجاريين وكذلك التكاليف المتعلقة بالتوزيع وشبكات الخدمة ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفكير في محددات التدفقات التجارية الدولية.

ز. أوقات الأزمات:

تشير بعض الدراسات إلى أن التأمين يشجع الصادرات في أوقات الأزمات حيث توصل (Badinger, H. and T. Url, 2013) إلى أن تأمين قروض التصدير يعتبر أداة فعالة بشكل خاص لتخفيف الركود في التجارة الدولية خلال أوقات عدم اليقين المتزايد وعدم الثقة المتبادل، أما (Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al, 2012) وجد أن تأثير تأمين قروض التصدير كان أكبر خلال الأزمة المالية 2008، وتوصل (Auboin, M. and M. Engemann, 2012) إلى أن زيادة تأمين قروض التصدير الممنوح إلى دولة واحدة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة 0.4% في صادراتها ولا يختلف هذا التأثير بين فترات الأزمات والفترات العادية، وتدعم هذه النتائج النتائج السابقة التي ركزت على قضايا السيولة حيث أن تأمين قروض التصدير يعمل على تخفيف القيود المالية ومساعدة الشركات على توسيع نطاق النشاط.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية

خلال بحثنا عن الدراسات السابقة المتعلقة بموضع دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات لاحظنا غزرتها في الدول المتقدمة مع الندرة الكبيرة في الدول النامية وخاصة في الدول العربية، حيث وجدنا أربع دراسات فقط حاولت دراسة هذا الموضوع في الدول النامية، حيث حاول الباحثان (Polat, A. and M. Yesilyaprak, 2017) دراسة التأثير الإيجابي بين تأمين قروض التصدير وحجم الصادرات في تركيا و توصلوا إلى أن تشجيع التصدير من خلال تأمين قروض التصدير عنصر مهم في استراتيجية التصدير التركية، وفي البرازيل توجد دراستين حاول من خلالها الباحثون (Lobo, C. E, 2012 و Galetti, J. and C. Hiratuka, 2013) دراسة آثار البرامج العامة لتمويل الصادرات على حجم الصادرات واستمرارية الشركات البرازيلية في التجارة الدولية، وتوصلوا إلى وجود آثار ايجابية سواء في ترقية الصادرات أو تحقيق استمرارية الشركات.

أما في البيئة الجزائرية فتعد دراسة (شربي محمد الأمين، 2011) الدراسة الوحيدة التي حاولت تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث حاول دراسة مدى مساهمة كل من عمليتي التمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1997-2009 بتطبيق اختبار السببية Granger Causality وتوصل إلى وجود علاقة سببية أي تغذية رجعية (Feedback)

بين تأمين قروض الصادرات والصادرات الجزائرية غير النفطية، أي أن التغيير في الصادرات قد يحدث تغيرا في تأمين قروض التصدير والعكس صحيح.

ونظرا لصعوبة الحصول على البيانات المفصلة التي يتطلبها نموذج الجاذبية (Gravity Model) الذي تم استخدامه من طرف مجموعة كبيرة من الباحثين لدراسة وتحليل أثر تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات حسب القطاع وحسب وجهة التصدير، إضافة إلى تعذر الحصول على البيانات المتعلقة بنوع التأمين المقدم (قصير أو طويل الأجل) قمنا باستخدام كل من نموذج الانحدار واختبار السببية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وقياس حجم الأثر في زيادة الصادرات غير النفطية الناتج عن تأمين قروض التصدير الذي تمنحه شركات تأمين قروض التصدير خلال فترة الدراسة في كل دولة.

وبالرغم من الدراسات السابقة التي حاولت دراسة الموضوع من جميع الجوانب إلا أن دراسة هذا الموضوع في الدول النامية له أهمية بالغة من أجل توضيح وتسليط الضوء على بعض الإجراءات التي يجب على حكومات الدول النامية اخذها بعين الاعتبار خاصة الدول المصدرة للبتروال التي تسعى إلى التنويع الاقتصادي والخروج من هيمنة القطاع النفطي وما يصاحبه من أزمات،

وتتوافق دراستنا مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف الرئيسي للبحث وهو دراسة دور تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات، وتختلف عنها في زمان ومكان إجراءاتها، حيث تسعى دراستنا إلى دراسة أثر تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر مقارنة بدولة تونس، وتعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها (على حد علمنا) التي تسعى إلى مقارنة التأثير الذي تلعبه تأمينات قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية بين دولتين ناميتين.

خلاصة

من خلال البحث في الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع ترقية الصادرات عن طريق شركات تأمين قروض التصدير لاحظنا أنها تتميز وتختلف حسب الدول، حيث تناول الباحثون الموضوع بكثرة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، وحاول باحثون آخرون مقارنة الآثار المترتبة عن الدعم الممنوح من الحكومات للمصدرين سواء في شكل تمويل أو تأمين في ترقية الصادرات حسب درجات دخل الدول أي بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول المنخفضة الدخل، كما تم تطبيق مجموعة متنوعة من الاختبارات والنماذج الاحصائية حيث كان نموذج الجاذبية المطبق في التجارة الخارجية (Gravity Model) أكثرها استخداما من طرف الباحثين.

وتشير الدراسات بشكل عام إلى أن شركات تأمين قروض التصدير بأنواعها تشجع الصادرات، لا سيما الصادرات إلى البلدان النامية وفي فترات الأزمات الاقتصادية، رغم تباين الفترات التي تم الاعتماد عليها من قبل الباحثين في التحليل. وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بزمان ومكان الدراسة إضافة إلى متغيرات وأسلوب الدراسة.

الفصل الثالث

تحليل أثر شركات تأمين قروض

التصدير على الصادرات غير النفطية

تمهيد

بعد عرضنا للجانب النظري للدراسة حول دور تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة وتحليل دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية اعتمادا على أسلوب المقارنة من خلال مرحلتين، في المرحلة الأولى سنحاول تقديم مقارنة بين الشركتين التونسية والجزائرية حسب نوعية المنتجات المقدمة، هيكل رقم الأعمال، حجم وطبيعة الأقساط، وفي المرحلة الثانية سنحاول تقديم مقارنة عن طريق قياس ومقارنة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في كل من الجزائر وتونس.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول يتم التطرق إلى الخطوات الأولية للدراسة، وفي المبحث الثاني سيتم تقديم مقارنة بين الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE)، وفي المبحث الثالث سيتم إجراء مقارنة عن طريق قياس وتحليل أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في كل من الدولتين.

المبحث الأول: الخطوات الأولية للدراسة

في هذا المبحث سيتم عرض منهجية الدراسة وقاعدة البيانات، متغيرات وأدوات الدراسة، مصادر البيانات وخطوات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة وقاعدة البيانات

في هذا المطلب سيتم التطرق لمنهجية الدراسة من خلال الإشارة الى المنهج المتبع، فترة الدراسة، تحديد متغيرات وأدوات الدراسة، بالإضافة الى تبيان مصادر البيانات وإجراءات الدراسة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة**أولاً: اختيار حالة المقارنة**

تم استخدام أسلوب المقارنة من أجل تحقيق أهداف الدراسة حيث قمنا بتحليل أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) مقارنة بالشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COUTUNACE)، ويرجع اختيار الشركة التونسية كحالة للمقارنة إلى الاتفاق بينها وبين الشركة الجزائرية (CAGEX) من حيث الشكل التنظيمي، حيث تعمل كلاهما كضامن لعمليات التصدير، أو بعبارة أخرى كلاهما تهدف إلى تأمين العمليات التصديرية وليس توفير التمويل المباشر للتصدير، إضافة إلى التشابه في شكل أو نوع الصادرات غير النفطية في كل من الدولتين حيث تمثل المواد الغذائية والصناعات الاستخراجية للمواد الأولية نسبة كبيرة منها في كل دولة.

ثانياً: فترة الدراسة

قمنا بدراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر مقارنة بتونس لما لها من أهمية بالغة، حيث تولي كل من الحكومتين الجزائرية والتونسية أهمية كبيرة لترقيتها منذ الثمانينيات من القرن الماضي، إذ تسعى الحكومة الجزائرية إلى الوصول إلى التنوع الاقتصادي والخروج من الهيمنة النفطية على الاقتصاد وما يصاحبه من أزمات جراء التقلبات الكبيرة في أسعاره. وقد قمنا بتمديد الفترة التي اعتمد عليها الباحث (شربي محمد الأمين، 2011) في دراسته حول دور تمويل وتأمين قروض الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، والتي امتدت من سنة

1998 إلى غاية سنة 2009، حيث قمنا بتحليل أثر تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية ابتداء من سنة 1998 أي منذ بداية نشاط الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات إلى غاية سنة 2016، حيث لم تتوفر لدينا بيانات بعد هذه الفترة، وتميزت هذه الفترة بتقلبات كبيرة في أسعار الصادرات النفطية من جهة إضافة إلى الإجراءات العديدة المتخذة من طرف الدولة لتطوير الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة من جهة أخرى، أما بالنسبة لتونس قمنا بدراسة الأثر خلال الفترة 2010-2017، حيث تعذر علينا الحصول على البيانات اللازمة لنفس الفترة مقارنة بالجزائر.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات وأدوات الدراسة

أولاً: متغيرات الدراسة

1- المتغيرات المستقلة:

يتمثل المتغير المستقل في تأمين قروض التصدير الذي تمنحه شركة تأمين قروض التصدير ويعبر عنه بالصادرات المؤمنة وهي مجموع مبالغ صفقات التصدير (Capitaux Souscrits) التي تم التأمين عليها خلال السنة ونرمز لها بالرمز Cap.Sous.

كما يندرج ضمن هذا المتغير بعض المتغيرات المستقلة الفرعية التي تم استخدامها في المقارنة وتتمثل في:

- أ. نوعية المنتجات التي تقدمها شركة تأمين قروض التصدير.
- ب. رقم الأعمال المحقق من طرف شركة تأمين قروض التصدير.
- ج. حجم وطبيعة الأقساط المحصلة.

2- المتغير التابع:

يتمثل في الصادرات غير النفطية (Exportations Hors Hydrocarbures) ويرمز له بالرمز Exp.H.H وتم قياسه بالعلاقة:

الصادرات غير النفطية = إجمالي الصادرات - الصادرات النفطية

ثانيا: أدوات الدراسة

1- الأدوات الكمية:

قمنا بتطبيق مجموعة من الاختبارات الاحصائية على بيانات الدراسة نظرا لطبيعة المتغيرات، وتتمثل أهم هذه الاختبارات في نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار السببية (Granger causality)

أ- الانحدار الخطي البسيط: سيتم دراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وعليه ستكون الدراسة ملخصة في النموذج التالي:

$$EXP.H.H = \beta_0 + \beta_1.CAP.sous$$

حيث:

EXP.H.H: الصادرات غير النفطية

CAP.sous: الصادرات المؤمنة.

وتكون الفروض الاحصائية كالتالي:

- الفرض الصفري (H0): الانحدار غير معنوي أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.

- الفرض البديل (H1): الانحدار معنوي أي انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.

ب- اختبار السببية

يعتبر الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية العنصر الأهم في تحليل الظواهر الاقتصادية، غير أن الارتباط بحد ذاته لا يعني وجود علة أو سبب ما بين المتغيرات بقدر ما يعبر عن الاقتران زمانا أو مكانا، وبالتالي يصعب استخدام تقلب المتغيرات في تفسير ما يحدث بالمتغيرات المرتبطة معها، لذلك فإن عدم التعرف الصحيح على العلاقة السببية وتشخيصها يعد مصدرا ممثلا للخطأ. ويعد تحليل السببية بين المتغيرات وقياسها منهجا مفضلا أحيانا في التعرف على العلاقات الاقتصادية مقارنة بمنهج الارتباط والانحدار الاحصائي.

وتعد مساهمة الباحث granger الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية وطبقا له، إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t

وكانت السلسلة Y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t في هذه الحالة نقول أن المتغير Y يسبب المتغير X ، إذا نقول عن متغير أنه سبب فيما إذا كان يحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغير آخر. ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج نفس قيم المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن¹.

وبناء على ما سبق يتطلب اختبار السببية Granger Causality تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين EXP.H.H و CAP.sous :

$$(1) \text{EXP. H. H}_t = a_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \text{EXP. H. H}_{t-i} + \sum_{i=1}^p \varphi_i \text{CAP. sous}_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$(2) \text{CAP. sous}_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \omega_i \text{CAP. sous}_{t-i} + \sum_{i=1}^p \theta_i \text{EXP. H. H}_{t-i} + \mu_{2t}$$

حيث μ_{1t} و μ_{2t} تمثل بواقي النموذجين 1 و 2.

ولكن قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية P المناسب لنموذج $\text{VAR}(P)$ ، وذلك لأنه بعدد أقل من P يؤدي إلى خطأ في التوصيف، وبعدد أكبر من P يؤدي إلى عدم استغلال كامل معلومات السلسلة الزمنية كما ينقص من درجات الحرية. ويتم عادة تحديد عدد الفجوات الزمنية بالاعتماد على عدد من معايير المعلومات نذكر منها (Schwarz, Akaike, Final Prediction Error, Hannan Quinn).

ويتطلب اختبار Granger Causality استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفاً، فارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 والمعنوية الاحصائية قد يقترن بارتباط ذاتي متسلسل، حيث تؤثر ظروف معينة على المتغيرات جميعها لتجعلها تتغير باتجاه واحد مع انعدام العلاقة الحقيقية فيما بينها.

¹ عريش، ش. بنقار، ع. & اسماعيل، ر. ش. (2011). اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية. مجلة جامعة

تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 33 (5)، 75-97 . ص 81-82.

وتتمثل خطوات اختبار Granger Causality فيما يلي¹:

1- تقدير الصيغة المقيدة:

$$(3) \text{EXP. H. H}_t = a_0 + \sum_{i=1}^P \beta_i \text{EXP. H. H}_{t-i} + \varepsilon_{1t}$$

حيث يفترض أن تكون $\sum_{i=1}^P \beta_i = 0$ في المعادلة رقم (1) بمعنى أن المتغير CAP.sous لا يؤثر

على المتغير EXP.H.H، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي: $E_m = \sum \varepsilon_{1t}^2$

2- تقدير الصيغة غير المقيدة: والتي تتمثل في المعادلة رقم (1)، ومن ثم نستطيع الحصول

على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من معادلة الصيغة غير المقيدة (1):

$$E_c = \sum \mu_{1t}^2$$

3- اختبار فرض العدم: $H_0: \sum_{i=1}^P \varphi_i = 0$

ومن أجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر F_c :

$$F_c = \frac{(\sum \varepsilon_{1t}^2 - \sum \mu_{1t}^2) / P}{\sum \mu_{1t}^2 / (n-k)} \quad (4)$$

حيث n : حجم العينة، k : عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة، $n-k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

ثم نتحصل على F_t (الجدولية) عند مستوى معنوية معين 1% أو 5%، ودرجات حرية P

للبيس و $n-k$ للمقام، ويستخدم اختبار F للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي:

إذا كانت F_c (المحسوبة) $< F_t$ (الجدولية): نرفض فرض العدم أي أن المتغير CAP.sous يسبب المتغير EXP.H.H أو بمعنى آخر: يوجد تأثير معنوي للمتغير CAP.sous على المتغير EXP.H.H.

4- نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة رقم (2)، مع اختيار فرض العدم التالي:

$$.H_0^*: \sum_{i=1}^P \theta_i = 0$$

وبالتالي يصبح لدينا أربع نتائج محتملة لاختبار السببية Granger Causality على النحو التالي:

¹ عريش، ش. بنفار، ع. & اسماعيل، ر. ش. (2011). مرجع سابق. ص 82-83.

- المتغير CAP.sous يسبب (يؤثر على) المتغير EXP.H.H، والمتغير EXP.H.H لا يسبب المتغير CAP.sous، رفض $H_0: \sum_{i=1}^P \varphi_i = 0$ وقبول $H_0^*: \sum_{i=1}^P \theta_i = 0$.
- المتغير CAP.sous لا يسبب المتغير EXP.H.H، والمتغير EXP.H.H يسبب المتغير CAP.sous، قبول $H_0: \sum_{i=1}^P \varphi_i = 0$ ورفض $H_0^*: \sum_{i=1}^P \theta_i = 0$.
- المتغير CAP.sous يسبب المتغير EXP.H.H، والمتغير EXP.H.H يسبب المتغير CAP.sous، رفض $H_0: \sum_{i=1}^P \varphi_i = 0$ ورفض $H_0^*: \sum_{i=1}^P \theta_i = 0$.
- المتغير CAP.sous لا يسبب المتغير EXP.H.H، والمتغير EXP.H.H لا يسبب المتغير CAP.sous، قبول $H_0: \sum_{i=1}^P \varphi_i = 0$ وقبول $H_0^*: \sum_{i=1}^P \theta_i = 0$.

2- البرامج المعلوماتية المستخدمة:

استخدمنا خلال الدراسة التطبيقية مجموعة من البرامج الاحصائية من أجل الوصول إلى مختلف النتائج وتمثلت فيما يلي:

- **SPSS 22**: برنامج معالجة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences)، ويستعمل هذا البرنامج من قبل الباحثين لتحليل المعلومات الاحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.
- **Eviews 9**: يسمح هذا البرنامج باستعمال الطرق القياسية لمعالجة بيانات الدراسة من خلال الاطار القياسي المتبع في التحليل.
- **Excel 10**: هو برنامج ضمن حزمة Microsoft Office يستخدم لمعالجة وتخزين العمليات الحسابية بشكل آلي.

الفرع الثالث: مصادر البيانات وإجراءات الدراسة

أولاً: مصادر البيانات

قمنا بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء فيما يتعلق بقيم الصادرات الجزائرية غير النفطية ما بالنسبة للصادرات التونسية غير النفطية قمنا بالاعتماد على البيانات التي يوفرها المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

أما فيما يخص البيانات المتعلقة بتأمين قروض التصدير في الجزائر فقد قمنا بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) خلال الفترة 1998-2009 واعتمدنا على تقارير التسيير لمجلس الادارة والجمعية العامة للفترة 2011-2016 التي تحصلنا عليها من قسم التأمينات على مستوى وزارة المالية، أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بتأمين قروض التصدير في تونس فقد قمنا بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COUTUNACE)، المتاحة على الموقع الالكتروني للشركة¹.

بالإضافة الى الاعتماد على بيانات البنك الدولي فيما يخص متوسط سعر صرف الدولار، المتاح على موقع البنك الدولي².

وقد تم التحصل على الوثائق التقنية للمنتجات التأمينية التي تقدمها كلا الشركتين من إدارة التنمية والاتصال على مستوى الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، والمديرية التجارية للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات.

ثانياً: إجراءات الدراسة

قمنا بدراسة دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في كل من تونس والجزائر على مرحلتين، في المرحلة الأولى قمنا بإجراء مقارنة بين الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) حسب المنتجات المقدمة وهيكل رقم الأعمال وحجم وطبيعة الأقساط المقدمة، وفي المرحلة الثانية قمنا

¹ تاريخ الاطلاع 2019/07/18 <http://www.cotunace.com.tn/content/pages/accueil.php>

² تاريخ الاطلاع 2019/07/24 <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart>

بإجراء مقارنة عن طريق قياس أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في كل دولة وذلك باتباع الخطوات التالية:

1- تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية للشركتين في تونس والجزائر والتقارير الإحصائية الصادرة عن الهيئات الإحصائية في كلتا الدولتين حول الصادرات، ثم قمنا بتحويل قيم كل من الصادرات غير النفطية وتأمينات قروض التصدير لكل دولة إلى الدولار الأمريكي بالاعتماد على متوسط سعر صرف الدولار لكل سنة خلال فترة الدراسة لكل دولة، وذلك من أجل تسهيل المقارنة والحصول على نتائج أكثر دقة.

2- إجراء مقارنة بين الشركتين حسب نوعية المنتجات المقدمة، هيكل رقم الأعمال وحجم وطبيعة الأقساط.

3- تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بالنسبة لكل دولة على حدى حسب البيانات المتحصل عليها، لمعرفة حجم الأثر على الصادرات غير النفطية الناتج عن زيادة التأمين على قروض التصدير.

4- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

5- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حيث قمنا باستخدام اختبار السببية Granger Causality في مرحلة ثانية، كما قمنا بدراسة تحديد الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة لكل دولة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

يتضمن هذا المطلب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث سيتم تحليل البيانات المتعلقة بالصادرات غير النفطية وتأمين قروض التصدير لكل دولة.

الفرع الأول: التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالجزائر

يظهر الجدول رقم 3-1 نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة في الجزائر للفترة (1998-2016).

جدول رقم 3-1: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حالة الجزائر (1998-2016)

(الوحدة: مليون دولار)

| المتغيرات | المتوسط | أقل قيمة | أكبر قيمة | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف ¹ |
|---------------------------|---------|----------|-----------|-------------------|-----------------------------|
| الصادرات غير النفطية | 1295,02 | 378,956 | 2581,016 | 675,629 | 52,17 % |
| الصادرات المؤمنة | 99,68 | 23,93 | 209,024 | 66,029 | 66,24 % |
| نسبة التغطية ² | 7,25 % | 3,48 % | 14,60 % | 2,85 % | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 22

1- متغير الصادرات غير النفطية:

من خلال معطيات الجدول رقم (3-1) يقدر متوسط متغير الصادرات غير النفطية بحوالي 1295,02 مليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيمة تمثل حوالي 3 % من متوسط إجمالي الصادرات الجزائرية وهو ما يبين ضعف الصادرات غير النفطية والذي يرجع لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد واعتماد الحكومة على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل.

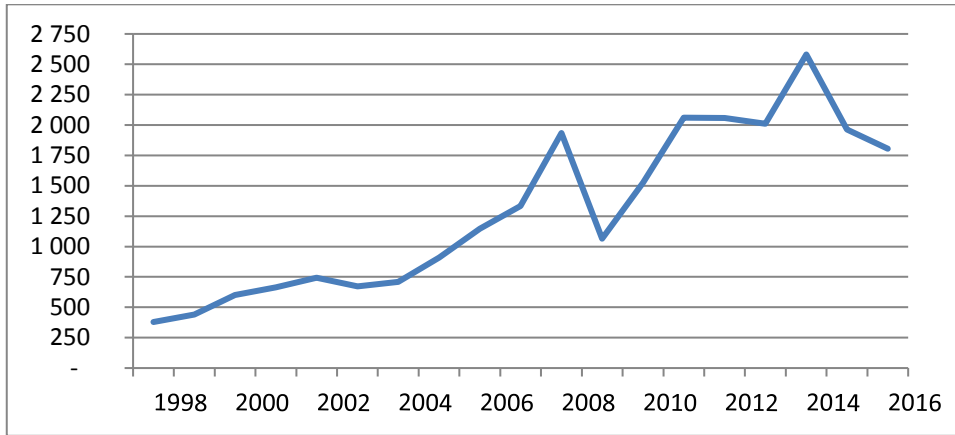
وبلغت أقل قيمة حوالي 378,956 مليون دولار سنة 1998 في حين كانت أكبر قيمة سنة 2014 بحوالي 2581,016 مليون دولار، والتي ترجع إلى ارتفاع قيم الصادرات من المشتقات البترولية والتي تعتبر صادرات غير نفطية، منذ سنة 2010 بسبب الطلب الكبير الذي يرجع إلى استئناف نمو الاقتصاد العالمي بعد الركود الذي تسببت فيه الأزمة المالية سنة 2008.

وقدر الانحراف المعياري بـ: 675,629 مليون دولار أما معامل الاختلاف يقدر بـ: 52,17 % وهو ما يبين التقلبات الكبيرة في قيم الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة، والشكل رقم (3-1) يوضح تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

¹ معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي
² نسبة التغطية = الصادرات المؤمنة / الصادرات غير النفطية × 100

شكل رقم 3-1: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 1998-2016

(الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1).

2- متغير تأمين قروض التصدير:

من خلال الجدول رقم (3-1) يقدر متوسط الصادرات المؤمنة بحوالي 99,68 مليون دولار وقدرت نسبة التغطية 7,25%، والتي تمثل نسبة متوسطة مقارنة بنسبة تغطية تأمين قروض التصدير للصادرات غير النفطية في العالم، حيث قدرت سنة 2017 بحوالي 14% حسب بيانات اتحاد بيرن¹.

وبلغت أقل قيمة حوالي 23,93 مليون دولار سنة 1998، في حين بلغت أكبر قيمة حوالي 209,024 مليون دولار سنة 2010، وترجع هذه القيمة إلى ارتفاع قيم الصادرات من المشتقات البترولية بسبب الطلب القوي الناتج عن استئناف نمو الاقتصاد العالمي، إضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات من السكر سنة 2010².

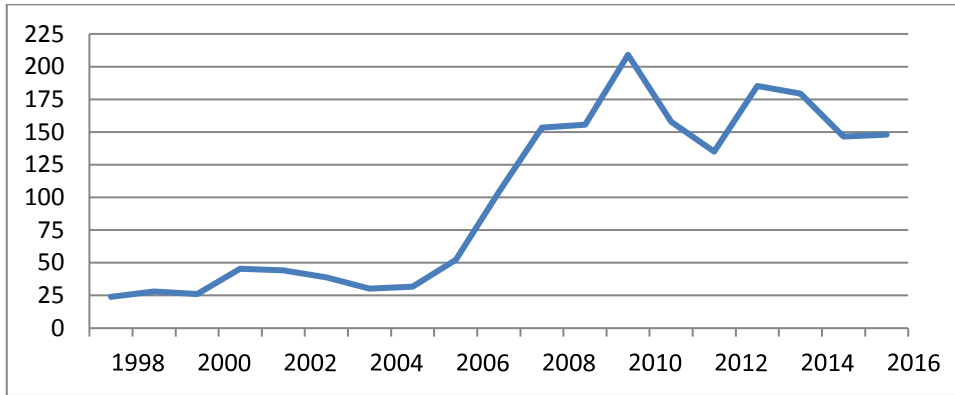
وقدر الانحراف المعياري بـ: 66,029 مليون دولار أما معامل الاختلاف يقدر بـ: 66,24% وهو ما يبين التقلبات الكبيرة في قيم الصادرات المؤمنة، والشكل رقم (3-2) يوضح تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية المؤمنة خلال فترة الدراسة.

¹ Berne Union. (2018). Berne Union Yearbook. London. <https://www.berneunion.org/Publications>, Consulté le 09/10/2019.

² Principaux repères de l'évolution du commerce extérieur (2009/2010), <http://www.mae.gov.dz/Principaux-reperes-de-levolution-du-commerce-exterieur-2009-2010.aspx>. Consulté le 22/12/2018.

شكل رقم 3-2: تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية المؤمنة خلال الفترة 1998-2016

(الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1).

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتونس

يظهر الجدول رقم 3-2 نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة في تونس للفترة (2010-2017).

جدول رقم 3-2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حالة تونس (2010-2017)

(الوحدة: مليون دولار)

| المتغيرات | المتوسط | أقل قيمة | أكبر قيمة | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|----------------------|----------|----------|-----------|-------------------|----------------|
| الصادرات غير النفطية | 13966,30 | 12803,62 | 15231,32 | 821,714 | 5,88 % |
| الصادرات المؤمنة | 539,798 | 443,62 | 636,40 | 78,190 | 14,49 % |
| نسبة التغطية | 3,85 % | 3,39 % | 4,51 % | 0,40 % | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 22

1- متغير الصادرات غير النفطية:

من خلال معطيات الجدول رقم (3-2) يقدر متوسط متغير الصادرات غير النفطية بحوالي 13966,30 مليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيمة تمثل ما نسبته حوالي 87 % من متوسط إجمالي الصادرات التونسية وهو ما يبين قوة الصادرات غير النفطية في تونس.

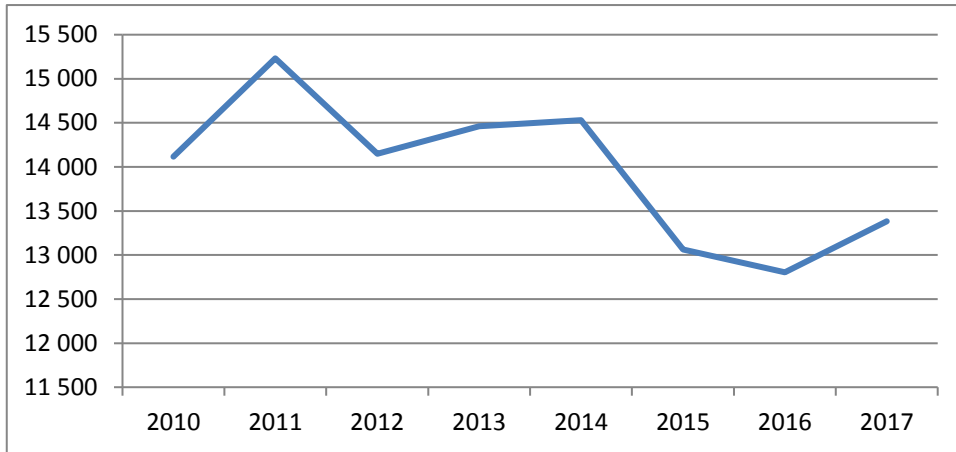
وبلغت أقل قيمة حوالي 12803,62 مليون دولار سنة 2016 في حين كانت أكبر قيمة سنة 2011 بحوالي 15231,32 مليون دولار، ويرجع سبب انخفاض الصادرات التونسية غير النفطية إلى تبعات الاضطرابات السياسية التي حدثت سنة 2011 حيث أضرت بالإنتاج وصادرات السلع

والخدمات خاصة في القطاعات الهامة (الطاقة والمناجم والسياحة) علاوة على التطورات التي حصلت في ليبيا التي تعد الشريك الاقتصادي الأول لتونس في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل أهم العملات الأخرى، حيث بلغ متوسط سعر الدولار بالنسبة للدينار التونسي سنة 2016 حوالي 2.148 د ت مقارنة ب 1.962 د ت سنة 2015.

وقدر الانحراف المعياري بـ: 821,714 مليون دولار أما معامل الاختلاف يقدر بـ: 5,88% وهو ما يعني استقرار قيم الصادرات غير النفطية التونسية خلال فترة الدراسة، والشكل رقم 3-3 يوضح تطور الصادرات غير النفطية التونسية.

شكل رقم 3-3: تطور الصادرات التونسية غير النفطية خلال الفترة 2010-2017

(الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث على بيانات الملحق رقم (1).

2- متغير تأمين قروض التصدير:

من خلال الجدول رقم (2-3) يقدر متوسط الصادرات المؤمنة بحوالي 539,798 مليون دولار، وعليه تبلغ نسبة التغطية 3,85%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة تغطية تأمين قروض التصدير للصادرات غير النفطية في العالم والتي تقدر بـ 14%.

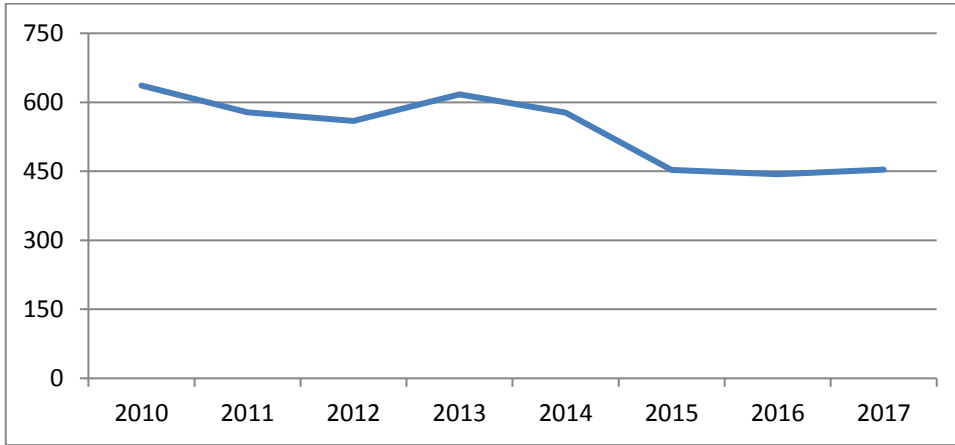
وبلغت أقل قيمة حوالي 443,62 مليون دولار سنة 2016 وأكبر قيمة بلغت حوالي 636,40 مليون دولار سنة 2010، ويرجع انخفاض الصادرات التونسية المؤمنة إلى انخفاض الصادرات المؤمنة لقطاع الكيمياء منذ سنة 2011 بسبب الأحداث التي شهدتها الحوض المنجمي والتي أدت

إلى توقف انتاج الفوسفات الخام وتعطل عملية نقله مما أثر سلبا على صادرات المجمع وشركات أخرى المرتبطة صادراتها بنشاط المجمع.

وقدر الانحراف المعياري بـ: 78,190 مليون دولار أما معامل الاختلاف يقدر بـ: 14,49 % وهو ما يعني استقرار في قيم الصادرات المؤمنة وعدم وجود تقلبات كبيرة، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات غير النفطية المؤمنة خلال فترة الدراسة.

شكل رقم 3-4: تطور الصادرات التونسية غير النفطية المؤمنة خلال الفترة 2010-2017

الوحدة (مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحث على بيانات الملحق رقم (1).

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين شركتي تأمين قروض التصدير الجزائرية والتونسية

في هذا المبحث قمنا بإجراء مقارنة بين الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) حسب نوعية المنتجات المقدمة، رقم الأعمال، وحجم وطبيعة الأقساط لكون هذه المتغيرات تمثل أهم العناصر التي تسمح لشركات التأمين بتأدية نشاطها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

المطلب الأول: الشركة الجزائرية لتأمين وضمـان الصادرات (CAGEX)

تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمـان الصادرات (CAGEX) بموجب عقد توثيقي بتاريخ 1995/12/03، وتم اعتمادها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 235/96 بتاريخ 1996/07/02 طبقا للمادة 4 من الامر رقم 06/96 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير¹.

أما صفتها القانونية فهي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ: 2.000.000.000 دج موزعة بصفة متساوية (10%) على 10 مساهمين (5 بنوك و 5 شركات تأمين) مبينة في الجدول رقم 3-3.

جدول رقم 3-3: المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين وضمـان الصادرات

| البنوك | شركات التأمين |
|-----------------------------------|--|
| بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR |
| بنك التنمية المحلية BDL | الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT |
| بنك الجزائر الخارجي BEA | الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR |
| البنك الوطني الجزائري BNA | الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA |
| القرض الشعبي الجزائري CPA | الشركة الجزائرية للتأمين SAA |

المصدر: ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضمـان الصادرات (CAGEX)

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المساهمين في رأس مال الشركة عبارة عن شركات تأمين وبنوك كلها عمومية وهو ما يبرز محاولة الدولة للتدخل في الاقتصاد من خلال هذه الشركة من أجل التأكيد على مساهمة القطاع العام في عملية التنمية، ويبرز ذلك أيضا من خلال المهمة التي تؤديها الشركة حيث تقوم بتغطية المخاطر السياسية لحساب الدولة وتحت رقابتها أيضا، أما المخاطر التجارية فتقوم بتغطيتها لحسابها الخاص.

وتتمثل المهام والنشاطات الأساسية للشركة فيما يلي²:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛

¹ - ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضمـان الصادرات CAGEX.

² - نفس المرجع.

- مساعدة المصدرين لترقية الصادرات؛
- تعويض وتغطية الديون.

وتدخل هذه الشركة ضمن الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات غير النفطية والتي استهدفت الوصول في آفاق سنة 2000 إلى 2 مليار دولار صادرات غير نفطية وهذا ما لم يتم تحقيقه حيث لم تتجاوز مبلغ 623 مليون دولار سنة 2000¹.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى تطور كل من الصادرات غير النفطية وأداء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات من أجل تسليط الضوء على واقع هذه الشركة في ترقية الصادرات غير النفطية.

الفرع الأول: المخاطر المغطاة ونوعية المنتجات المقدمة

تغطي الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات المخاطر التجارية والسياسية عن طريق تقديم مجموعة من المنتجات التأمينية تتمثل في²:

1. **عقد التأمين الشامل للتصدير:** هو عقد خاص بمصدري السلع والخدمات، الذين لديهم عقود عمل أو مبيعات متكررة إلى الخارج، ويضمن هذا العقد كل صادرات المؤمن له وبالتالي يجب عليه الإفصاح للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات بحجم أعماله التصديرية كاملة؛
2. **عقد التأمين الفردي:** خاص بعمليات التصدير المنتظمة، ويغطي خطر عدم الدفع من طرف المشتري الأجنبي الوحيد؛
3. **عقد تأمين المعارض والصالونات:** يخص هذا العقد المؤسسات والمصدرين الجزائريين الذين يشاركون في المعارض والصالونات المتخصصة و "معارض - بيع" في الخارج، حيث يغطي هذا العقد خطر عدم ترحيل الأموال الناتجة عن البيع و/أو عدم ترحيل التجهيزات والبضائع المعروضة من طرف المؤسسة، كما تغطي المصاريف المدفوعة وغير المعوضة لصندوق دعم وترقية الصادرات (FSPE)؛
4. **عقد تأمين قرض المبيعات المحلية:** يتمثل هذا العقد في تغطية أخطار عدم دفع المبلغ المذكور في الفاتورة في الآجال المتفق عليها في إطار المبادلات التجارية للسلع و/أو الخدمات داخل

¹ - عبد المجيد، ق. وصاف، س. (2002). مرجع سابق. ص.231.

² ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX.

- الجزائر، ويتعلق الامر بالمبادلات التي تنشأ بين البائع والمشتري الذي يتصف كل منهما بصفة التاجر أو الحرفي و المسجلان بصفة دائمة في المركز الوطني للسجل التجاري؛
5. **عقد تأمين قرض المشتري:** يضمن هذا العقد عقود التصدير التي تمول بواسطة قرض المشتري، ويعتبر البنك الذي مول عملية التصدير هو المستفيد من عقد تأمين قرض المشتري؛
6. **تأمين القرض الممول ما قبل التصدير:** هذا العقد خاص بالمصدرين المتحصلين على قروض تمويل قبل الشحن من أجل عملية إنتاج السلع تحت الطلب الموجهة للتصدير، ويتم تحويل حق التعويض للبنك الذي قدم التمويل، ويغطي هذا العقد مخاطر عدم الدفع من طرف المشتري الأجنبي فقط الناتجة عن تحقق مخاطر سياسية أو تجارية، بينما تغطي مخاطر التصنيع أو تجميد العقد بموجب عقد آخر، بناء على طلب المصدر؛
7. **تأمين خطاب الاعتماد:** يغطي هذا العقد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها البنك الذي قام بتعزيز خطاب الاعتماد المستندي، حيث يتحصل على تعويض في حالة عدم الدفع من طرف البنك الأجنبي؛
8. **تأمين الاستثمارات:** يقوم بضمان المخاطر السياسية التي يمكن أن تواجه المستثمر الجزائري الذي يؤدي استثمار خارج الوطن، أو المستثمر الأجنبي الذي يؤدي استثمارا داخل الجزائر.
- وبالإضافة إلى المنتجات السابقة تقوم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بتقديم خدمات منها:
1. **خدمة استيفاء الديون:** خاصة بغير المؤمنين لدى الشركة حيث يتم توقيع اتفاقية بين الطرفين مفادها أنه لا يتم دفع قسط أو مستحقات التأمين إذا لم تتمكن الشركة من تحصيل الديون، وفي حالة التحصيل تقبض الشركة مصاريف ومستحقات التحصيل؛
 2. **بيع المعلومات التجارية والاقتصادية:** أي اعداد ووضع في متناول الزبون المؤمن له المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية المتعلقة بكل بلد أو بكل متعامل، وهذا من أجل تحقيق وتجسيد علاقات عمل في مجال التجارة الخارجية أو الوطنية بأقل مخاطر.
 3. **نظام تصنيف مالي خارجي (Rating):** تم تصميمه لتلبية احتياجات سوق الائتمان المصرفي للمؤسسات الاقتصادية، ويتم تقديمه كنموذج لقياس وتوقع المخاطر الافتراضية المرتبطة بالائتمان المصرفي المخصص لصالح شركة في مرحلة الإنشاء أو التطوير. ويهتم نظام التصنيف المالي

بقدرته السداد (الملاءة) على المدى القصير والمتوسط، ويفسح المجال لقياس خطر التخلف عن السداد بدقة من خلال وضع منهجية تحليل تهدف إلى الكشف عن الضعف المحتمل للمقترض باستخدام المعلومات الاقتصادية والمالية¹.

إضافة إلى ما سبق نعرض في الجدول رقم 3-4 نسبة التغطية وفترة التعويض لكل منتج.

جدول رقم 3-4: نسبة التغطية ومدة التعويض بالنسبة لمنتجات شركة (CAGEX)

| نوع العقد | نسبة التغطية | فترة التعويض |
|-----------------------------------|---------------------------------------|--|
| عقد التأمين الشامل للتصدير | 80 % مخاطر تجارية 90% مخاطر سياسية | بعد شهر من انقضاء آجال الاشعار بعدم الدفع وارسال طلب التدخل. |
| عقد التأمين الفردي | 80 % مخاطر تجارية 90% مخاطر سياسية | 6 أشهر |
| عقد تأمين المعارض والصالونات | 90 % | 6 أشهر |
| عقد تأمين قروض المبيعات المحلية | 90 % | 6 أشهر |
| عقد تأمين قرض المشتري | 80 % مخاطر تجارية 90% مخاطر سياسية | 6 أشهر |
| تأمين القرض الممول ما قبل التصدير | 80 % مخاطر تجارية 90% مخاطر سياسية | 6 أشهر |
| تأمين خطاب الاعتماد | 90 % | بعد استكمال الاجراءات المنصوص عليها في العقد |
| تأمين الاستثمارات | 90 % | |

المصدر: إعداد الباحث بناء على الوثائق التقنية للمنتجات المقدمة من طرف الشركة (CAGEX)

الفرع الثاني: هيكل رقم الأعمال

حققت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) خلال الفترة 2011-2016 * متوسط رقم أعمال قدر ب: 5,802 مليون دولار موزع بين مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة كما هو موضح في الجدول رقم 3-5.

¹ CAGEX Rating, <https://cagex.dz/index.php?page=6>. Consulté le 12/10/2018.

* تم اختيار الفترة 2011-2016 من أجل تسهيل المقارنة بين حجم وهيكل رقم الاعمال المحقق من طرف الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE) في فترة زمنية واحدة. حيث لا تتوفر بيانات حول رقم أعمال الشركة التونسية قبل سنة 2011، إضافة إلى عدم توفر بيانات حول رقم أعمال الشركة الجزائرية بعد سنة 2016، ونفس الأمر يتعلق بطبيعة وحجم الأقساط.

جدول رقم 3-5: هيكل رقم أعمال شركة CAGEX خلال الفترة 2011-2016

(الوحدة: مليون دولار)

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط | النسبة المئوية |
|-----------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|----------------|
| تأمين قروض التصدير | 0.654 | 0.689 | 0.700 | 0.835 | 0.766 | 0.798 | 0.740 | 11.59% |
| تأمين القروض المحلية | 3.868 | 4.078 | 4.436 | 4.902 | 5.003 | 5.183 | 4.578 | 71.69% |
| تحصيل المستحقات | 0.143 | 0.133 | 0.144 | 0.071 | 0.042 | 0.036 | 0.095 | 1.48% |
| بيع المعلومات التجارية | 0.017 | 0.114 | 0.037 | 0.045 | 0.058 | 0.075 | 0.058 | 0.90% |
| (Rating) | - | - | - | 0.195 | 0.127 | 0.137 | 0.153 | 2.40% |
| مستحقات تحصيلات على الحوادث | - | - | - | 0.936 | 0.588 | - | 0.762 | 11.93% |

المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لشركة CAGEX.

من خلال الجدول نلاحظ أن نشاط تأمين القروض المحلية يشكل نسبة كبيرة من رقم أعمال الشركة الجزائرية خلال فترة الدراسة مقارنة بنشاط تأمين قروض التصدير، حيث بلغ متوسط رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين القروض المحلية خلال فترة الدراسة حوالي 4,578 مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي 72% من إجمالي رقم الأعمال، أما بالنسبة لمتوسط رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين قروض التصدير خلال فترة الدراسة فقد بلغ حوالي 0,74 مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي 12% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي، وهو ما يبين ضعف نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الصادرات غير النفطية، إضافة إلى نقص ثقافة التأمين لدى المصدر الجزائري.**

الفرع الثالث: أقساط تأمين قروض التصدير

الجدول رقم (3-6) يوضح تطور حجم الأقساط المتعلقة بتأمين المخاطر التجارية والسياسية خلال فترة الدراسة.

** ونعزز كلامنا هذا، حيث قمنا خلال فترة الدراسة بدراسة استقصائية حول مجموعة من مصدري التمور في الجزائر، وذلك خلال المعرض الدولي للتمور الذي تم تنظيمه من طرف غرفة التجارة والصناعة-الزيبان- والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، بولاية بسكرة خلال الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر سنة 2017، حيث وجدنا أن نسبة كبيرة من مصدري التمور يجهلون وجود شركة متخصصة في تأمين وضمن الصادرات توفر تأمين ضد المخاطر التي تواجههم خلال قيامهم بأنشطتهم التصديرية.

جدول رقم 3-6: حجم الأقساط المقدمة خلال الفترة 2011-2016 (الجزائر)

الوحدة: (مليون دولار)

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط | النسبة المئوية |
|--------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|----------------|
| مخاطر سياسية | 0.041 | 0.084 | 0.064 | 0.080 | 0.112 | 0.116 | 0.083 | 11.19% |
| مخاطر تجارية | 0.575 | 0.559 | 0.597 | 0.707 | 0.618 | 0.639 | 0.616 | 83.20% |
| تكاليف ملحقة | 0.038 | 0.047 | 0.039 | 0.047 | 0.036 | 0.042 | 0.042 | 5.61% |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التسيير لمجلس الإدارة والجمعية العامة (CAGEX)

من خلال الجدول، حققت الشركة الجزائرية لتأمين وضمّان الصادرات خلال الفترة 2011-2016 متوسط أقساط من تأمين المخاطر السياسية المتعلقة بنشاط الشركة في تأمين قروض التصدير قدر بـ: 0,083 مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي 11% من إجمالي الأقساط، في حين يقدر متوسط حجم أقساط تأمين المخاطر التجارية خلال فترة الدراسة بـ: 0,616 مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي 83% من إجمالي الأقساط، وتبين النسبة المرتفعة للأقساط من تأمين المخاطر التجارية مقارنة بالنسبة المنخفضة للمخاطر السياسية أن نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات غير النفطية التي يتم التأمين عليها موجهة نحو الدول التي تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة.

المطلب الثاني: الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE)

تم إنشاء الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية سنة 1984 بموجب القانون عدد 40 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جوان 1984 بهدف حماية المصدرين من مخاطر عدم الدفع وما يترتب عن ذلك من صعوبات قد تهدد كيان المؤسسة المصدرّة، تماشياً مع الخيارات الاقتصادية التي تعتمد على المبادرة والمنافسة والاستجابة إلى طلبات المصدرين وتقريب خدمات التأمين منهم، وتمت سنة 1997 مراجعة هذا النظام بموجب القانون عدد 24 لسنة 1997 المؤرخ في 28 أفريل 1997 في اتجاه توسيع منح هذه التغطية التأمينية إلى كافة شركات التأمين والسماح للمصدرين باختيار التغطية المناسبة حسب حاجياتهم¹.

وفي سنة 1985 تم إنشاء صندوق ضمان مخاطر التصدير (FGRE) الذي يضمن المخاطر غير التجارية (أي السياسية) والمخاطر التجارية "غير العادية" المتعلقة بعمليات التصدير المهمة

¹ الهيئة العامة للتأمين، وزارة المالية التونسية <http://www.cga.gov.tn/index.php?id=120> تاريخ الإطلاع: 2019/02/14

بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومنذ تأسيس صندوق ضمان مخاطر التصدير أسندت مهمة تسييره للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية؛

أما في سنة 2000 تم إنشاء صندوق ضمان تمويل المصدرين قبل الشحن "تمويل الضمان" الذي تم إضافته في إطار برنامج تنمية الصادرات الممول من طرف البنك الدولي، ومنذ إنشاء صندوق ضمان مخاطر التصدير ما قبل الشحن أسندت مهمة تسييره للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، ومهمته هو تشجيع البنوك على توفير قروض للمصدرين قبل قيامهم بعملية التصدير لتمويل إنتاج السلع الموجهة للتصدير (أو ما يسمى بتمويل رأس المال العامل)؛

في سنة 2002 أنشأت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية فرعاً في تونس من أجل تأمين القروض المحلية (Assurcrédit) وفي سنة 2014 اندمجت الشركة مع هذا الفرع¹.

وفي سنة 2017 توجت الشركة كأفضل شركة لتأمين القروض التجارية في تونس من قبل مجلة Global Banking And Finance Review البريطانية².

الفرع الأول: المخاطر المغطاة ونوعية المنتجات المقدمة

تقوم الشركة التونسية بتوفير مجموعة من المنتجات التأمينية من أجل تغطية كل من المخاطر التجارية، السياسية ومخاطر ما قبل الشحن إضافة إلى مخاطر أخرى، وتتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

1. عقد تأمين "مبيعاتي": لتغطية العمليات المتداولة من صادرات ومبيعات محلية، يغطي خسائر عدم الدفع بسبب تحقق المخاطر التجارية ويمكن توسيع مجال التغطية ليشمل المخاطر غير التجارية أو خسائر وقف الصفقة وذلك بواسطة ملحق لعقد التأمين.
2. تمويل الضمان "ضمان فينانس": موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل التمويل البنكي للصادرات خلال مرحلة ما قبل الشحن.
3. عقد تأمين متعدد المخاطر للتصدير "كاماكس": يمكن من تغطية شاملة قبل وبعد مرحلة الشحن لمخاطر عدم الدفع ووقف الصفقة، موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تنجز

¹ ورقة إخبارية للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE)

² التقرير السنوي لسنة 2017 لشركة (COTUNACE)

- صادرات من السلع أو الخدمات انطلاقاً من البلاد التونسية و المرشحة للحصول على ضمان تمويل ما قبل الشحن ويغطي مخاطر عدم الدفع بسبب تحقق مخاطر تجارية أو سياسية.
4. **عقد التأمين المبسط:** موجه لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية العمليات التصديرية المتداولة لذلك يكتسي الضمان صبغة دائمة حيث يمنح في شكل سقف تغطية على المشتريين الأجانب متجددة بصفة آلية بحسب عمليات الدفع التي يقومون بها. تشمل التغطية حصرياً المخاطر التجارية (إفسار قانوني أو فعلي أو امتناع المشتري عن دفع ثمن البضاعة المصدرة).
5. **عقد تأمين "السلامة":** لتغطية العمليات المتداولة من البيعات المحلية يغطي خسائر عدم الدفع من طرف المشتري المحلي بسبب تحقق المخاطر التجارية.
6. **عقد تأمين "تصدير":** لتغطية العمليات المتداولة من الصادرات، يغطي خسائر عدم الدفع بسبب تحقق المخاطر التجارية ويمكن توسيع مجال التغطية ليشمل المخاطر غير التجارية أو خسائر وقف الصفقة و ذلك بواسطة ملحق لعقد التأمين.
7. **عقد تأمين قرض محدد لتغطية عمليات تصدير محددة:** يخص صادرات السلع والخدمات مع أجل الدفع يصل إلى 5 سنوات، وتتوفر ثلاث أنواع من العقود المحددة:
- **عقد التأمين الفردي - مخاطر تجارية:** يغطي هذا العقد خسائر عدم الدفع الناجمة عن تحقق خطر تجاري (إفسار قانوني أو فعلي أو امتناع المشتري عن دفع ثمن البضاعة المصدرة).
 - **عقد التأمين الفردي - مخاطر غير تجارية:** يغطي هذا العقد خسائر عدم الدفع الناجمة عن تحقق خطر غير تجاري (حروب، كوارث طبيعية، عدم تحويل العملة... الخ).
 - **عقد التأمين الفردي -مشتري محلي:** يغطي هذا العقد الخسائر الناجمة عن عدم وفاء المشتري من القطاع العام أو الضامن من القطاع العام بالتزاماته التعاقدية مع المصدر.
8. **عقد تأمين "الكفالة"** للصادرات والمبيعات المحلية: هذا النوع من التأمين مخصص للمؤسسات المصدرة جزئياً التي تنشط في إطار نظام الاستيراد المؤقت أو المخزن الصناعي، وتسلم الشركة بمقتضى هذا العقد إلى مصالح الجمارك شهادة ضمان متجددة بصفة آلية تغطي التزامات المصدر إزاءها.

9. **عقد تأمين الاستثمار:** موجه للشركات التونسية التي تقوم باستثمارات في الخارج سواء كانت تجارية، صناعية أو خدمية، ويمكن أن يشمل الشركات الاجنبية التي تقوم باستثمارات في تونس، يغطي هذا العقد أربعة مخاطر غير تجارية (سياسية) يتعلق الأمر بالمصادرة والتأمين، عدم القدرة على تحويل الأموال، الحروب والإخلال بالعقد، وللمستثمر الاختيار أن يضمن خطر واحد أو أكثر.

بالنسبة للبنوك تقدم الشركة المنتجات التأمينية التالية:

1. **عقد تأمين خطابات الاعتماد المستندية:** موجه للبنوك المحلية لدعم جهودها في تمويل الصادرات التونسية، ويغطي نوعين من المخاطر (تجارية وسياسية).

2. **عقد تأمين قرض المشتري:** موجه للبنوك التي تقدم قروض للمشتري الأجنبي من أجل دفع قيمة مشترياته من السلع والخدمات التونسية، ويغطي هذا العقد المخاطر التجارية والسياسية.

إضافة إلى المنتجات التأمينية تقدم الشركة خدمة المساعدة القانونية لاستخلاص وتحصيل الديون على العملاء، سواء المؤمنة أو غير المؤمنة.

وإضافة إلى ما سبق تقدر نسبة التغطية في جميع العقود المقدمة من طرف الشركة، بـ:

80% بالنسبة للمخاطر التجارية و 90% بالنسبة للمخاطر غير التجارية (السياسية).

الفرع الثاني: هيكل رقم الأعمال

حققت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية خلال الفترة (2011-2016) متوسط رقم أعمال قدر بـ: 5,644 مليون دولار موزع بين الأنشطة التي تقوم بها الشركة من تأمين قروض التصدير والقروض المحلية كما هو موضح في الجدول رقم (3-7).

جدول رقم 3-7: هيكل رقم أعمال شركة COTUNACE خلال الفترة 2011-2016.

(الوحدة: مليون دولار)

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط | النسبة المئوية |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|----------------|
| تأمين قروض التصدير | 3.872 | 3.880 | 3.979 | 3.761 | 3.038 | 2.795 | 3.554 | 62.97% |
| تأمين القروض المحلية | 1.955 | 2.220 | 2.079 | 1.915 | 1.986 | 2.386 | 2.090 | 37.03% |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة COTUNACE

من خلال الجدول نلاحظ نشاط تأمين قروض التصدير يشكل نسبة كبيرة من رقم أعمال الشركة التونسية خلال فترة الدراسة مقارنة بنشاط تأمين القروض المحلية، حيث بلغ متوسط رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين قروض التصدير خلال فترة الدراسة حوالي 3,554 مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي 63% من إجمالي رقم الأعمال، ويرجع هذا إلى فعالية الشركة في نشاطها من تأمين قروض التصدير، إضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات التونسية غير النفطية، أما بالنسبة لمتوسط رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين القروض المحلية خلال نفس الفترة فقد بلغ حوالي 2,09 مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي 37% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي.

الفرع الثالث: أقساط تأمين قروض التصدير

حققت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة متوسط أقساط من تأمين المخاطر التجارية يقدر بـ: 3,256 مليون دولار بنسبة تقدر بـ: 92%، وبلغ متوسط حجم الأقساط من تأمين المخاطر السياسية يقدر بـ: 0,172 مليون دولار بنسبة تقدر بـ: 5%.

يقدر متوسط حجم أقساط من عمليات تأمين ضمان تحويل ما قبل الشحن يقدر بـ: 0,039 مليون دولار بنسبة 1 %، في حين يقدر متوسط تأمين مخاطر أخرى بـ: 0,087 مليون دولار بنسبة 2%، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الأقساط خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 3-8: حجم الأقساط المقدمة خلال الفترة 2011-2016 (تونس)

(الوحدة: مليون دولار)

| النسبة المئوية | المتوسط | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | السنة |
|----------------|---------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------------|
| 91.61% | 3.256 | 2.635 | 2.907 | 3.532 | 3.679 | 3.386 | 3.398 | مخاطر تجارية |
| 4.84% | 0.172 | 0.035 | 0.046 | 0.111 | 0.177 | 0.371 | 0.293 | مخاطر سياسية |
| 1.10% | 0.039 | 0.036 | 0.027 | 0.042 | 0.040 | 0.037 | 0.053 | ما قبل الشحن |
| 2.44% | 0.087 | 0.089 | 0.058 | 0.077 | 0.084 | 0.086 | 0.127 | مخاطر أخرى |

المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية COTUNACE

المطلب الثالث: مقارنة بين الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE)

الفرع الأول: نوعية المنتجات

من خلال معاينة الوثائق التقنية لمختلف المنتجات المقدمة من طرف الشركتين لاحظنا أن كلا الشركتين تعرض منتوجات تأمينية تستهدف من خلالها الزبائن المصدرين والمحليين أي الشركات الناشطة في مجال التصدير والشركات الناشطة في السوق المحلية، والجدول رقم (3-9) يعرض مجموعة المنتجات المقدمة من طرف الشركتين حسب طبيعة المنتج.

جدول رقم 3-9: مقارنة بين المنتجات المقدمة من طرف (COTUNACE) و(CAGEX)

| CAGEX | COTUNACE | طبيعة المنتجات | |
|-------------------------------------|--|---------------------------|---------|
| (غير متوفرة) | "الكفالة" | تصدير ومبيعات محلية | |
| | "مبيعاتي" | | |
| عقد تأمين قروض المبيعات المحلية | "السلامة" (المبيعات المحلية) | مبيعات محلية فقط | |
| عقد التأمين الشامل للتصدير | "تصدير" | المصدرين | التصدير |
| عقد التأمين الفردي | عقد تأمين محدد لتغطية عمليات تصدير محددة | | |
| تأمين خطاب الاعتماد | عقد تأمين خطابات الاعتماد المستندية | البنوك | |
| عقد تأمين قرض المشتري | عقد تأمين قرض المشتري | | |
| تأمين القرض الممول ما قبل التصدير | "ضمان فينانس" | | |
| تأمين الاستثمارات | تأمين الاستثمار | الاستثمارات | |
| (غير متوفرة) | عقد التأمين المبسط | الشركات الصغيرة والمتوسطة | |
| | "كاماكس" للمخاطر المتعددة للتصدير | | |
| عقد تأمين المعارض والصالونات | (غير متوفرة) | المعارض | |
| خدمة تحصيل الديون | خدمة تحصيل الديون | الخدمات | |
| خدمة المعلومات الاقتصادية والتجارية | | | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق التقنية لمنتجات الشركتين (COTUNACE) و(CAGEX)

من خلال معاينة الوثائق التقنية لمختلف المنتجات المقدمة من طرف الشركتين، ومن خلال الجدول رقم 3-9، نلاحظ أنه توجد بعض الفروقات في نوعية المنتجات وبعض الخدمات المقدمة من طرف الشركتين ويمكن تبيانها كما يلي:

1- تصدير ومبيعات محلية:

تقدم الشركة التونسية منتجات تأمينية تشمل كل من الأنشطة التجارية للشركة (التصدير والمبيعات المحلية) من أجل تسهيل إجراءات الاكتتاب في العقود بالنسبة للشركات التي تمارس أنشطتها على المستوى المحلي والدولي، إضافة إلى تخفيض تكاليف التأمين، وهو ما لا تقدمه الشركة الجزائرية لزيائنها.

2- الشركات الصغيرة والمتوسطة:

وهناك اختلاف آخر يتمثل في المنتجات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث وفي حين تغفل الشركة الجزائرية تقديم نوع من التأمين يتوافق وحجم هذه الشركات، فإن الشركة التونسية تقدم نوعين من عقود التأمين تتلاءم مع متطلبات هذه الشركات نظرا للأهمية التي يتميز بها هذا القطاع، الذي يمكن أن يعزز الصادرات غير النفطية للدولة.

3- تأمين المعارض والصالونات:

من جهة أخرى نلاحظ أن الشركة الجزائرية تقدم نوع آخر وهو تأمين المعارض والصالونات في الخارج من أجل مساعدة الشركات على تحصيل مبالغ في حالة بيعهم لمنتجات خلال المعرض، واسترجاع المعدات أو المنتجات في حالة تحقق إحدى المخاطر السياسية أو التجارية التي تحول دون ذلك، في حين تهمل الشركة التونسية هذا الجانب، أو يمكن أن تكون الشركة قد أدرجت هذا النوع من المخاطر ضمن خدمة تحصيل المستحقات.

4- الخدمات المقدمة:

بالنسبة للخدمات المقدمة فإن كلا الشركتين تقدم خدمة تحصيل المستحقات سواء للزيائن المؤمن لهم أو غير المؤمن لهم، وتقدم الشركة الجزائرية خدمة تتمثل في بيع المعلومات التجارية والاقتصادية والمالية حول المشتريين الأجانب أو البلدان، في حين أن الشركة التونسية جعلت هذه الخدمة متضمنة في عقود التأمين.

5- المخاطر المغطاة:

من خلال ما سبق نلاحظ التشابه الكبير في المنتجات المقدمة من طرف الشركتين، حيث تغطي كلا الشركتين من خلال هذه المنتجات مخاطر عدم الدفع بسبب تحقق أخطار أو أحداث سياسية و/أو تجارية، وإضافة إلى هذه المخاطر فإن الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية تغطي بعض المخاطر المتعلقة بالالتزامات التعاقدية بين طرفي العملية التجارية (البائع والمشتري) التي تؤدي إلى تجميد العقد كامتناع المشتري عن الدفع، من خلال مجموعة من العقود (عقد التأمين المبسط، عقد التأمين الفردي- مخاطر تجارية، عقد التأمين الفردي-مشتري محلي)، في حين تهمل الشركة الجزائرية تغطية هذا النوع من المخاطر، وتغطي فقط مخاطر التصنيع من خلال عقد تأمين القرض الممول ما قبل التصدير ولا يتم ذلك إلا بناء على طلب من المصدر.

6- نسب التغطية:

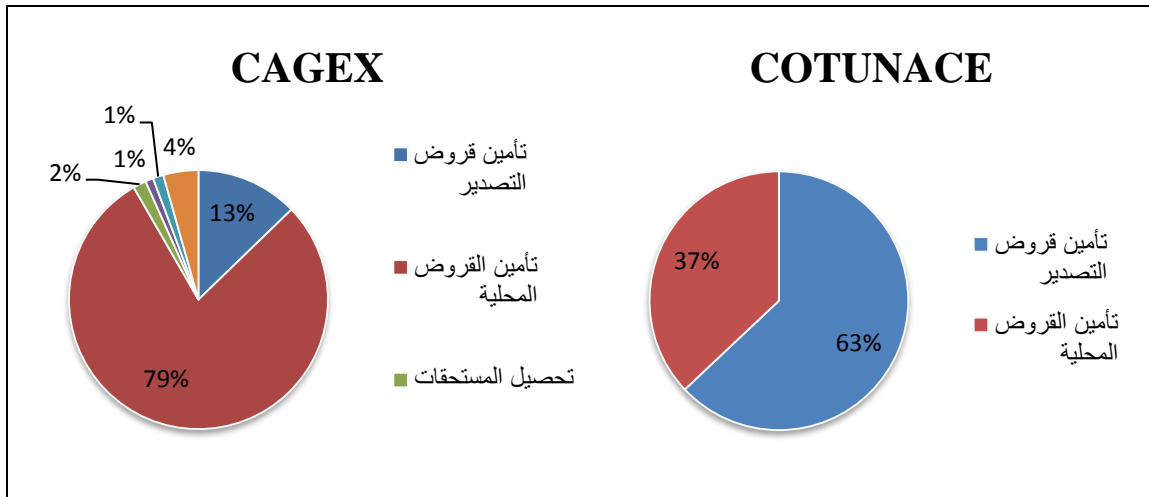
تقدر نسبة التغطية المقدمة من طرف الشركتين بـ: 80% بالنسبة للمخاطر التجارية و90% بالنسبة للمخاطر السياسية، حيث تحاول الشركتين تحميل الزبون جزء من المسؤولية بتحملة نسبة معينة من الخسارة، وهو ما يمنع تعرض شركة التأمين إلى المخاطر الأخلاقية إلا أنه في الواقع فإن كلا الشركتين لا تقدمان التأمين إلا بعد إجراء دراسة للجدارة الائتمانية للمشتري الأجنبي، والبلد المتواجد به، وبالتالي فإن تحقق خطر أخلاقي في حالة التأمين لدى الشركتين غير وارد بسبب الإجراءات والخطوات المتخذة من طرف الشركتين، والتي تعتبر طويلة وقد تؤدي إلى خسارة المصدر للصفقة من جهة ومن جهة أخرى يمكن القول بأن نسبة التغطية سواء للمخاطر التجارية أو المخاطر السياسية تمثل نسبة منخفضة حيث تمثل النسبة الباقية تكلفة إضافية للمصدر في حالة تحقق خطر عدم الدفع إضافة إلى تكلفة التأمين (القسط) التي يدفعها مقابل حصوله على التغطية، وقد يحدث خطر أخلاقي أو اختيار سلبي بالنسبة للشركتين في حالة عقود تأمين ما قبل الشحن المقدم للبنوك، حيث يمكن أن يقوم المصدر الذي تحصل على التمويل بالتهور في استعمال القرض المقدم له أو يقوم باستهلاكه في عمليات أخرى لا تتعلق بالعملية التي تحصل عليه من أجلها، أي يمكن أن تتحقق مخاطر الأداء التي تؤدي إلى خسارة البنك الذي مول العملية وعدم تلقي المشتري الأجنبي للسلع المطلوبة.

كما نلاحظ غياب ضمانات العروض في كل من المنتجات المقدمة من طرف الشركتين ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الدولتين لمؤسسات كبيرة تسمح بالمشاركة في الصفقات الدولية لإنجاز أعمال البنية التحتية في الدول الفقيرة.

الفرع الثاني: هيكل رقم الأعمال

من خلال الجدولين رقم (3-5) و (3-7) يتبين أن كلا الشركتين قد حققتا رقم أعمال كبير نوعا ما خلال فترة الدراسة جراء نشاطهما في تأمين قروض التصدير والقروض المحلية حيث قدر بـ: 5,802 مليون دولار بالنسبة للشركة الجزائرية، و 5,644 مليون دولار بالنسبة للشركة التونسية، والشكل رقم (3-5) يوضح هيكل رقم أعمال الشركتين.

شكل رقم 3-5: مقارنة هيكل رقم الأعمال (CAGEX) و (COTUNACE)



المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لـ (CAGEX) و (COTUNACE)

من خلال الشكل رقم (3-5) نلاحظ أن تأمين القروض المحلية يمثل نسبة كبيرة من رقم أعمال الشركة الجزائرية حيث بلغت 79% من متوسط حجم رقم الأعمال للشركة خلال فترة الدراسة، وهو ما يوحي بوجود نقطة سلبية في الاستراتيجية المتخذة من طرف الشركة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، حيث يمكن للشركة تحقيق نتائج مالية مرضية وهامش ملاءة¹ تسمح لها بالاستمرارية في نشاطها، إلا أنها تضيع فرص كبيرة لاستخدام هذه القدرات المالية للتوسع في نشاطها

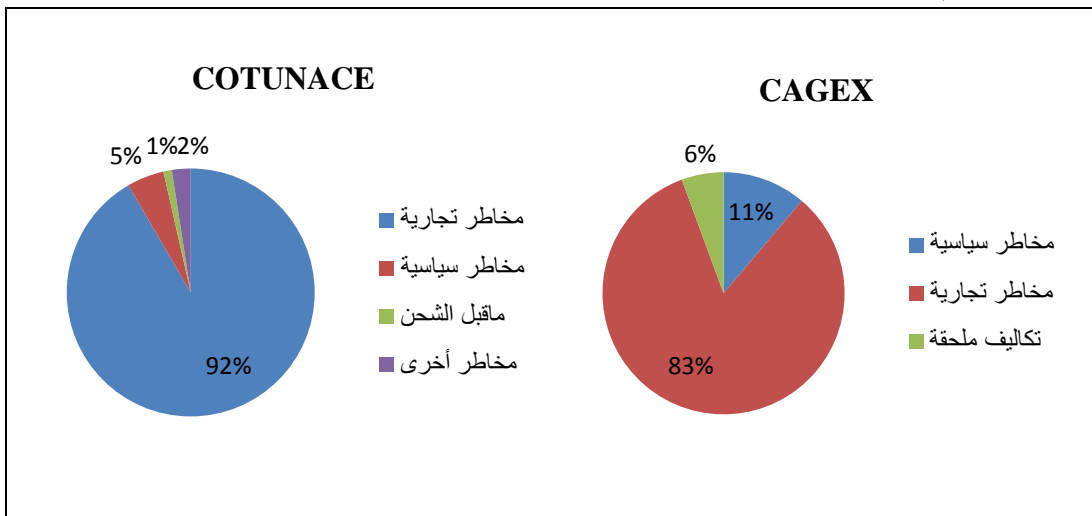
¹ - في تقرير التسيير لمجلس الإدارة والجمعية العامة لسنة 2016 قدرت الملاءة المالية للشركة بحوالي 21 مرة ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقا لما جاء في المرسوم التنظيمي المتعلق بهامش الملاءة الذي يفرض على مؤسسات التأمين توفير هامش ملاءة يساوي على الأقل ما نسبته 15% من الديون التقنية و 20% من الأقساط المكتسبة.

خاصة في تأمين قروض التصدير وجمع أقساط أكبر وبالتالي تحقيق الهدف المنتظر منها في المساهمة في تعزيز وترقية الصادرات غير النفطية ضمن المسعى نحو الوصول إلى التنوع الاقتصادي والخروج من هيمنة الاقتصاد النفطي، حيث يمثل رقم أعمال الشركة من نشاط تأمين قروض التصدير نسبة ضعيفة مقارنة بالشركة التونسية التي قدرت نسبة رقم أعمالها من نشاط تأمين قروض التصدير بـ: 63% من متوسط حجم رقم الأعمال خلال فترة الدراسة وهو ما يبين فعالية الشركة التونسية في تعزيز الصادرات التونسية.

الفرع الثالث: حجم وطبيعة الأقساط

من خلال الجدولين رقم (3-6) و (3-8) يتبين أن كلا الشركتين قد حققتا رقم أعمال مهم من خلال تأمين المخاطر التجارية سواء من تأمين عمليات التصدير أو المبيعات المحلية، في غياب التأمينات الأخرى المقدمة كتأمين الاستثمار والشكل رقم (3-6) يوضح حجم وطبيعة أقساط المحصلة من عملية تأمين قروض التصدير حسب المخاطر المغطاة.

شكل رقم 3-6: مقارنة طبيعة الأقساط المقدمة بين (CAGEX) و (COTUNACE)

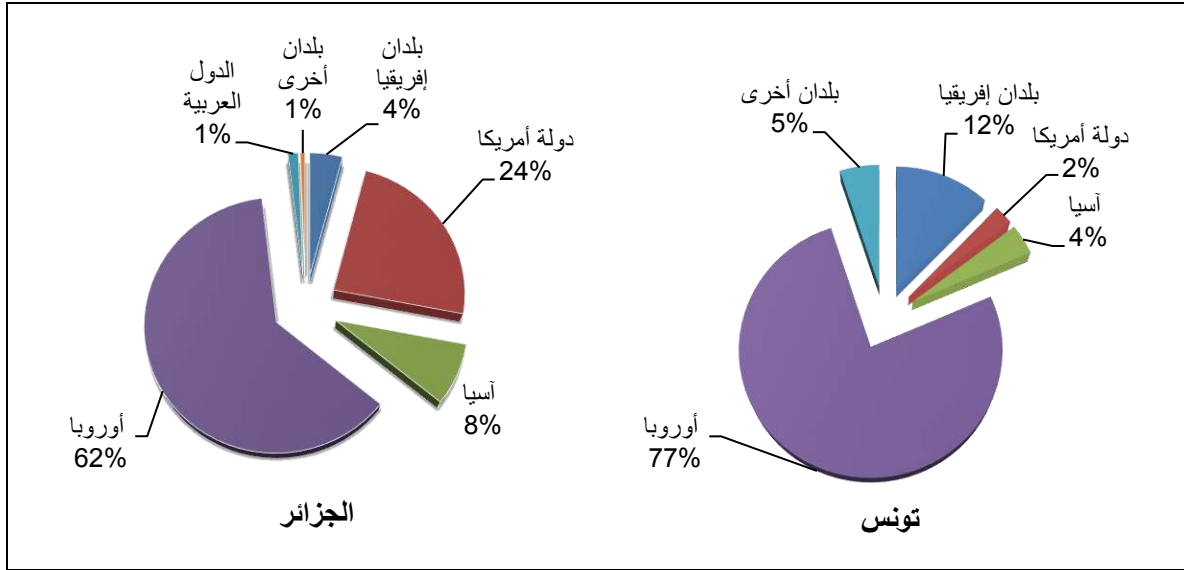


المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لـ (CAGEX) و (COTUNACE)

من خلال الشكل رقم (3-6) نلاحظ أن كل من الشركتين قد حققتا نسب كبيرة من تغطية المخاطر التجارية مقارنة بالمخاطر السياسية، حيث تبلغ نسبة المخاطر التجارية التي تم تغطيتها من طرف شركة (COTUNACE) لتأمين قروض التصدير حوالي 92% في حين تبلغ نسبة المخاطر السياسية المغطاة حوالي 5%، أما بالنسبة للمخاطر التجارية المغطاة من طرف شركة (CAGEX) لتأمين قروض التصدير تبلغ حوالي 83% في حين تبلغ نسبة المخاطر السياسية المغطاة حوالي

11%، وقد يرجع السبب في ارتفاع نسبة المخاطر التجارية المغطاة مقارنة بالمخاطر السياسية إلى وجهة صادرات الدولتين والشكل رقم (3-7) يوضح أهم زبائن الدولتين خلال فترة الدراسة.

شكل رقم 3-7: توزيع الصادرات غير النفطية الجزائرية والتونسية حسب المنطقة الجغرافية



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر) والمعهد الوطني للإحصاء (تونس)

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات غير النفطية لكل من الدولتين تتركز بنسبة كبيرة في أوروبا ثم تليها الدول الإفريقية بالنسبة للصادرات التونسية وأمريكا بنسبة للجزائر وهو ما يوضح بأن نسبة كبيرة جدا من الصادرات الجزائرية غير النفطية موجهة فقط نحو المناطق التي تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة تضمن للمصدرين تفادي خطر عدم الدفع، إلا أنها تمتاز أيضا بدرجة عالية من المنافسة وهو ما قد يؤثر سلبا على الصادرات الجزائرية إذ ينبغي أن تتميز بالجودة وانخفاض السعر للقدرة على احتلال مكانة في هذه الأسواق، وبالتالي يجب التركيز على الأسواق التي تمتاز بدرجة مخاطر مرتفعة على غرار الدول الإفريقية من أجل الرفع من قيمة الصادرات حيث تحتل الدول الإفريقية المرتبة الأولى في نسبة الصادرات المؤمنة في تونس¹.

¹ - التقرير السنوي للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية لسنة 2016.

المبحث الثالث: أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية

في هذا المبحث سنقوم بعرض ومناقشة نتائج كل من الارتباط والانحدار الخطي في كل من تونس والجزائر إضافة إلى اختبار السببية والاتجاه العام والمقارنة بينها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال إجراء مختلف الإختبارات الإحصائية والمتمثلة في تحليل الارتباط، تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبار السببية (Granger Causality)، وتحديد الاتجاه العام للمتغيرات لكل من تونس والجزائر.

الفرع الأول: عرض النتائج المتعلقة بالجزائر

أولاً: تحليل درجة الارتباط بين المتغيرات:

استخدمنا برنامج SPSS 22 لتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة أي بين الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة في الجزائر تم التوصل إلى النتائج الظاهرة في الجدول التالي.

جدول رقم 3-10: الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة حالة الجزائر

| Correlations | | | |
|--------------|---------------------|---------|-----------|
| | | EXP,H,H | CAP, SOUS |
| EXP,H,H | Pearson Correlation | 1 | ,867** |
| | Sig. (2-tailed) | | ,000 |
| | N | 19 | 19 |
| CAP, SOUS | Pearson Correlation | ,867** | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | ,000 | |
| | N | 19 | 19 |

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

وتفسر نتائج جدول تحليل الارتباط كالتالي:

قيمة معامل الارتباط تقدر بـ: 0,867 وهو ارتباط إيجابي قوي ومن الملاحظ أن قيمة مستوى المعنوية (sig) أقل من من مستوى α الذي يساوي 0,01 وعليه نرفض الفرض الصفري القائل بأنه لا توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية ونقبل الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية في الجزائر.

ثانياً: الانحدار الخطي:

استخدمنا برنامج SPSS لتحليل الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 3-11 معامل التحديد حالة الجزائر

| Model Summary ^b | | | | | |
|--------------------------------------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
| 1 | ,867 ^a | ,752 | ,737 | 346,2840 | 1,366 |
| a. Predictors: (Constant), CAP, SOUS | | | | | |
| b. Dependent Variable: EXP,H,H | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يبين الجدول أن معامل التحديد المعدل يساوي 73,7% وهذا معناه أن المتغير المستقل (الصادرات المؤمنة) يفسر 73,7% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصادرات غير النفطية)، ويبين الجدول الموالي نتائج تحليل التباين.

جدول رقم 3-12: جدول تحليل التباين حالة الجزائر

| ANOVA ^a | | | | | | |
|--------------------------------------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
| 1 | Regression | 6178020,146 | 1 | 6178020,146 | 51,521 | ,000 ^b |
| | Residual | 2038514,136 | 17 | 119912,596 | | |
| | Total | 8216534,282 | 18 | | | |
| a. Dependent Variable: EXP,H,H | | | | | | |
| b. Predictors: (Constant), CAP, SOUS | | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

وتفسر نتائج جدول تحليل التباين كالتالي:

يبين الجدول أن قيمة (sig) تقدر بـ: 0,000 وهي أقل من مستوى α ومنه يتم رفض الفرض الصفري القائل بأن الانحدار غير معنوي وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات غير

النفطية والصادرات المؤمنة ويتم قبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي بمعنى أنه توجد علاقة بين المتغير المستقل المتمثل في الصادرات المؤمنة والمتغير التابع المتمثل في الصادرات الجزائرية غير النفطية. والجدول رقم 3-13 يوضح قيمة المعاملات في معادلة الانحدار:

جدول رقم 3-13: معاملات دالة الانحدار حالة الجزائر

| Coefficients ^a | | | | | | |
|---------------------------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 410,594 | 146,607 | | 2,801 | ,012 |
| | x | 8,873 | 1,236 | ,867 | 7,178 | ,000 |

a. Dependent Variable: EXP,H,H

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يبين الجدول رقم 3-13 قيمة الثابت ومعامل نموذج الانحدار الخطي البسيط للصادرات الجزائرية غير النفطية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الصادرات المؤمنة) والمتغير التابع (الصادرات غير النفطية) في الجزائر، وعليه يكون نموذج الصادرات غير النفطية كالتالي:

$$\text{EXP.H.H} = 410,594 + 8,873 \text{CAP.sous}$$

أي أن زيادة الصادرات المؤمنة بقيمة واحدة (مليون دولار) يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ: 8,873 مليون دولار.

الفرع الثاني: عرض النتائج المتعلقة بتونس

أولاً: تحليل درجة الارتباط بين المتغيرات:

باستخدام برنامج SPSS 22 على البيانات التونسية من أجل دراسة الارتباط بين الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة في تونس وتم التوصل إلى النتائج في الجدول رقم (3-14).

جدول رقم 3-14: الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة حالة تونس

| Correlations | | | |
|--------------|---------------------|---------|-----------|
| | | EXP,H,H | CAP, SOUS |
| EXP,H,H | Pearson Correlation | 1 | ,815* |
| | Sig. (2-tailed) | | ,014 |
| | N | 8 | 8 |
| CAP, SOUS | Pearson Correlation | ,815* | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | ,014 | |
| | N | 8 | 8 |

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

وتفسر نتائج جدول تحليل الارتباط كالتالي:

قيمة معامل الارتباط تقدر بـ: 0,815 وهو ارتباط إيجابي قوي ومن الملاحظ أن قيمة مستوى المعنوية (sig) أقل من من مستوى α الذي يساوي 0,05 وعليه نرفض الفرض الصفري القائل بأنه لا توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية ونقبل الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية في تونس.

ثانياً: الانحدار الخطي

استخدمنا برنامج SPSS 22 لتحليل الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 3-15: معامل التحديد حالة تونس

| Model Summary ^b | | | | | |
|--------------------------------------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
| 1 | ,815 ^a | ,664 | ,608 | 514,6920 | 2,580 |
| a. Predictors: (Constant), CAP, SOUS | | | | | |
| b. Dependent Variable: EXP,H,H | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يبين الجدول أن معامل التحديد المعدل يساوي 60,08% وهذا معناه أن المتغير المستقل (الصادرات المؤمنة) يفسر 60,08% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصادرات غير النفطية)، والجدول الموالي يظهر نتائج تحليل التباين لمتغيرات الدراسة المتعلقة بتونس.

جدول رقم 3-16: تحليل التباين حالة تونس

| ANOVA ^a | | | | | | |
|--------------------------------------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
| 1 | Regression | 3137049,102 | 1 | 3137049,102 | 11,842 | ,014 ^b |
| | Residual | 1589446,847 | 6 | 264907,808 | | |
| | Total | 4726495,949 | 7 | | | |
| a. Dependent Variable: EXP,H,H | | | | | | |
| b. Predictors: (Constant), CAP, SOUS | | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يبين الجدول أن قيمة (sig) تقدر بـ: 0,014 وهي أقل من مستوى α ومنه يتم رفض الفرض الصفري القائل بأن الانحدار غير معنوي وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة ويتم قبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي بمعنى أنه توجد علاقة بين المتغير المستقل المتمثل في الصادرات المؤمنة والمتغير التابع المتمثل في الصادرات غير النفطية في تونس والجدول الموالي يوضح قيمة المعاملات في معادلة الانحدار.

جدول رقم 3-17: معاملات دالة الانحدار حالة تونس

| Coefficients ^a | | | | | | |
|--------------------------------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 9344,692 | 1355,284 | | 6,895 | ,000 |
| | CAP, SOUS | 8,562 | 2,488 | ,815 | 3,441 | ,014 |
| a. Dependent Variable: EXP,H,H | | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22

يبين الجدول قيمة الثابت ومعامل نموذج الانحدار الخطي البسيط للصادرات غير النفطية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الصادرات المؤمنة) والمتغير التابع (الصادرات غير النفطية) في تونس، وعليه يكون نموذج الصادرات غير النفطية كالاتي:

$$EXP.H.H=9344,692 + 8,562 CAP.sous$$

أي أن زيادة الصادرات المؤمنة بقيمة واحدة (مليون دولار) يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ: 8,562 مليون دولار.

الفرع الثالث: اختبار العلاقة السببية والاتجاه العام للمتغيرات:

أولاً: العلاقة السببية بين المتغيرات

لم يتسن لنا تطبيق اختبار السببية على البيانات التونسية بسبب صغر حجم العينة، أما بالنسبة للجزائر فقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة حسب معيار **Augmented Dickey Fuller (ADF)** أن كل من السلسلتين EXP-H-H و CAP SOUS مستقرتان عند الفرق الأول¹، وأظهرت نتائج تحديد درجة تأخير المسار (الإبطاء) VAR بالاعتماد على المعيارين Akaike و Schwarz أن درجة تأخير المسار هي 25².

ومن خلال ما سبق تم دراسة اختبار السببية Granger Causality بين المتغيرين EXP-H-H و CAP SOUS عند الفرق الأول وعند درجة تأخير 5، ويظهر الجدول رقم 3-18 نتائج الاختبار.

جدول رقم 3-18: نتائج اختبار السببية (Granger Causality)

| Pairwise Granger Causality Tests | | | |
|----------------------------------|-----|-------------|--------|
| Date: 08/30/19 Time: 12:21 | | | |
| Sample: 1998 2016 | | | |
| Lags: 5 | | | |
| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
| DX does not Granger Cause DY | 13 | 2.13331 | 0.3493 |
| DY does not Granger Cause DX | | 66.1962 | 0.0149 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نجد أن قيمة (Prob) أكبر من مستوى المعنوية في الحالة الأولى حيث تقدر بـ: 0,3493 بالنسبة للفرضية:

H0: x لا تسبب y

H1: x تسبب y

وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي أن الصادرات المؤمنة لا تؤثر في

الصادرات غير النفطية.

¹ أنظر الملاحق من 6 إلى 13 بالنسبة للسلسلة EXP H H والملاحق من 14 إلى 21 بالنسبة للسلسلة CAP SOUS.

² أنظر الملحق رقم 22.

ونجد أن قيمة (Prob) أصغر من مستوى المعنوية وبالنسبة للفرضية:

H0: y لا تسبب x

H1: y تسبب x

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن الصادرات غير النفطية تؤثر على الصادرات المؤمنة.

ثانيا: الاتجاه العام للمتغيرات:

من أجل تدعيم النتائج السابقة قمنا بدراسة الاتجاه العام لكل من متغير الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة في الجزائر وتونس،

1- الاتجاه العام للمتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر:

يوضح الجدول رقم 3-19 نتائج وجود الاتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات غير النفطية بالجزائر.

جدول رقم 3-19: إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات غير النفطية (الجزائر)

| Dependent Variable: EXP_H_H | | | | |
|-----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/27/19 Time: 18:14 | | | | |
| Sample: 1998 2016 | | | | |
| Included observations: 19 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 305.8008 | 123.4503 | 2.477117 | 0.0240 |
| @TREND | 109.9133 | 11.71738 | 9.380360 | 0.0000 |
| R-squared | 0.838082 | Mean dependent var | | 1295.020 |
| Adjusted R-squared | 0.828557 | S.D. dependent var | | 675.6287 |
| S.E. of regression | 279.7486 | Akaike info criterion | | 14.20496 |
| Sum squared resid | 1330408. | Schwarz criterion | | 14.30438 |
| Log likelihood | -132.9471 | Hannan-Quinn criter. | | 14.22179 |
| F-statistic | 87.99115 | Durbin-Watson stat | | 1.828567 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الاتجاه العام موجب ويقدر بـ: 109,9133، ومعنوي إحصائية حيث قدرت قيمة (Prob) بـ: 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 0,05، وعليه فإن الاتجاه العام للصادرات غير النفطية يتجه نحو الزيادة بصفة عامة.

وبالنسبة للصادرات المؤمنة يبين الجدول 3-20 النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج

.Eviews 9

جدول رقم 3-20: إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات المؤمنة (الجزائر)

| Dependent Variable: CAP_SOUS | | | | |
|------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/27/19 Time: 18:17 | | | | |
| Sample: 1998 2016 | | | | |
| Included observations: 19 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 8.261363 | 15.00922 | 0.550419 | 0.5892 |
| @TREND | 10.15767 | 1.424612 | 7.130135 | 0.0000 |
| R-squared | 0.749406 | Mean dependent var | | 99.68043 |
| Adjusted R-squared | 0.734665 | S.D. dependent var | | 66.02933 |
| S.E. of regression | 34.01214 | Akaike info criterion | | 9.990613 |
| Sum squared resid | 19666.04 | Schwarz criterion | | 10.09003 |
| Log likelihood | -92.91082 | Hannan-Quinn criter. | | 10.00744 |
| F-statistic | 50.83882 | Durbin-Watson stat | | 0.763423 |
| Prob(F-statistic) | 0.000002 | | | |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الاتجاه العام موجب ويقدر بـ: 10,15767، ومعنوي إحصائيا حيث قدرت قيمة (prob) بـ: 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 0,05، وعليه فإن الاتجاه العام للصادرات المؤمنة يتجه نحو الزيادة بصفة عامة.

2- الاتجاه العام للمتغيرات بالنسبة لحالة تونس:

بالنسبة للإتجاه العام للمتغيرات بالنسبة لتونس يظهر الجدول رقم 3-21 الإتجاه العام لمتغير الصادرات غير النفطية.

جدول رقم 3-21: إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات غير النفطية (تونس)

| Dependent Variable: EXP_H_H | | | | |
|-----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/27/19 Time: 18:26 | | | | |
| Sample: 2010 2017 | | | | |
| Included observations: 8 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 14818.71 | 393.9925 | 37.61164 | 0.0000 |
| @TREND | -243.5444 | 94.18223 | -2.585885 | 0.0414 |
| R-squared | 0.527067 | Mean dependent var | | 13966.30 |
| Adjusted R-squared | 0.448245 | S.D. dependent var | | 821.7139 |
| S.E. of regression | 610.3706 | Akaike info criterion | | 15.87833 |

| | | | |
|-------------------|-----------|----------------------|----------|
| Sum squared resid | 2235314. | Schwarz criterion | 15.89819 |
| Log likelihood | -61.51331 | Hannan-Quinn criter. | 15.74438 |
| F-statistic | 6.686799 | Durbin-Watson stat | 2.297276 |
| Prob(F-statistic) | 0.041440 | | |

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الاتجاه العام سالب ويقدر بـ: -243,54، ومعنوي إحصائياً حيث قدرت قيمة (Prob) بـ: 0,0414 وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 0,05، وعليه فإن الاتجاه العام للصادرات غير النفطية يتجه نحو الانخفاض بصفة عامة، وبالنسبة لمتغير الصادرات التونسية المؤمنة يظهر الجدول الموالي نتائج الاتجاه العام.

جدول رقم 3-22: إختبار وجود الإتجاه العام بالنسبة لمتغير الصادرات المؤمنة (تونس)

| Dependent Variable: CAP_SOUS | | | | |
|------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 08/27/19 Time: 18:27 | | | | |
| Sample: 2010 2017 | | | | |
| Included observations: 8 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 636.1546 | 27.59229 | 23.05552 | 0.0000 |
| @TREND | -27.53022 | 6.595819 | -4.173890 | 0.0059 |
| R-squared | 0.743824 | Mean dependent var | | 539.7988 |
| Adjusted R-squared | 0.701128 | S.D. dependent var | | 78.18985 |
| S.E. of regression | 42.74579 | Akaike info criterion | | 10.56074 |
| Sum squared resid | 10963.22 | Schwarz criterion | | 10.58060 |
| Log likelihood | -40.24295 | Hannan-Quinn criter. | | 10.42679 |
| F-statistic | 17.42136 | Durbin-Watson stat | | 1.777470 |
| Prob(F-statistic) | 0.005853 | | | |

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الاتجاه العام سالب ويقدر بـ: -27,53، ومعنوي إحصائية حيث قدرت قيمة (Prob) بـ: 0,0059 وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 0,05، وعليه فإن الاتجاه العام للصادرات المؤمنة يتجه نحو الانخفاض بصفة عامة.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

في هذا المطلب سيتم مناقشة نتائج الاختبارات التي تم تطبيقها ويتعلق الأمر بتحليل الارتباط الخطي، الانحدار الخطي البسيط، اختبار السببية والاتجاه العام.

الفرع الأول: مناقشة نتائج الارتباط والانحدار الخطي البسيط:

أسفرت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقة طردية قوية معنوية إحصائياً بين المتغير المستقل (تأمين قروض التصدير) والمتغير التابع (الصادرات غير النفطية) في كل من الجزائر وتونس، كما أسفرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عن وجود علاقة تفسيرية معنوية إحصائياً بين متغيرات الدراسة حيث قدرت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Squar) بالنسبة للجزائر بـ: 73,7% أما بالنسبة لتونس فقدرت بـ: 60,8%، وبالتالي توجد علاقة بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية في كل من الجزائر وتونس، حيث يقدر حجم الزيادة في الصادرات غير النفطية الناتج عن زيادة الصادرات المؤمنة بوحدة واحدة أي بمليون دولار، بحوالي: 8,9 مليون دولار بالنسبة للصادرات الجزائرية غير النفطية الجزائرية، وبحوالي 8,6 مليون دولار بالنسبة للصادرات التونسية غير النفطية، وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة ماعدا دراستي (Mah, J.S 2006, 2003) في كل من بريطانيا واليابان، ودراسة (Garwal, N. And Z. Wang, 2018) في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين لم يتوصلوا إلى وجود أثر إيجابي لتأمين قروض التصدير على الصادرات.

وبالنسبة للجزائر فإن الصادرات غير النفطية لا تزال تمثل نسبة ضئيلة وهامشية بالنسبة إلى مجموع الصادرات حيث تبلغ حوالي 6% من إجمالي الصادرات الجزائرية، مقارنة بالصادرات التونسية غير النفطية التي تمثل حوالي 94% من إجمالي الصادرات التونسية، إضافة إلى أن الصادرات الجزائرية غير النفطية تتضمن نسبة كبيرة من منتجات المشتقات النفطية التي تصنف على أنها صادرات غير نفطية، ويرجع ذلك إلى ضعف وعدم الاستقرار في السياسات المتخذة من طرف الحكومات العديدة المتعاقبة على الدولة الجزائرية من أجل ترقية الصادرات غير النفطية والوصول إلى التنوع الاقتصادي للخروج من هيمنة القطاع النفطي وما يصاحبه من أزمات، ويتجلى ذلك من جهة في القيمة الكبيرة لمعامل الاختلاف التي توحى بوجود تقلبات كبيرة في قيم الصادرات غير النفطية وتأمين قروض التصدير، حيث قدر بـ: 52,17% بالنسبة للصادرات الجزائرية غير النفطية مقارنة بـ: 5,88% بالنسبة للصادرات التونسية غير النفطية، و66,24% بالنسبة للصادرات الجزائرية المؤمنة مقارنة بـ: 14,49% بالنسبة للصادرات التونسية المؤمنة، ويتجلى من جهة أخرى أيضا في ضعف نشاط الشركة (CAGEX) في تأمين قروض التصدير حيث يمثل حوالي 11,6% من إجمالي رقم أعمال الشركة مقارنة بـ: 62,97% بالنسبة لنشاط الشركة (COTUNACE).

وإضافة إلى ذلك فإن التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية لكل من الجزائر وتونس في الشكل 3-7 يبين أن حجم هذه الصادرات نحو الدول التي تتمتاز بدرجة مخاطر مرتفعة وانخفاض معدل الدخل يشكل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey, 2002)، (Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013)، (Brandi, C. and B. Schmitz, 2015) و (Egger, P. and T. Url, 2006) الذين توصلوا إلى أن أثر تأمين قروض التصدير يزداد مع انخفاض معدل الدخل لوجهة التصدير.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج اختبار السببية والاتجاه العام للمتغيرات

1- نتائج اختبار السببية:

تبين نتيجة اختبار السببية أن التغيرات في قيم تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) لا تؤثر على حجم الصادرات غير النفطية، وإنما العكس أي أن التغيرات في قيم الصادرات غير النفطية تؤدي إلى تغير في قيم تأمين قروض التصدير المقدم من طرف الشركة (CAGEX)، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Mah, J.S 2003) في بريطانيا ودراسة (Mah, J.S 2006) في اليابان والذي توصل إلى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات في كلتا الدراستين، كما تختلف أيضا مع دراسة (شربي محمد الأمين، 2011) في الجزائر الذي توصل إلى وجود علاقة سببية بين تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة (CAGEX) والصادرات الجزائرية غير النفطية.

إلا أنه لا يمكن الجزم بعدم وجود دور لهذه الشركة في ترقية أو التأثير على الصادرات غير النفطية وذلك نظرا لطبيعة متغير التأمين، حيث تؤدي الشركة دورا آخر وهو تخفيض درجة عدم اليقين بالنسبة للمصدرين إذ يمكن أن يستغني المصدر عن التأمين من أجل تخفيض التكاليف، خاصة بالنسبة للمخاطر التجارية، وذلك بعد عدة صفقات مع نفس المشتري الأجنبي والتي تجعل المصدر على دراية بالجداراة الائتمانية لهذا المشتري، أما بالنسبة للمخاطر السياسية فإن الحجم المنخفض للأقساط المحصلة من طرف شركة (CAGEX) من تأمين قروض التصدير ضد المخاطر السياسية¹، إضافة إلى التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية الذي يبين بأن نسبة كبيرة من

¹ أنظر الجدول رقم 3-6 في المبحث الثاني.

الصادرات الجزائرية غير النفطية تتجه نحو أوروبا وأمريكا والتي تتميزان بدرجة مخاطر منخفضة¹، وبالتالي فإن المصدر الجزائري يتميز بدرجة منخفضة من عدم اليقين ضد المخاطر السياسية وهو ما يجعله يستغني عن تأمين قروض التصدير لتأمين صادراته.

ومما سبق يمكن استخلاص نتيجتين مهمتين الأولى تتمثل في أن دور الشركة (CAGEX) في تغطية المخاطر السياسية ضعيف خاصة نحو المناطق ذات الدخل المنخفض ودرجة مخاطر مرتفعة والتي تعتبر وجهة مهمة من أجل التوسع والاستحواذ عليها وبالتالي ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية، وتتمثل النتيجة الثانية في أن حجم الصادرات يزيد نحو الدول التي تتمتع بجدارة ائتمانية وناتج محلي إجمالي مرتفع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات كل من (Brunner, H.-P. and J. (2007)، (Farinha, 2015)، (Baltensperger, E. and N. Herger, 2009)، (Kotowski, M, 2007)، (Janda, K., E. (2013)، (Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013)، (K., E. Michalikova, et al, 2013)، (Rienstra- Munnicha, P. and C. G. Turvey, 2002) و (Michalikova, et al, 2013).

من جهة أخرى فإن نوعية المنتجات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية والتي أهملت الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركة التونسية رغم أهمية هذا القطاع، تبين أن تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة (CAGEX) يقتصر فقط على الشركات المصدرة ذات الحجم الكبير والتي تتمتع بخبرة سابقة في معاملاتها التصديرية تمكنها من اكتساب صفقات مع مستوردين يتمتعون بجدارة ائتمانية ومن دول منخفضة المخاطر، وهو ما يفسر عدم وجود علاقة متبادلة بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية بل يقتصر الأثر فقط على تأثير التأمين بالتغيرات التي تحصل في الصادرات غير النفطية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات كل من (Agarwal, N. and Z. (2018)، (Wang, 2018)، (Badinger, H. and T. Url, 2013)، (Abraham, F. and G. Dewit, 2000) و (Felbermayr, G. J. and E. Yalcin, 2013).

2- نتائج الاتجاه العام للمتغيرات:

¹ يؤخذ في الحسبان نوعين من المخاطر الرئيسية لتصنيف الدول حسب درجة هذه المخاطر: الخطر الأمني (النزاعات والإرهاب) والهشاشة السياسية والاجتماعية. في حين أن الأولى تمنع مباشرة الشركات من القيام بأنشطتها، فإن الثانية لها تأثير غير مباشر، ومن بين أهم مؤشرات تصنيف الدول حسب درجة المخاطر هو مؤشر المخاطر السياسية لـ: 159 دولة الذي تصدره شركة COFACE <https://www.coface.com/News-Publications/News/New-Coface-Political-Risk-Index-in-159-countries>

توضح نتائج اختبار تحديد الاتجاه العام للمتغيرات أن كلاهما يتجه نحو الزيادة بالنسبة للجزائر، في حين أن كل من المتغيرين يتجهان نحو الانخفاض بالنسبة لتونس، وهو ما يؤكد وجود علاقة طردية بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية، حيث تبين هذه العلاقة أن لتأمين قروض التصدير دورا مهما في ترقية الصادرات غير النفطية، وتفسر هذه النتيجة بأن الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (CAGEX) تؤدي دورها بصفة عادية سواء في أوقات الاستقرار الاقتصادي أو الأزمات* من خلال توفير الحماية اللازمة والتعويض في حالة تحقق إحدى المخاطر السياسية أو التجارية المؤمنة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Badinger, H. and T. (2013) و (Auboin, M. and M. Engemann, 2012).

أما في حالة تحقق أحداث خارجية لا تدخل ضمن نطاق المخاطر التي تغطيها شركة تأمين قروض التصدير سيؤدي إلى انخفاض الصادرات غير النفطية وبالتالي انخفاض الصادرات المؤمنة كما حدث بالنسبة للحوض المنجمي في تونس سنة 2011 والتي أدت إلى انخفاض الصادرات التونسية غير النفطية إضافة إلى انخفاض الصادرات المؤمنة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شري محمد الأمين، 2011) التي توصلت إلى وجود أثر متبادل بين الصادرات غير النفطية وتأمين قروض التصدير، وتجدر الإشارة إلى الرأي القائل بأنه يصعب على هذه المؤسسة (الحوض المنجمي) الحصول على تمويل من طرف البنوك لأجل أنشطته التصديرية (Hogan, J. 1990) خصوصا وأنه في هذا الوضع سيسعى إلى البحث عن عملاء جدد وتوسيع نطاق معاملته من أجل التدارك، إلا أن البنوك في مثل هذه الأوقات تكون أكثر حذرا بشأن الإقراض خاصة عند التعامل مع مستوردين جدد لا تتوفر معلومات كافية عنهم، وهو ما حدث فعلا حيث لم ينتعش نشاط الحوض المنجمي منذ الأحداث التي أضرت بنشاطه إلى غاية سنة 2016¹، وهو ما يشير إلى وجود إخفاقات في سوق التمويل في تونس، حيث كان المفترض في هذه الحالة أن تلعب الشركة (COTUNACE) دوراً أكثر فائدة في تعزيز وضع المجمع الكيميائي مع البنك من أجل الحصول على التمويل، مما يساعد على الحفاظ على استقرار تدفق النشاط التجاري في الأوقات الصعبة.

* نظرا لما تميزت به فترة الدراسة المتعلقة بالبيانات الجزائرية (1998-2016) من تقلبات اقتصادية أهمها أزمة 2008 وانخفاض اسعار النفط ابتداء من سنة 2014.

¹ التقرير السنوي لشركة COTUNACE لسنة 2016، ص 11.

وبالنسبة للجزائر فإن الوضع المتدهور الذي يتميز به الدعم الذي تقدمه الحكومة الجزائرية في شكل تمويل للصادرات من طرف الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) سواء في أوقات الاستقرار الاقتصادي أو الأزمات، وعدم فعاليته في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية (شربي محمد الأمين، 2011)، بسبب طريقة وإجراءات منحه من جهة ومن جهة إلى طول مدة الانتظار من أجل الحصول عليه والتي قد تؤول إلى عدم الحصول على التعويض من طرف الصندوق، وما يؤكد ذلك هو الاتفاقية المبرمة بين الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات والصندوق الخاص بترقية الصادرات من أجل تغطية النفقات التي تكبدها المصدر خلال مشاركته في المعارض والصالونات الدولية، حيث لم يتم تعويض هذه النفقات من طرف الصندوق¹، وهو ما يمثل فشلا أو اخفاقات في سوق التمويل في الجزائر يؤدي إلى الحد من ممارسة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات لنشاطها في تأمين قروض التصدير وتعزيز وضع المصدر مع البنك من القطاع الخاص من أجل الحصول على التمويل، ويبقى دورها متمثل في المحافظة على استقرار الأرباح في الأوقات الجيدة فقط نحو مناطق منخفضة المخاطر.

أما بالنسبة لتونس فرغم اعتماد الحكومة التونسية بصفة كبيرة على السياحة كمصدر أساسي للدخل إلا أن حجم صادراتها غير النفطية يتجاوز حجم الصادرات غير النفطية بالجزائر حيث يقدر متوسط حجم الصادرات غير النفطية التونسية بحوالي الضعف 10 مرات مقارنة بالجزائر حيث يقدر بحوالي 14 مليار دولار في تونس في حين يبلغ حوالي 1,2 مليار دولار في الجزائر، ويؤكد الاتجاه العام السلبي لكل من الصادرات التونسية غير النفطية والصادرات المؤمنة وجود علاقة طردية بين المتغيرين من جهة، ومن جهة أخرى يعكس آثار الأزمة التي تعاني منها الدولة التونسية منذ الاضطرابات السياسية لسنة 2011، رغم الاستقرار والانسجام في السياسات المتخذة من طرف الحكومة التونسية التي تنعكس في قيمة معامل الاختلاف الذي قدر بـ: 5,88% بالنسبة للصادرات التونسية غير النفطية، و14,49% بالنسبة للصادرات المؤمنة.

¹ مقابلة مع مسؤولة بالصندوق الخاص بتمويل الصادرات (FSPE) على مستوى وزارة التجارة، بتاريخ 07 فيفري 2018.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة والمتعلقة بماهية الدور الذي تلعبه الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر مقارنة بنظيرتها التونسية وذلك بناء على بيانات تأمين قروض الصادرات الخاصة بالشركتين وبيانات الصادرات غير النفطية لكل من الدولتين، حيث قمنا بإجراء مقارنة على مجموعة البيانات المتوفرة حول متغيرات الدراسة لكل من الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) والشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (CAGEX) حسب نوعية المنتجات وهيكل رقم الأعمال وحجم وطبيعة الأقساط وتوصلنا إلى أن مجموعة المنتجات المقدمة من طرف الشركة التونسية تستهدف جميع أنواع المتعاملين في التجارة الخارجية والمحلية واهتمامها بتوفير منتجات متعددة للشركات الصغيرة والمتوسطة على عكس الشركة الجزائرية، ومن جهة أخرى توصلنا إلى الاختلاف الكبير بين الشركتين في هيكل رقم الأعمال حيث يشكل تأمين قروض التصدير نسبة كبيرة من هيكل رقم أعمال الشركة التونسية على عكس الشركة الجزائرية حيث شكل نسبة ضئيلة تبين ضعف الشركة في هذا المجال، إضافة إلى الانخفاض الكبير في حجم المخاطر السياسية المؤمنة من طرف الشركتين.

ومن جهة أخرى قمنا بالمقارنة بين أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه كل من الشركتين على الصادرات غير النفطية لكل دولة من خلال تطبيق كل من نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار السببية Granger Causality وأظهرت نتائج الانحدار أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة في كل من الدولتين، وأسفرت نتائج اختبار السببية أنه لا توجد علاقة متبادلة بين المتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر ويؤثر المتغير التابع في المتغير المستقل فقط.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الأطروحة معالجة إشكالية تمحورت حول الدور الذي تلعبه كل من الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (CAGEX) والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وتونس، حيث حاولنا معالجة هذه الاشكالية من خلال ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار النظري لتأمين قروض التصدير وقمنا في الفصل الثاني بتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من أجل الاستفادة منها في معالجة الاشكالية المطروحة وتوجيه منحى البحث على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، أما في الفصل التطبيقي قمنا بدراسة وتحليل الدور الذي تلعبه كل من الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE) في ترقية الصادرات غير النفطية لكل من الجزائر وتونس.

وللإجابة على الإشكاليات الفرعية واختبار صحة فرضيات الدراسة تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى قسمين، حيث تم إجراء مقارنة بين الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE) وذلك حسب طبيعة المنتجات المقدمة من طرف الشركتين، رقم الأعمال المحقق وحجم وطبيعة الاقساط، كون هذه المتغيرات تمثل أهم العناصر التي تسمح لشركات التأمين بتأدية نشاطها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، كما قمنا بدراسة طبيعة العلاقة بين تأمين قروض التصدير المقدم من طرف الشركتين والصادرات غير النفطية في كل دولة، وذلك باستخدام عدة اختبارات منها تحليل الارتباط الخطي والانحدار الخطي البسيط إضافة دراسة كل من اختبار السببية (Granger Causality) ودراسة الاتجاه العام للمتغيرات، ويمكن حوصلة نتائج البحث والاقتراحات العامة على النحو التالي:

1- نتائج البحث:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي مكنتنا من اختبار الفرضيات وإثبات صحتها أو نفيها، ويمكن حوصلة هذه النتائج كما يلي:
أولاً: اختبار الفرضية الأولى التي تنص على " تسهم الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات من خلال تأمين قروض التصدير الذي تمنحه في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية بشكل ضعيف":

أظهرت نتائج تحليل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل ارتباط إيجابي قوي بين الصادرات الجزائرية غير النفطية والصادرات المؤمنة حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,867، وأظهرت نتائج تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط أن الانحدار معنوي احصائيا بمعنى أنه توجد

علاقة بين تأمين قروض التصدير الذي تمنحه الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) والصادرات الجزائرية غير النفطية، حيث تفسر التغيرات التي تحدث في قيم تأمين قروض التصدير (المتغير المستقل) ما نسبته 73,7% من التغيرات التي تحدث في قيم الصادرات الجزائرية غير النفطية (المتغير التابع)، وأظهرت معادلة الانحدار أن أي زيادة بقيمة واحدة (واحد مليون دولار) في تأمين قروض التصدير الذي تمنحه الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات يؤدي إلى زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية بـ: 8,873 مليون دولار.

ويرجع هذا الأثر الايجابي الكبير أو القوي لتأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية، إلى حجم الصادرات غير النفطية المتمثلة في المشتقات النفطية حيث تمثل الصادرات الجزائرية غير النفطية نسبة هامشية بالنسبة إلى مجموع الصادرات، وذلك بسبب ضعف وعدم الاستقرار في السياسات المتخذة من طرف الحكومات العديدة المتعاقبة على الدولة الجزائرية، حيث يتجلى ذلك في القيمة الكبيرة لمعامل الاختلاف التي توحى بوجود تقلبات كبيرة في قيم الصادرات غير النفطية وتأمين قروض التصدير، حيث قدر بـ: 52,17% بالنسبة للصادرات الجزائرية غير النفطية و 66,24% بالنسبة للصادرات المؤمنة.

وإضافة إلى ذلك فإن التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية يبين أن حجم هذه الصادرات نحو الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة وانخفاض معدل الدخل، يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، وتشكل الدول الأوروبية نسبة كبيرة تقدر بحوالي 62% من إجمالي الصادرات الجزائرية غير النفطية، كما تشكل الأقساط المحصلة من طرف الشركة (CAGEX) لتأمين المخاطر السياسية نسبة ضعيفة تقدر بحوالي 11% من إجمالي الأقساط المحصلة.

وأُسفرت نتائج تطبيق اختبار سببية جرانجر (Granger Causality) أن المتغير التابع يسبب المتغير المستقل، بمعنى أن أي تغير يحدث في الصادرات الجزائرية غير النفطية يؤدي إلى تغير في قيم تأمين قروض التصدير، وعدم وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين، كما أظهرت نتائج دراسة الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة عن وجود اتجاه عام ايجابي في الجزائر أي أن كل من الصادرات الجزائرية غير النفطية والصادرات المؤمنة يتجهان نحو الزيادة بشكل عام.

خاتمة

ومما سبق فإنه يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "تسهم الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات في ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية بشكل ضعيف".

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية التي تنص على " تسهم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية من خلال تأمين قروض التصدير الذي تمنحه في ترقية الصادرات التونسية غير النفطية بشكل قوي":

أظهرت نتائج تحليل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل ارتباط إيجابي قوي بين الصادرات الجزائرية غير النفطية والصادرات المؤمنة حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,815، وأظهرت نتائج تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط أن الانحدار معنوي احصائيا بمعنى أنه توجد علاقة بين تأمين قروض التصدير الذي تمنحه الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) والصادرات التونسية غير النفطية، حيث تفسر التغيرات التي تحدثت في قيم تأمين قروض التصدير (المتغير المستقل) ما نسبته 60,08% من التغيرات التي تحدثت في قيم الصادرات التونسية غير النفطية (المتغير التابع)، وأظهرت معادلة الانحدار أن أي زيادة بقيمة واحدة (واحد مليون دولار) في تأمين قروض التصدير الذي تمنحه الشركة (COTUNACE) يؤدي إلى زيادة في الصادرات التونسية غير النفطية بـ: 8,562 مليون دولار.

تمثل الصادرات التونسية غير النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات حيث تقدر بحوالي 94 %، إضافة إلى أن قيمة معامل الاختلاف التي تقدر بـ: 5,88% بالنسبة للصادرات التونسية غير النفطية و 14,49% بالنسبة للصادرات المؤمنة، توحى باستقرار قيم كل من الصادرات غير النفطية وتأمين قروض التصدير وتعكس استقرار في السياسات المتخذة من طرف الحكومة التونسية من أجل ترقية الصادرات بما فيها شركة (COTUNACE).

وإضافة إلى ذلك فإن التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية غير النفطية يبين أن حجم هذه الصادرات نحو الدول التي تمتاز بدرجة مخاطر مرتفعة وانخفاض معدل الدخل، يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات حيث تشكل الدول الأوروبية نسبة كبيرة تقدر بحوالي 77% من الصادرات التونسية غير النفطية، كما تشكل الأقطاط المحصلة من طرف الشركة (COTUNACE) لتأمين المخاطر السياسية نسبة ضعيفة تقدر بحوالي 4,84% من إجمالي الأقطاط المحصلة.

خاتمة

أما في حالة تحقق أحداث خارجية لا تدخل ضمن نطاق المخاطر التي تغطيها شركة تأمين قروض التصدير، كالأحداث السياسية التي حدثت بتونس إضافة إلى الأحداث التي وقعت الحوض المنجمي والتي أدت إلى انخفاض الصادرات التونسية غير النفطية إضافة إلى انخفاض الصادرات المؤمنة، حيث لم ينتعش نشاط الحوض المنجمي منذ الأحداث التي أضرت بنشاطه إلى غاية سنة 2016، وهو ما يشير إلى وجود إخفاقات في سوق التمويل في تونس، حيث كان المفترض في هذه الحالة أن تلعب الشركة (COTUNACE) دوراً أكثر فائدة في تعزيز وضع هذا الحوض مع البنك من أجل الحصول على التمويل، مما يساعد على الحفاظ على استقرار تدفق النشاط التجاري في الأوقات الصعبة.

ومن جهة أخرى تعكس نتائج الاتجاه العام السلبي لكل من الصادرات التونسية غير النفطية والصادرات المؤمنة من جهة آثار الأزمة التي تعاني منها الدولة التونسية منذ الإضطرابات السياسية لسنة 2011 رغم الاستقرار والانسجام في السياسات المتخذة من طرف الحكومة التونسية التي تنعكس في قيمة معامل الاختلاف، ومن جهة أخرى تبين ضعف الشركة (COTUNACE) في تأدية نشاطها إذ يفترض أن تسهم في المحافظة على تدفق النشاط التجاري خاصة في أوقات الازمات.

ومما سبق يتبين لنا ضعف نشاط الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية في ترقية الصادرات غير النفطية التونسية وعليه يتم نفي الفرضية الثانية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على " تتمثل أهم الفروقات بين الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية في طبيعة المنتجات المقدمة ورقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين قروض التصدير":

أظهرت نتائج المقارنة بين الشركتين (CAGEX) و (COTUNACE) حسب نوعية المنتجات، هيكل رقم الأعمال وحجم وطبيعة الأقساط أن مجموعة المنتجات المقدمة من طرف الشركة التونسية تستهدف جميع أنواع المتعاملين في التجارة الخارجية والمحلية واهتمامها بتوفير منتجات متعددة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى فإن نوعية المنتجات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية والتي أهملت قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركة التونسية رغم أهمية هذا القطاع، تبين أن تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة (CAGEX) يقتصر فقط على الشركات

خاتمة

المصدرة ذات الحجم الكبير والتي تتمتع بخبرة سابقة في معاملاتها التصديرية تمكنها من اكتساب صفقات مع مستوردين يتمتعون بجدارة ائتمانية ومن دول منخفضة المخاطر.

ومن جهة أخرى فإن الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية تغطي بعض المخاطر المتعلقة بالالتزامات التعاقدية بين طرفي العملية التجارية (البائع والمشتري) التي تؤدي إلى تجميد العقد كامتناع المشتري عن الدفع، وذلك من خلال مجموعة من العقود (عقد التأمين المبسط، عقد التأمين الفردي- مخاطر تجارية، عقد التأمين الفردي-مشتري محلي)، في حين تهمل الشركة الجزائرية تغطية هذا النوع من المخاطر، وتغطي فقط مخاطر التصنيع من خلال عقد تأمين القرض الممول ما قبل التصدير ولا يتم ذلك إلا بناء على طلب من المصدر.

وبالنسبة لهيكل رقم الأعمال المحقق من طرف الشركتين توصلنا إلى الاختلاف الكبير بين الشركتين حيث يشكل نشاط تأمين قروض التصدير نسبة كبيرة من هيكل رقم أعمال الشركة التونسية (حوالي 63% من إجمالي رقم الأعمال) على عكس الشركة الجزائرية حيث شكل نسبة ضئيلة تبين ضعف الشركة في هذا المجال، (حوالي 12% من إجمالي رقم الأعمال).

أما بالنسبة لطبيعة وحجم الأقساط لاحظنا الانخفاض الكبير في حجم الأقساط المحصلة من طرف الشركتين لتأمين قروض التصدير ضد المخاطر السياسية حيث قدرت بحوالي 5% من إجمالي الأقساط بالنسبة للشركة التونسية و 11% بالنسبة للشركة الجزائرية، و يبين التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للدولتين بأن نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية تتجه نحو أوروبا وأمريكا والتي تتميزان بدرجة مخاطر منخفضة، وبالتالي فإن المؤسسات المصدرة تتميز بدرجة منخفضة من عدم اليقين ضد المخاطر السياسية وهو ما يجعلها تستغني عن تأمين قروض التصدير لتأمين صادراته.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا بأن أهم الفروقات بين الشركتين (CAGEX) و(COTUNACE) تتمثل في طبيعة بعض المنتجات وهيكل رقم الأعمال المحقق من نشاط تأمين قروض التصدير وعليه يتم قبول صحة الفرضية الثالثة.

2- الاقتراحات:

على ضوء نتائج البحث يمكن اقتراح بعض الاقتراحات كما يلي:

- ضرورة منح منتجات تأمينية تتماشى مع طبيعة الشركات المصدرة في الجزائر من طرف الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات الجزائرية.
- منح تحفيزات للمصدرين للتوجه نحو الأسواق التي تمتاز بدرجة مخاطر مرتفعة بعيدا عن الأسواق ذات المنافسة القوية، وذلك عن طريق تخفيض في أسعار الأقساط والرفع من حجم التغطية نحو هذه الأسواق من أجل المساهمة في ترقية الصادرات غير النفطية والخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.
- ضرورة استغلال النتائج المالية الكبيرة المحققة من طرف الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات وعدم تضييع فرصة التوسع في نشاط تأمين قروض التصدير الذي يعتبر ضعيفا مقارنة بتأمين القروض المحلية.
- ضرورة فتح فروع لشركة (CAGEX) في ولايات أخرى بحكم جهل الكثير من المصدرين في الجزائر، حيث ليس بالضرورة أن يكون فتح الفروع حسب المنطقة الجغرافية بل حسب نسبة مساهمة كل ولاية في التصدير.

3- آفاق البحث:

اقتصر البحث على دراسة دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، حيث تم تحليل أثر تأمين قروض التصدير الذي تقدمه هذه الشركات على الحجم الاجمالي الصادرات غير النفطية، وإجراء مقارنة بين الشركة الجزائرية والتونسية، إلا أن طبيعة البيانات لم تسمح بتوفير نتائج مفصلة تشرح الدور الذي تؤديه هذه الشركات في ترقية الصادرات غير النفطية، وعليه يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أشمل وأعمق في هذا الموضوع، ونقدم فيما يلي بعض الآفاق في هذا البحث:

- أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر حسب الوجهة وحسب القطاعات المصدرة،

- أثر تأمين قروض التصدير قصير الأجل على الصادرات غير النفطية.
- أثر تأمين قروض التصدير طويل الأجل على الصادرات غير النفطية.
- طبيعة المصدر الجزائري اتجاه مخاطر التصدير وأثرها على الصادرات غير النفطية.
- التحول من نموذج شركة تأمين قروض التصدير إلى نموذج وكالة ائتمان الصادرات كآلية لتطوير الدعم المقدم للتصدير والمساهمة في ترقية الصادرات غير النفطية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الأطروحات والرسائل الجامعية

1. شربي، م، ا. (2011). أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة "FSPE" و "CAGEX" خلال الفترة (1998-2009). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. أطروحة دكتوراه.

2- الأبحاث والدراسات:

2. عبد المجيد، ق. وصاف، س (2002). "آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر". مجلة العلون الانسانية. العدد الثاني. جامعة محمد خيضر بسكرة.
3. عريش، ش. نقار، ع. & اسماعيل، ر. ش. (2011). اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 33 (5)، 75-97. ص 81-82.

3- المواقع الالكترونية:

4. الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية:
<http://www.cotunace.com.tn/content/pages/accueil.php>
5. متوسط سعر صرف الدولار متاح على موقع البنك الدولي:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart>
6. الهيئة العامة للتأمين، وزارة المالية التونسية
<http://www.cga.gov.tn/index.php?id=120>
7. الصندوق الوطني للتأمينات:
www.cna.dz

4- التقارير:

8. التقارير السنوية للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات 1998-2009
9. تقارير التسيير لمجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات 2011-2016
10. التقارير السنوية للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية 2011-2017

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1- Books :

- 1- Branch, A. E. (2006). Export practice and management, Cengage Learning EMEA.
- 2- Blackmon, P. (2017). The Political Economy of Trade Finance: Export Credit Agencies, the Paris Club and the IMF, Routledge.
- 3- Cutler, D. M. and R. J. Zeckhauser (2000). The anatomy of health insurance. Handbook of health economics, Elsevier. 1: 563-643.
- 4- Gianturco, D. E. (2001). Export credit agencies: the unsung giants of international trade and finance, Greenwood Publishing Group.
- 5- Grath, A. (2011). The handbook of international trade and finance: the complete guide to risk management, international payments and currency management, bonds and guarantees, credit insurance and trade finance, Kogan Page Publishers.
- 6- Hogan, J. (1990). The european marketplace, Springer.
- 7- Jus, M. (2013). Credit insurance, Academic Press.
- 8- Livingstone, J. M. (1976). International marketing management, Springer.
- 9- Loubergé, H. and P. Maurer (1985). Financement et assurance des crédits à l'exportation: aspects théoriques et pratiques en vigueur dans les pays européens, Librairie Droz.
- 10- M.Jones, P. (2010). Trade Credit Insurance, the world bank.
- 11- Niskanen, W. A. (2001). "Should Ex-Im Bank be Retired?" The Ex-Im Bank in the 21st Century: A New Approach. Washington: Institute for International Economics
- 12- Salcic, Z. (2014). Export Credit Insurance and Guarantees: A Practitioner's Guide, Springer.

2- Theses

- 13- LAUX, G. (2018) "UMA COMPARAÇÃO INTERNACIONAL DO SEGURO DE CRÉDITO À EXPORTAÇÃO". Dissertação (mestrado) – Instituto de Pesquisa Econômica Aplicada, Programa de Pós-Graduação em Políticas Públicas e Desenvolvimento, Brasília.

3- Journals :

- 14- Akerlof, G. A. (1970). "The market for lemons: Quality and the market mechanism." Quarterly. Journal Economics **84**: 488-500.
- 15- Abraham, F. and G. Dewit (2000). "Export promotion via official export insurance." Open economies review **11**(1): 5-26.
- 16- Agarwal, N. and Z. Wang (2018). "Does the US EXIM Bank really promote US exports?" The World Economy **41**(5): 1378-1414.
- 17- Andersone, E. and O. Bogdanova (2014). "Export credit guarantees in developing business environment of the European Economic Area." Procedia-Social and Behavioral Sciences **156**: 322-328.
- 18- Ascari, R. (2007). "Is Export Credit Agency a misnomer? The ECA response to a changing world." SACE Working Paper No. 2. SACE, Italy.
- 19- Auboin, M. and M. Engemann (2012). Testing the trade credit and trade link: Evidence from data on export credit insurance, WTO Staff Working Paper.
- 20- Badinger, H. and T. Url (2013). "Export Credit Guarantees and Export Performance: Evidence from Austrian Firm- level Data." The World Economy **36**(9): 1115-1130.
- 21- Baltensperger, E. and N. Herger (2009). "Exporting against risk? Theory and evidence from public export insurance schemes in OECD countries." Open economies review **20**(4): 545-563.
- 22- Brandi, C. and B. Schmitz (2015). Trade Flows in Developing Countries: What is the Role of Trade Finance?, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.
- 23- Brunner, H.-P. and J. Farinha (2015). "Testing the Link between Accessible Export Finance and Insurance, and Regional Trade Growth in Africa and Asia: A Role for Regional Export Credit and Investment Guarantee Agency." Asian Development Bank Economics Working Paper Series(433).

- 24- Brynildsen, Ø. S. (2011). "Exporting goods or exporting debts?" Export Credit Agencies and the roots of developing country debt. Eurodad.
- 25- Chauffour, J.-P., C. Saborowski, et al. (2010). Trade finance in crisis: Should developing countries establish export credit agencies?, The World Bank.
- 26- Commission, E. (2008). "Commission Notice on the application of Articles 87 and 88 of the EC Treaty to State aid in the form of guarantees." Official Journal of the European Union **155**.
- 27- Commission, E. (2010). "Communication of the Commission amending the period of application of Communication of the Commission to the Member States pursuant to Article 93(1) of the EC Treaty applying Articles 92 and 93 of the Treaty to short-term export-credit insurance (Text with EEA relevance)." Official Journal of the European Union **329/06**.
- 28- DiCaprio, A., S. Beck, et al. (2017). "2017 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey." Asian Development Bank (ADB) Briefs.
- 29- Directive, C. (1998). "98/29/EC of 7 May 1998 on harmonisation of the main provisions concerning export credit insurance for transactions with medium and long-term cover." Official Journal of the European Communities **148**.
- 30- Directorate, O. T. (2019). "Arrangement On Officially Supported Export Credits." TD/PG (2019).
- 31- Dolgiy, I. (2015). Export Credit Agencies and Export Performance: Evidence from Sweden, Central European University.
- 32- Egger, P. and T. Url (2006). "Public export credit guarantees and foreign trade structure: Evidence from Austria." World Economy **29**(4): 399-418.
- 33- European Commission, D.-G. f. T. (2018). "Commission Delegated Regulation (EU) 2018/179 of 25 September 2017 amending Regulation (EU) No 1233/2011 of the European Parliament and of the Council on the application of certain guidelines in the field of officially supported export credits." Official Journal of the European Union **L37**.
- 34- European Parliament, C. o. t. E. U. (2011). "Regulation (EU) No 1233/2011 of the European Parliament and of the Council of 16 November 2011 on the application of certain guidelines in the field of officially supported export credits and repealing Council Decisions 2001/76/EC and 2001/77/EC." Official Journal of the European Union **L 326**.
- 35- Evans, P. C. and K. A. Oye (2001). "International competition: Conflict and cooperation in government export financing." The Ex-Im bank in the 21st century: A new approach. Institute For International Economics 113-158.

- 36- Evans, P. C. and K. A. Oye (2001). "International competition: Conflict and cooperation in government export financing." The Ex-Im bank in the 21st century: A new approach. Institute For International Economics. 113-158
- 37- Felbermayr, G. J. and E. Yalcin (2013). "Export credit guarantees and export performance: An empirical analysis for Germany." The World Economy **36**(8): 967-999.
- 38- Felbermayr, G. J., I. Heiland, et al. (2012). "Mitigating liquidity constraints: Public export credit guarantees in Germany." CESifo Working Paper No. 3908.
- 39- Fitzgerald, B. and T. Monson (1989). "Preferential credit and insurance as means to promote exports." The World Bank Research Observer **4**(1): 89-114.
- 40- Freund, C. (2016). The US Export-Import Bank Stimulates Exports, Peterson Institute for International Economics.
- 41- Funatsu, H. (1986). "Export credit insurance." Journal of Risk and Insurance: 679-692.
- 42- Galetti, J. and C. Hiratuka (2013). "Financiamento às exportações: uma avaliação dos impactos dos programas públicos brasileiros." Revista de Economia Contemporânea **17**(3): 494-516.
- 43- Gomes, F. (2004). "Export credit insurance." Comparing the Brazilian and American Models. Institute of Brazilian Issues. The Minerva Program.
- 44- Herger, N. and M. Lobsiger (2010). "How do Export Risk Guarantees affect Exports? The Case of Switzerland." Aussenwirtschaft **65**(3): 297-319.
- 45- Holmstrom, B. (1979). "Moral hazard and observability." Bell journal of Economics **10**(1): 74-91.
- 46- Howlett, M. and M. Ramesh (2014). "The two orders of governance failure: Design mismatches and policy capacity issues in modern governance." Policy and Society **33**(4): 317-327.
- 47- Ikenson, D. J. (2014). "The Export-Import Bank and Its Victims: Which Industries and States Bear the Brunt?" Cato Institute Policy Analysis(756).
- 48- Insurance, T. I. C. and S. Association (2015). A Guide to Trade Credit Insurance, Anthem Press.
- 49- Janda, K., E. Michalikova, et al. (2013). The performance of export credit agencies in post-communist Central European countries, IES Working Paper.
- 50- Köksal, C. (2018). "Export credit insurances in developing countries: the case of Turkey and IMT countries." International Journal of Commerce and Finance **4**(1): 107-120.

- 51- Lobo, C. E. (2012). "O impacto do BNDES Exim no tempo de permanência das firmas brasileiras no mercado internacional: uma análise a partir dos microdados." Planejamento e Políticas Públicas(38).
- 52- Malouche, M. (2009). Trade and trade finance developments in 14 developing countries post September 2008-A World Bank Survey, The World Bank.
- 53- Martínez- Ferrero, J., D. Ruiz- Cano, et al. (2016). "The causal link between sustainable disclosure and information asymmetry: The moderating role of the stakeholder protection context." Corporate Social Responsibility and Environmental Management **23**(5): 319-332.
- 54- Moser, C., T. Nestmann, et al. (2008). "Political risk and export promotion: evidence from Germany." World Economy **31**(6): 781-803.
- 55- OECD (2009). The impact of the global crisis on SME and entrepreneurship financing and policy responses, OECD Paris.
- 56- Polat, A. and M. Yesilyaprak (2017). "Export Credit Insurance and Export Performance: An Empirical Gravity Analysis for Turkey." International Journal of Economics and Finance **9**(8): 12-24.
- 57- Settlements, B. f. I. (2014). "Trade finance: Developments and issues." CGFS Papers, No. 50.
- 58- Stephens, M. and D. Smallridge (2002). A study on the activities of IFIs in the area of export credit insurance and export finance (Occasional Paper ITD= Documento de Divulgación ITD; 16), BID-INTAL.
- 59- Stewart, J. (1994). "The welfare implications of moral hazard and adverse selection in competitive insurance markets." Economic inquiry **32**(2): 193-208.
- 60- Union, C. o. t. E. (2001). "Council Decision of 22 December 2000 replacing the Decision of 4 April 1978 on the application of certain guidelines in the field of officially supported export credits - Arrangement on guidelines for officially supported export credits." Official Journal of the European Communities **032**.
- 61- van den Berg, M., I. Van Beveren, et al. (2017). "Public export credit insurance in the Netherlands: an input- output approach." The World Economy.
- 62- Van der Veer, K. J. (2014). "The private export credit insurance effect on trade." Journal of Risk and Insurance **82**(3): 601-624.
- 63- Witesman, E. and A. Heiss (2017). "Nonprofit collaboration and the resurrection of market failure: How a resource-sharing environment can suppress social objectives." Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations **28**(4): 1500-1528.

4- Websites :

64- Berne Union. (2006). "Berne Union Guiding Principles." Annual General Meeting.
<https://www.berneunion.org/Stub/Display/8>

65- Berne Union. (2018). Berne Union Yearbook. London.
<https://www.berneunion.org/Publications>

66- Assureurs crédit : les compagnies d'assurance-crédit <http://www.assurance-credit-entreprise.fr/compagnies/>

67- NEW COFACE POLITICAL RISK INDEX IN 159 COUNTRIES
<https://www.coface.com/News-Publications/News/New-Coface-Political-Risk-Index-in-159-countries>

68- Open account. https://2016.export.gov/tradefinanceguide/eg_main_043247.asp.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (01): تطور الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمّنة في الجزائر وتونس

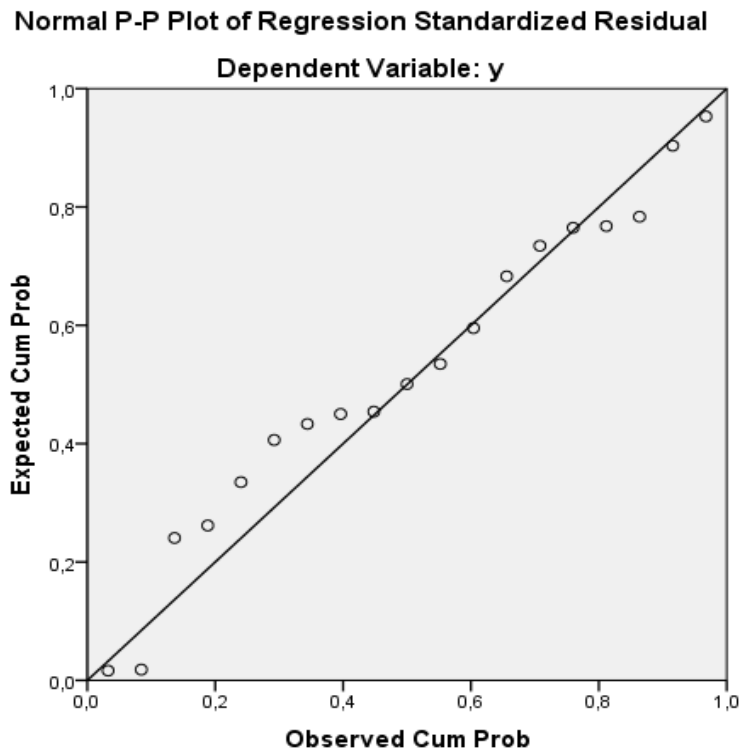
(الوحدة: مليون دولار)

| تونس | | | | | الجزائر | | | | | السنة |
|-------------------|-------------------|----------------------|-----------------------|-------------------|-------------------|--------------------|----------------------|-----------------------|--------------------|-------|
| الصادرات المؤمّنة | | الصادرات غير النفطية | | | الصادرات المؤمّنة | | الصادرات غير النفطية | | | |
| مليون دولار | مليون دينار تونسي | مليون دولار | متوسط سعر صرف الدولار | مليون دينار تونسي | مليون دولار | مليون دينار جزائري | مليون دولار | متوسط سعر صرف الدولار | مليون دينار جزائري | |
| - | - | - | - | - | 23.93 | 23.93 | 378.96 | 58.7390 | 22259.50 | 1998 |
| - | - | - | - | - | 28.15 | 28.15 | 439.36 | 66.5739 | 29249.90 | 1999 |
| - | - | - | - | - | 25.98 | 25.98 | 601.14 | 75.2598 | 45242.00 | 2000 |
| - | - | - | - | - | 45.35 | 45.35 | 665.25 | 77.2150 | 51367.60 | 2001 |
| - | - | - | - | - | 44.19 | 44.19 | 744.46 | 79.6819 | 59320.30 | 2002 |
| - | - | - | - | - | 38.69 | 38.69 | 671.70 | 77.3950 | 51985.90 | 2003 |
| - | - | - | - | - | 30.30 | 30.30 | 709.66 | 72.0607 | 51138.60 | 2004 |
| - | - | - | - | - | 31.64 | 31.64 | 908.18 | 73.2763 | 66548.20 | 2005 |
| - | - | - | - | - | 52.31 | 52.31 | 1146.16 | 72.6466 | 83264.70 | 2006 |
| - | - | - | - | - | 103.91 | 103.91 | 1333.09 | 69.2924 | 92372.70 | 2007 |
| - | - | - | - | - | 153.29 | 153.29 | 1935.42 | 64.5828 | 124994.70 | 2008 |
| - | - | - | - | - | 155.55 | 155.55 | 1065.54 | 72.6474 | 77408.50 | 2009 |
| 636.44 | 911.00 | 14115.62 | 1.4314 | 20205.10 | 209.02 | 209.02 | 1525.58 | 74.3860 | 113481.40 | 2010 |
| 578.10 | 813.84 | 15231.32 | 1.4078 | 21442.40 | 157.78 | 157.78 | 2060.58 | 72.9379 | 150294.40 | 2011 |
| 559.54 | 873.95 | 14147.78 | 1.5619 | 22097.30 | 134.95 | 134.95 | 2058.83 | 77.5360 | 159633.00 | 2012 |
| 616.88 | 1002.22 | 14459.35 | 1.6247 | 23491.50 | 185.19 | 185.19 | 2010.28 | 79.3684 | 159552.90 | 2013 |
| 577.38 | 980.20 | 14528.69 | 1.6977 | 24665.00 | 179.27 | 179.27 | 2581.02 | 80.5790 | 207975.70 | 2014 |
| 452.97 | 888.57 | 13061.01 | 1.9616 | 25620.80 | 146.54 | 146.54 | 1963.94 | 100.6914 | 197751.60 | 2015 |
| 443.62 | 952.90 | 12803.62 | 2.1480 | 27502.60 | 147.88 | 147.88 | 1806.25 | 109.4431 | 197681.20 | 2016 |
| 453.45 | 1097.10 | 13383.01 | 2.4194 | 32379.20 | - | - | - | - | - | 2017 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركتين (CAGEX) و (COTUNACE)

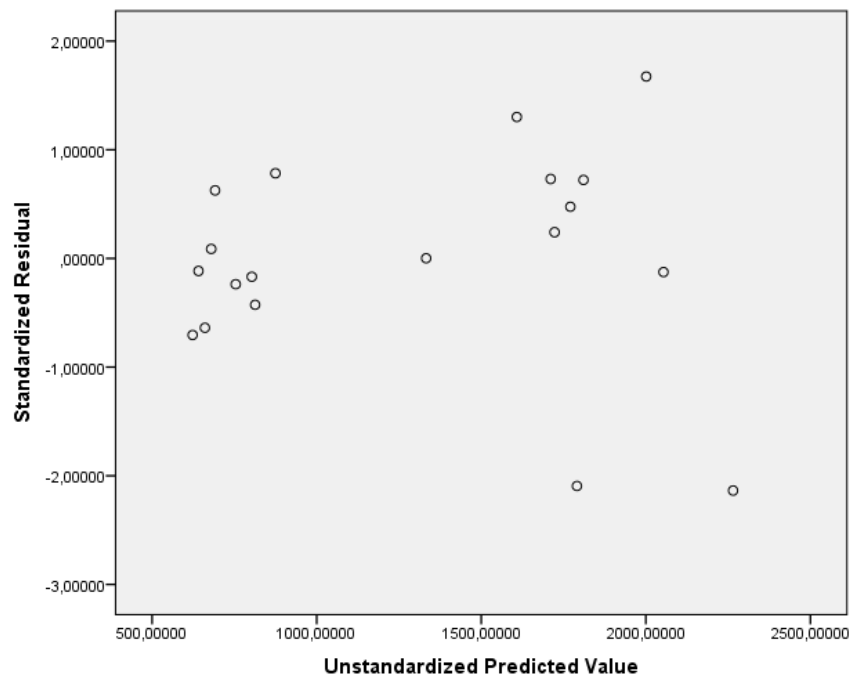
وبيانات كل من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالجزائر والمعهد الوطني للإحصاء (تونس)

ملحق رقم (02): توزيع البواقي (الجزائر)



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 22

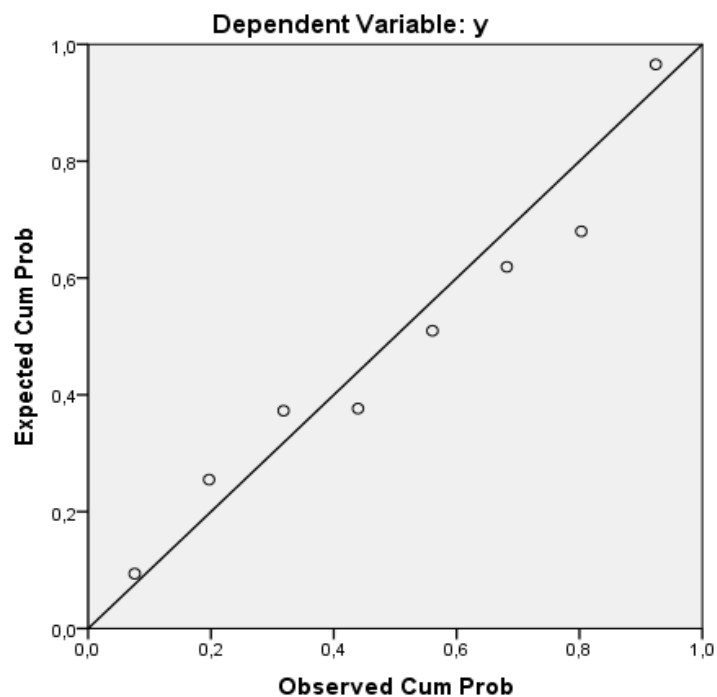
ملحق رقم (03): شكل انتشار البواقي (الجزائر)



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 22

ملحق رقم (04): توزيع البواقي (تونس)

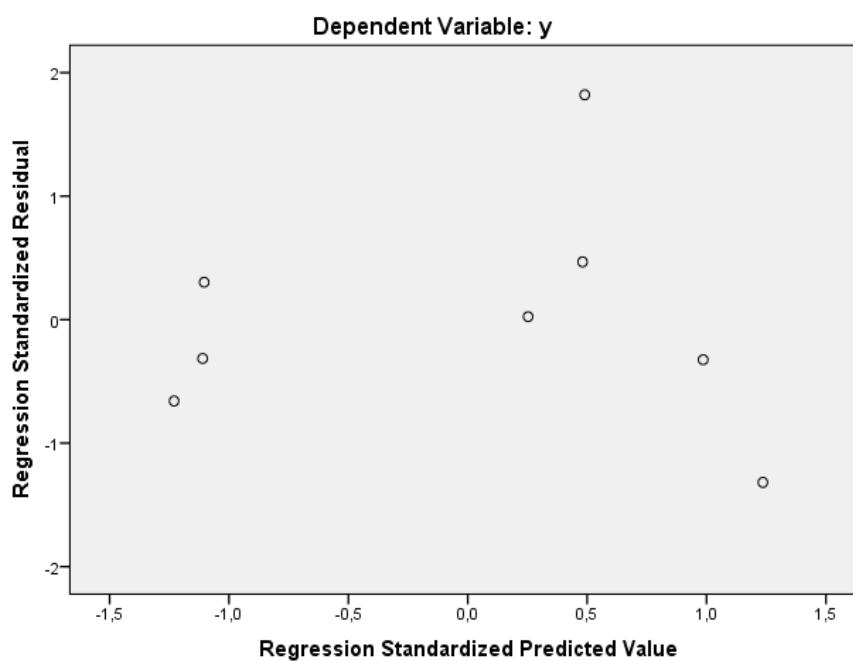
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 22

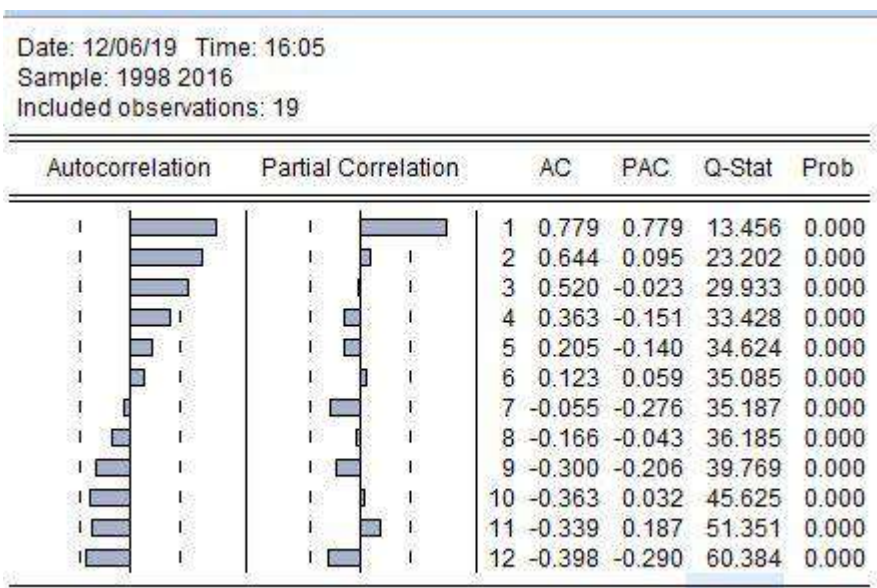
ملحق رقم (05): شكل انتشار البواقي (تونس)

Scatterplot



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 22

ملحق رقم (06): الارتباط الذاتي للسلسلة EXP H H



المصدر: مخرجات Eviews 9

ملحق رقم (07): نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة EXP H H

| P=3 | P=2 | P=1 | P=0 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-------------------|
| 14.71168 | 14.62448 | 14.44678 | 14.37679 | Akaike info |
| 14.99490 | 14.86591 | 14.64283 | 14.52518 | Schwarz criterion |
| -104.3376 | -111.9958 | -118.7976 | -126.3911 | Log likelihood |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 9

الملاحق

ملحق رقم (08): اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بوجود اتجاه عام

وحد ثابت

Null Hypothesis: EXP_H_H has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.468449 | 0.0737 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.571559 | |
| 5% level | -3.690814 | |
| 10% level | -3.286909 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXP_H_H)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 16:26

Sample (adjusted): 1999 2016

Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| EXP_H_H(-1) | -1.007115 | 0.290365 | -3.468449 | 0.0034 |
| C | 289.0588 | 151.1335 | 1.912606 | 0.0751 |
| @TREND("1998") | 112.1964 | 37.17281 | 3.018239 | 0.0086 |
| R-squared | 0.452077 | Mean dependent var | | 79.29392 |
| Adjusted R-squared | 0.379020 | S.D. dependent var | | 376.9744 |
| S.E. of regression | 297.0644 | Akaike info criterion | | 14.37679 |
| Sum squared resid | 1323709. | Schwarz criterion | | 14.52518 |
| Log likelihood | -126.3911 | Hannan-Quinn criter. | | 14.39725 |
| F-statistic | 6.188043 | Durbin-Watson stat | | 1.828072 |
| Prob(F-statistic) | 0.010975 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (09): اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت

بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: EXP_H_H has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.472288 | 0.5241 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.857386 | |
| 5% level | -3.040391 | |
| 10% level | -2.660551 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXP_H_H)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 16:28

Sample (adjusted): 1999 2016

Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|-------------|-------------|------------|-------------|--------|
| EXP_H_H(-1) | -0.190525 | 0.129407 | -1.472288 | 0.1603 |
| C | 320.6162 | 185.0783 | 1.732327 | 0.1024 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.119313 | Mean dependent var | 79.29392 |
| Adjusted R-squared | 0.064270 | S.D. dependent var | 376.9744 |
| S.E. of regression | 364.6592 | Akaike info criterion | 14.74024 |
| Sum squared resid | 2127621. | Schwarz criterion | 14.83917 |
| Log likelihood | -130.6622 | Hannan-Quinn criter. | 14.75388 |
| F-statistic | 2.167631 | Durbin-Watson stat | 2.515853 |
| Prob(F-statistic) | 0.160341 | | |

المصدر: مخرجات Eviews 9

الملاحق

ملحق رقم (10): اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بدون حد ثابت

واتجاه عام

Null Hypothesis: EXP_H_H has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.126081 | 0.7101 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.699769 | |
| 5% level | -1.961409 | |
| 10% level | -1.606610 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXP_H_H)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 16:29

Sample (adjusted): 1999 2016

Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| EXP_H_H(-1) | 0.008011 | 0.063536 | 0.126081 | 0.9011 |
| R-squared | -0.045869 | Mean dependent var | | 79.29392 |
| Adjusted R-squared | -0.045869 | S.D. dependent var | | 376.9744 |
| S.E. of regression | 385.5232 | Akaike info criterion | | 14.80103 |
| Sum squared resid | 2526678. | Schwarz criterion | | 14.85050 |
| Log likelihood | -132.2093 | Hannan-Quinn criter. | | 14.80785 |
| Durbin-Watson stat | 2.591304 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (11): اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه

عام

Null Hypothesis: D(EXP_H_H) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.503194 | 0.0021 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.616209 | |
| 5% level | -3.710482 | |
| 10% level | -3.297799 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXP_H_H,2)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 16:41

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(EXP_H_H(-1)) | -1.373404 | 0.249565 | -5.503194 | 0.0001 |
| C | 229.3279 | 213.5581 | 1.073843 | 0.3011 |
| @TREND("1998") | -11.41088 | 18.96609 | -0.601646 | 0.5570 |
| R-squared | 0.684500 | Mean dependent var | | -12.82903 |
| Adjusted R-squared | 0.639428 | S.D. dependent var | | 637.0130 |
| S.E. of regression | 382.5112 | Akaike info criterion | | 14.89018 |
| Sum squared resid | 2048407. | Schwarz criterion | | 15.03722 |
| Log likelihood | -123.5665 | Hannan-Quinn criter. | | 14.90479 |
| F-statistic | 15.18699 | Durbin-Watson stat | | 2.193890 |
| Prob(F-statistic) | 0.000311 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (12): اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت

بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXP_H_H) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.598684 | 0.0004 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.886751 | |
| 5% level | -3.052169 | |
| 10% level | -2.666593 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXP_H_H,2)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 16:42

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(EXP_H_H(-1)) | -1.365108 | 0.243827 | -5.598684 | 0.0001 |
| C | 114.4457 | 93.58127 | 1.222955 | 0.2402 |
| R-squared | 0.676342 | Mean dependent var | | -12.82903 |
| Adjusted R-squared | 0.654765 | S.D. dependent var | | 637.0130 |
| S.E. of regression | 374.2877 | Akaike info criterion | | 14.79806 |
| Sum squared resid | 2101370. | Schwarz criterion | | 14.89608 |
| Log likelihood | -123.7835 | Hannan-Quinn criter. | | 14.80780 |
| F-statistic | 31.34527 | Durbin-Watson stat | | 2.155698 |
| Prob(F-statistic) | 0.000051 | | | |

المصدر: مخرجات Eviews 9

الملاحق

ملحق رقم (13): اختبار ADF للسلسلة EXP H H عند الفرق الأول بدون حد ثابت واتجاه

عام

Null Hypothesis: D(EXP_H_H) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.382581 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.708094 | |
| 5% level | -1.962813 | |
| 10% level | -1.606129 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXP_H_H,2)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 16:43

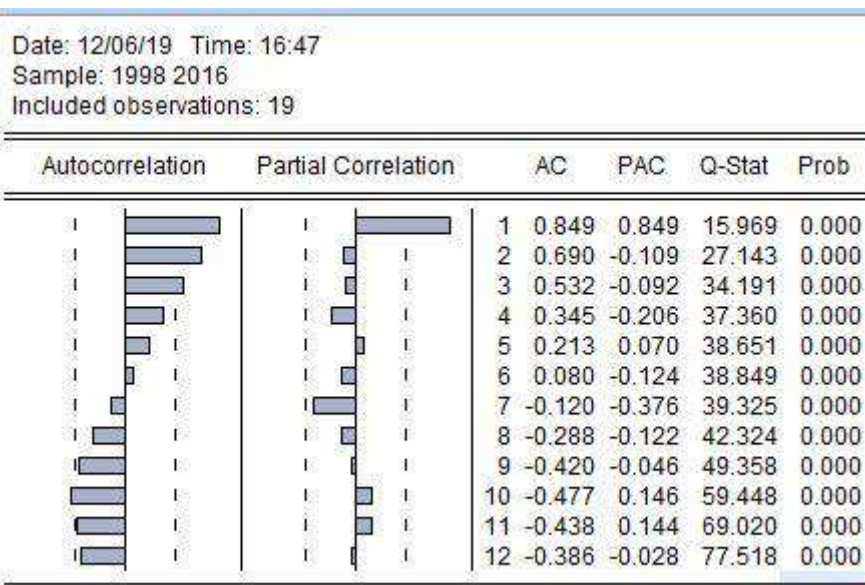
Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(EXP_H_H(-1)) | -1.292671 | 0.240158 | -5.382581 | 0.0001 |
| R-squared | 0.644071 | Mean dependent var | | -12.82903 |
| Adjusted R-squared | 0.644071 | S.D. dependent var | | 637.0130 |
| S.E. of regression | 380.0405 | Akaike info criterion | | 14.77546 |
| Sum squared resid | 2310893. | Schwarz criterion | | 14.82447 |
| Log likelihood | -124.5914 | Hannan-Quinn criter. | | 14.78033 |
| Durbin-Watson stat | 2.070451 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

ملحق رقم (14): الارتباط الذاتي للسلسلة CAP.sous



المصدر: مخرجات 9 Eviews

ملحق رقم (15): نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة CAP.sous

| P=3 | P=2 | P=1 | P=0 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-------------------|
| 10.03650 | 10.04029 | 9.827147 | 9.703689 | Akaike info |
| 10.31972 | 10.28172 | 10.02320 | 9.852085 | Schwarz criterion |
| -69.27375 | -75.32230 | -79.53075 | -84.33320 | Log LIKELIHOOD |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (16): اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بوجود اتجاه عام

وحد ثابت

Null Hypothesis: CAP__SOUS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.674431 | 0.7202 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.571559 | |
| 5% level | -3.690814 | |
| 10% level | -3.286909 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAP__SOUS)
Method: Least Squares
Date: 12/06/19 Time: 17:19
Sample (adjusted): 1999 2016
Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| CAP__SOUS(-1) | -0.365056 | 0.218018 | -1.674431 | 0.1148 |
| C | 9.263268 | 14.21618 | 0.651600 | 0.5245 |
| @TREND("1998") | 3.477300 | 2.731016 | 1.273263 | 0.2223 |
| R-squared | 0.165516 | Mean dependent var | | 6.886261 |
| Adjusted R-squared | 0.054251 | S.D. dependent var | | 29.52653 |
| S.E. of regression | 28.71444 | Akaike info criterion | | 9.703689 |
| Sum squared resid | 12367.79 | Schwarz criterion | | 9.852085 |
| Log likelihood | -84.33320 | Hannan-Quinn criter. | | 9.724151 |
| F-statistic | 1.487585 | Durbin-Watson stat | | 1.669588 |
| Prob(F-statistic) | 0.257417 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (17): اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بوجود حد ثابت

بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: CAP__SOUS has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.141652 | 0.6751 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.857386 | |
| 5% level | -3.040391 | |
| 10% level | -2.660551 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CAP__SOUS)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 17:20

Sample (adjusted): 1999 2016

Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---------------|-------------|------------|-------------|--------|
| CAP__SOUS(-1) | -0.121179 | 0.106143 | -1.141652 | 0.2704 |
| C | 18.64091 | 12.39340 | 1.504100 | 0.1520 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.075325 | Mean dependent var | 6.886261 |
| Adjusted R-squared | 0.017532 | S.D. dependent var | 29.52653 |
| S.E. of regression | 29.26655 | Akaike info criterion | 9.695207 |
| Sum squared resid | 13704.50 | Schwarz criterion | 9.794137 |
| Log likelihood | -85.25686 | Hannan-Quinn criter. | 9.708848 |
| F-statistic | 1.303370 | Durbin-Watson stat | 1.900420 |
| Prob(F-statistic) | 0.270397 | | |

المصدر: مخرجات Eviews 9

الملاحق

ملحق رقم (18): اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند المستوى الأصلي بدون حد ثابت

واتجاه عام

Null Hypothesis: CAP__SOUS has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.187075 | 0.7287 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.699769 | |
| 5% level | -1.961409 | |
| 10% level | -1.606610 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CAP__SOUS)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 17:20

Sample (adjusted): 1999 2016

Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| CAP__SOUS(-1) | 0.011455 | 0.061234 | 0.187075 | 0.8538 |
| R-squared | -0.055420 | Mean dependent var | | 6.886261 |
| Adjusted R-squared | -0.055420 | S.D. dependent var | | 29.52653 |
| S.E. of regression | 30.33368 | Akaike info criterion | | 9.716347 |
| Sum squared resid | 15642.24 | Schwarz criterion | | 9.765812 |
| Log likelihood | -86.44712 | Hannan-Quinn criter. | | 9.723167 |
| Durbin-Watson stat | 1.899637 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (19): اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه

عام

Null Hypothesis: D(CAP__SOUS) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.758953 | 0.0460 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.616209 | |
| 5% level | -3.710482 | |
| 10% level | -3.297799 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CAP__SOUS,2)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 17:22

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(CAP__SOUS(-1)) | -1.002393 | 0.266668 | -3.758953 | 0.0021 |
| C | 14.07416 | 18.11560 | 0.776908 | 0.4501 |
| @TREND("1998") | -0.701406 | 1.605461 | -0.436887 | 0.6689 |
| R-squared | 0.502533 | Mean dependent var | | -0.169779 |
| Adjusted R-squared | 0.431466 | S.D. dependent var | | 42.84809 |
| S.E. of regression | 32.30798 | Akaike info criterion | | 9.947291 |
| Sum squared resid | 14613.27 | Schwarz criterion | | 10.09433 |
| Log likelihood | -81.55197 | Hannan-Quinn criter. | | 9.961906 |
| F-statistic | 7.071272 | Durbin-Watson stat | | 2.004399 |
| Prob(F-statistic) | 0.007540 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الملاحق

ملحق رقم (20): اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند الفرق الأول بوجود حد ثابت بدون

اتجاه عام

Null Hypothesis: D(CAP__SOUS) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.840204 | 0.0110 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.886751 | |
| 5% level | -3.052169 | |
| 10% level | -2.666593 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CAP__SOUS,2)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 17:22

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(CAP__SOUS(-1)) | -0.992348 | 0.258410 | -3.840204 | 0.0016 |
| C | 6.987652 | 7.846150 | 0.890584 | 0.3872 |
| R-squared | 0.495750 | Mean dependent var | | -0.169779 |
| Adjusted R-squared | 0.462134 | S.D. dependent var | | 42.84809 |
| S.E. of regression | 31.42452 | Akaike info criterion | | 9.843185 |
| Sum squared resid | 14812.51 | Schwarz criterion | | 9.941210 |
| Log likelihood | -81.66707 | Hannan-Quinn criter. | | 9.852929 |
| F-statistic | 14.74716 | Durbin-Watson stat | | 1.992788 |
| Prob(F-statistic) | 0.001606 | | | |

المصدر: مخرجات Eviews 9

الملاحق

ملحق رقم (21): اختبار ADF للسلسلة CAP.sous عند الفرق الأول بدون حد ثابت واتجاه

عام

Null Hypothesis: D(CAP__SOUS) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.759960 | 0.0009 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.708094 | |
| 5% level | -1.962813 | |
| 10% level | -1.606129 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CAP__SOUS,2)

Method: Least Squares

Date: 12/06/19 Time: 17:22

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| D(CAP__SOUS(-1)) | -0.937680 | 0.249386 | -3.759960 | 0.0017 |
| R-squared | 0.469088 | Mean dependent var | | -0.169779 |
| Adjusted R-squared | 0.469088 | S.D. dependent var | | 42.84809 |
| S.E. of regression | 31.22072 | Akaike info criterion | | 9.777063 |
| Sum squared resid | 15595.73 | Schwarz criterion | | 9.826076 |
| Log likelihood | -82.10504 | Hannan-Quinn criter. | | 9.781935 |
| Durbin-Watson stat | 1.982874 | | | |

المصدر: مخرجات 9 Eviews

ملحق رقم (22): درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DCAP__SOUS DEXP_H_H

Exogenous variables: C

Date: 12/14/19 Time: 04:17

Sample: 1998 2016

Included observations: 13

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -160.8200 | NA | 2.59e+08 | 25.04923 | 25.13615 | 25.03137 |
| 1 | -157.5062 | 5.098235 | 2.93e+08 | 25.15479 | 25.41554 | 25.10120 |
| 2 | -149.5877 | 9.745841 | 1.71e+08 | 24.55195 | 24.98652 | 24.46262 |
| 3 | -146.3214 | 3.014970 | 2.28e+08 | 24.66484 | 25.27324 | 24.53978 |
| 4 | -126.0133 | 12.49729 | 27245822 | 22.15590 | 22.93814 | 21.99511 |
| 5 | -92.99133 | 10.16062* | 806466.2* | 17.69097* | 18.64704* | 17.49446* |

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات Eviews 9